بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الآداب
قسم اللغة العربية

التخريجات اللغويّة والنحوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)

إعداد الطالب

وسام عقلة أحمد مساعدة

إشراف الدكتور

فارس البطاينة

الفصل الدراسي الثاني
٢٠٠٣/٢٠٠٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الآداب
قسم اللغة العربية

التخريجات اللغوية والنحوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)

إعداد الطالب

وسام عقلة أحمد مساعدة

بكالوريوس لغة عربية، جامعة القادسية- العراق ، ١٩٩٩

بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص لغة ونحو

كلية الآداب – جامعة اليرموك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لجنة المناقشة:

الدكتور فارس البطاينة ..... رئيسا ومشرفا

الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن ..... عضوا

الدكتور رسلان بني ياسين ..... عضوا

الأستاذ الدكتور أحمد فليح ..... عضوا

الإهداء

إلى من كانا نورا أضاء ظلمة طريقي وضياء برده

جهلي ومدرسة تعلمت فيها معنى الجد والاجتهاد،

والدي

حفظهما الله وأطال بقاءهما

إلى سلوة القلب وأريج الروح وبسمة الأيام

حبيبتي مارغريت

إلى الشموع التي لم يزدها ضنك الحياة إلا عزما

وقوة وصبرا وحبا في المغامرة إخواني

محمد خالد جهاد مراد أحمد علاء عاكف وابن أخي حسام

حقق الله أمانيهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

بعد أن تم هذا العمل بحمد الله وفضله لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور فارس البطاينة الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، فلم يأل جهدا في نصحي وإرشادي فمنحني من وقته ما كان يستحق هذا العمل لإخراجه بهذه الصورة، فكان نعم الأب والمعلم الناصح الموجه والمرشد حفظه الله نفعنا بعلمه.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن والدكتور رسلان بني ياسين والأستاذ الدكتور أحمد فليح لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحملهم عناء قراءتها على الرغم من أشغالهم الكثيرة وضيق وقتهم، وثنائهم على ما حوت من الصواب وتقويمهم ما حاد عن جادة الصواب حفظهم الله ونفع الأمة بعلمهم.

كما وأتقدم بالشكر إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة لتسهيل أمور دراستي منذ كانت بذورا وحتى أصبحت ثمارا وأخص بالذكر الدكتور حسام مساعدة ومعتز مساعدة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى مكتب أمية للخدمات الجامعية والعاملين فيه رائد وحاتم.

وأخيرا أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من كان له يد فضل من قريب أو بعيد في إتمام مسيرتي العلمية عامة وإنجاح هذا العمل بشكل خاص.

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر	ج
فهرس المحتويات	د
المقدمة	ز
التمهيد: الزجاج وكتابه معاني القرآن وإعرابه	١
الفصل الأول: التخريج	١٢
التخريج في اللغة والاصطلاح	١٣
التخريج في اصطلاح المحدثين	١٥
التخريج في اصطلاح النحاة	١٦
الاصطلاحات التي استخدمت بمعنى التخريج	١٩
أسباب التخريج	٢٠
التخريج في المدارس النحوية	٢١
الفصل الثاني: وسائل التخريج اللغوي والمنطقي عند الزجاج	٢٣
المبحث الأول: وسائل التخريج اللغوي	٢٤
أولا: التغليب	٢٥
ثانيا: التعادل	٦١
ثالثا: اللهجات العربية	٨٣
رابعا:التوسع	١٠١
خامسا: الحمل على الجوار	١١٧
سادسا: التأويل	١٣٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سابعاً: التضمين ١٦٥
المبحث الثاني: وسائل التخريج المنطقي ١٨٦
أولا: التقدير والحذف ١٨٧
ثانيا: الشذوذ اللغوي ٢٢٠
ثالثا: تقارض اللفظين ٢٣٥
رابعا: الإعراب حملا على الموضع ٢٤١
خامسا: الإعراب حملا على التوهم ٢٤٦
الخاتمة ٢٥٣
المصادر والمراجع ٢٥٦
الملخص باللغة العربية ٢٧٧
الملخص باللغة الإنجليزية ٢٧٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ القائل في أولِ آيةٍ من الكتابِ (اقرأ)، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الهدي والحقِّ، وعلى آلِهِ ومن اهتدى بهديهِ إلى يومِ الدِّينِ، وأشهدُ أن لا الهَ إلاّ اللهُ، وحدَهُ لا شريكَ له، وأن محمداً عبدُهُ ورسولُهُ، خيرَ من اصطفى من خلقِهِ، وبعد:

عُنيَ العلماءُ والباحثون بالقرآنِ الكريمِ، وليسَ ثمة شكٌّ أنّ كتباً كثيرةً أُلِّفت حولَهُ، وقد اتجه علماءُ اللغةِ والنحو إلى القرآنِ الكريمِ بوصفه المصدر الأول والمنبع الغزير الذي أثريت به اللغة، لهذا قام علماء النحو بشرحه نحوياً ولغوياً وبلاغياً، كما كانت عنايتهم به وبقراءاته وتفسيره كبيرة، فألفوا حوله كتباً اختصت في هذا المجال .

وكنت أثناء قراءة كتاب الله ألاحظ بعض الآيات القرآنية التي يشق علي إعرابها وتبدو في ظاهرها مخالفة لقواعد اللغة والنحو العربي، وكثيراً ما كانت تستوقفني متاملاً تساؤلاتٌ ثَرَّةٌ تدور في فلك مسائل نحوية وصرفية من حيث تعليل ما سمع عن العرب من ألفاظ مُغَيَّرَة عما يجب أن تكون عليه، وأخرى اختصت بمسألة ما دون غيرها، أكان هذا المسموع من باب الاختصار العشوائي الاعتباطي أم أن هنالك رغبة متوافرة في أن يكون هكذا ؟... فأرجع إلى المصادر لأجد فيها جواباً عما أشكل علي من الكلام المعجز، وإن لم أجد الجواب كنت أرجع إلى أستاذتي الأفاضل فيرشدوني إلى الجواب وإلى المراجع والمصادر التي يمكن أن أجد فيها التفاصيل، فتوطدت الصلة وتعمقت مع اللغة ومع مصادرها النحوية ... وواصلت البحث في تلك التواليف النحوية عما أشبه تلك الآيات من آي ومن شعر يدخل في عصر الاحتجاج، حتى أصبح لدي مادة كبيرة من تلك الشواهد فقررت أن يكون بحثي في هذا الموضوع الذي أطلق عليه علماء اللغة اصطلاح التخريج، فعرضت الموضوع على **الأستاذ الفاضل الدكتور فارس البطاينة**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأبدى موافقته على الموضوع بعد دراسته، والتحقق من أن الموضوع لم يكتب فيه بعد، فشرعت أبحث عما إذا كان أحد من الباحثين قد سبقني إلى البحث في هذا الموضـــوع، فلم أجد سوى أشتات هنا وهناك تعرضت للمسائل التي تناولتها تعرضا مباشرا مع سائر موضوعات اللغة المختلفة، فعزمت وتوكلت على الله بالجمع والكتابة.

وانسجاما مع حاجتنا لتمثل القيم المعرفية المتصلة بالتراث، يسعى هذا البحث إلى التواصل مع كل ما يرتبط بلغتنا العربية، وما يتعلق منها بكتب التفسير اللغوي للقـرآن، كما يحاول أن يقف على مصدر رئيس من كتب النحو، اختص بالتفسير اللغوي للقـرآن الكريم، وهو "**معاني القرآن وإعرابه**" للزجاج، أبي إسحق إبراهيم بن السري [٣١١هـ] عني فيه بالوقوف على الآيات القرآنية الكريمة باختيار ألفاظ منها ليحللها على طريقتـه في الاشتقاق اللغوي، فيذكر أصل الكلمة والمعنى اللغوي الذي تدل عليـه، ثـم يـورد الكلمات التي تشاركها في حروفها أو بعضها ليردها جميعا إلى أصل واحد، ويستشـهد على رأيه بما يؤيده من كلام العرب شعرا أو نثرا، ثم يعود لإعراب الآية إذا اقتضـت الضرورة ذلك، ويناقش النحويين الآخرين فيرد رأيهم ويؤيده أخرى، ويورد قـراءات اللغويين الشاذة والمشهورة، ليبين المعنى على هذه القراءة فيقبله أو يرده، فالكتاب أشـبه ما يكون بدائرة معارف قرآنية؛ يتحدث فيه عن اللغة كثيرا من نحو وصرف وبلاغـة وأعجاز، فلفت انتباهي هذا الجهد العلمي الكبير ومهما يكن من أمـر فـإن الدراسـات ستظل قاصرة عن إيفاء القرآن الكريم حقه، وسيظل معينا لا ينضـب مـن الإعجـاز والبيان والسحر الذي تتولى الأجيال جيلا جيلا كشفه، والوقوف على جوانبه، كل قدر ما أودع الله فيه من دربة وموهبة في قراءة كتابه العزيز، والغوص في بحر معانيه، فمـن أصاب فله أجره، ومن أخطأ، فالله حسبه.

وإذا كانت خدمة القران الكريم تمثل الحافز المباشر لقيام الدراسات اللغوية، فـإن أثر هذا الحافز هو الذي دفعني إلى البحث، فجاء موضوعي هذا ليتناول الكتاب درسـا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتحليلاً فهو ذو قيمة لغوية ونحوية كبيرة، اعتمد عليه كثير من العلماء والباحثين والمفسرين في دراستهم اللغوية والنحوية، كأبي علي الفارسي في كتابه "الإغفال" أو ما يسمى بـ "المسائل المصلّحة من كتاب معاني القرآن"، والزمخشري في كشافه، و البغدادي في "خزانة الأدب"، وابن منظور في "لسان العرب" وابن جرير الطبري في تفسيره للقرآن.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من جهة تزويدها القارئ بإسهامات القدامى، من حيث تدوين ما يمكن أن يعد من مسائل هذه القضية، أو يخضع لسلطانها، وبالتالي رصد كل ما بدور في فلكها، وثمة أهمية أخرى تنطوي عليها دراسة هذه القضية تتمثل بوقف القارئ على مواطن الخلاف والتشابه بين المدارس النحوية في مسائل النحو العربي.

ولتحقيق أهداف الرسالة قام الباحث بطرح تساؤلاً هو: هل اعتمد الزجاج في التخريج على اللغة فقط ؟ وهل كان الاعتماد على اللغة كافياً لتخريج الشواهد كافة ؟ وهل اعتمد على باب المنطق إلى جانب اللغة ؟ ثم هل كان الاعتماد على اللغة أكثر من المنطق؟ .

كل هذه الأسئلة حاول الباحث الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة معتمداً على الفرض الذي يقول: إن اللغة والاعتماد عليها يخرج معظم الشواهد اللغوية التي خالف ظاهرها قواعد هذه اللغة.

وبناء على ما تقدم ذكره اختار الباحث هذه الدراسة وعنونها بـ: "التخريجات اللغويّة والنحوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحق إبراهيم بن السري [٣١١هـ]".

وقد جاءت خطة البحث في مقدمة وتمهيد، وفصلين وخاتمة، وثبت بقائمة المصادر والمراجع، موزعة كما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- **المقدمة:** تناول فيها المنهجية التي سار عليها، والمبررات التي دعته إلى طرق الموضوع.

٢- **التمهيد: الزجاج وكتابه معاني القرآن وإعرابه:**

تناول فيه الباحث حياة الزجاج ومكانته العلمية بين علماء عصره مع التعريف باسمه، ونسبه، ومولده ونشأته، والمؤلفات المتنوعة الكثيرة، ثم وفاته.

كما تناول فيه منهج الزجاج في كتابه، ووقف على مقومات منهجه، وبين أثر القرآن الكريم والخلافات النحوية في نحو الزجاج.

٣- ***الفصل الأول:*** **التخريج:**

تناول فيه الباحث التخريج لغة واصطلاحاً، حيث عرض فيه أسباب التخريج والمصطلحات التي استخدمها النحاة بمعنى التخريج.

الفصل الثاني: فخصصه للدراسة التطبيقية، وتضمن مبحثين:

المبحث الأول: وسائل التخريج اللغوي واحتوى على سبع وسائل هي:

التغليب والتعادل واللهجات والتوسع والجوار والتضمين والتأويل .

المبحث الثاني: وسائل التخريج المنطقي، واحتوى على خمس وسائل هي:

التقدير والحذف والشذوذ والتقارض والحمل على الموضع والحمل على التوهم.

استعرض الباحث هذه المصطلحات والمفاهيم لغة واصطلاحاً وشروطها وآراء النحاة فيها. وضمنها نماذج من آي القرآن الكريم يظهر فيها أسلوب الخروج اللغوي والنحوي والصرفي، وناقش أقوال العلماء فيها، وبخاصة النحاة والمفسرون، قد حاول أن يقدم رأياً متواضعاً تارة، ويعتمد رأياً من آرائه العلماء اللغويين أو المفسرين يكون أقرب إلى المعنى المقصود في تلك الآيات تارة أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- ***الخاتمة:*** وقد توصل فيها الباحث إلى جملة من النتائج تم تسجيلها.

وانتهج الباحث في الدراسة - كما يشير إلى ذلك العنوان - المنـــهج الوصفـي التحليلي الذي قام على جمع المادة المقروءة من المدونة اللغوية، ثم تليه عملية الملاحظة وتمحيص النصوص المتعلقة بالمسائل اللغوية والنحوية التي تناولها ثم تحليلها بعد ذلك. فلم يتناول المسائل اللغوية أو الصرفية أو الصوتية، التي تعرض لها الزجاج، إلا فـــي المواضع التي تخدم هذه الدراسة مع تتبع ظواهر الخلاف النحوي بينه وبين العلماء.

وحاول الباحث أن يقف على المصادر النحوية الأولى وكذلك اللغوية لبســـتنطق النصوص نفسها ثم يقارن ويوازن بينها. وتنوعت هذه المصادر وتشعبت حسب تشـعب الموضوع، من أهمها:

كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، والكتاب لسيبويه، وشرح المفصـــل لابـــن يعيش، والأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، وهمع الهوامع للسيوطي، ومغني اللبيب لابن هشام، والخصائص لابن جني، وغيرها كثير لا مجال لحصره هنا.

هذا ولا يفوتني أن أقول: إنني رغما من قصوري وتقصيري، حاولت جـــاهدا أن أضيف لبنة متواضعة إلى صرح الدراسات النحوية... ولست أدري مدى توفيقي وإخفاقي في هذه المحاولة ... وكل الذي أدريه أنني لم أدخر جهدا في سبيل البحث والـــدرس ... فإن أكن قد أصبت فذلك الذي أبتغيه ... وهو من توفيق الله وتيسيره، وإن أكن قد جانبت الصواب، وخانني التوفيق، فذلك جهد المقل، وحسب أنني بذلت الجهد، وأخلصت النيـــة وأنفقت الوقت في خدمة تراثنا الإسلامي الخالد، انطلاقا من المبدأ الذي يحثنا على العمل في قوله تعالى:

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

الباحث: وسام مساعدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد
الزجاج وكتابه معاني القرآن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد
الزجاج وكتابه معاني القرآن

هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق النحوي الزجـــاج[١]، ولقبـه الزجـاج واشتهر به لأنه احترف الزجاجة في شبابه[٢]، وهناك غير شخص لقب بالزجاج لكنـــهم لـم يشتهروا نذكر منهم: الزجاج معلم ولد ناصر الدولة واسمه محمد بن الليث[٣]، وذكر الأنباري زجاجاً آخر وترجم له بثلاثة أسطر واسمه أبو بكر أحمد بن الحسن الزجاج النحوي.[٤]

ولد الزجاج في بغداد[٥] ونشأ فيها وتتلمذ على شيوخها من أمثال المـبرد وثعلـب، وتوفي بها، وعاش في القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع الـهجري، إلا أن تـاريخ ميلاده ووفاته مختلف فيها؛ ويمكن تصنيف الكتب التي ترجمت للزجاج من حيث موقفها من تاريخ ميلاده إلى ما يلي:

١- كتب لم تتعرض لميلاد الزجاج إطلاقا، وهو القسم الأكبر.

٢- كتب تعرض بعضها بالتلميح دون التصريح، بأن ذكر تاريخ الوفاة ثم ذكر عمر الزجاج حين الوفاة، فكأنها أعطتنا تاريخ الميلاد وإن لم تأت به صريحاً، فقد ذكـــر يـاقوت الحموي في معجم الأدباء، أنه مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وســـئل

---

(١) – الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي[٤٦٣]: تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دار الكتاب العربي – بيروت. د.ط – ١٩٨٠م، ٦/ ٨٩ .

(٢) – السمعاني، عبد الكريم بن محمد المروزي: الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر، دار الفكر – بيروت . الطبعة الأولى – ١٩٨٨م، ٦/٢٧٢ .

(٣) – ابن النديم، محمد بن إسحاق: الفهرست، دار المعرفة – بيروت . د.ط ، ٣٣ .

(٤) – الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد [٥٧٧هـ]: نزهة الألباء، ٢٠٧ .

(٥) – الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن فارس: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجـــال والنســـاء مـــن العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين – بيروت . الطبعة السادسة – ١٩٨٤م، ١/ ٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عن الوفاة فعقد سبعين[١]، وتبعه السيوطي في بغية الوعاة[٢]، والسمعاني في الأنساب[٣]، وأبو البركات الأنباري في نزهة الألباء [٤]، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[٥]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[٦]، وذكر ابن خلكان أن وفاته يوم الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة عشر وقيل إحدى عشرة وقيل سنة ست عشرة وثلاثمائة ببغداد وقد أناف على الثمانين سنة[٧]، وتبعه ابن العماد في شذرات الذهب[٨]، واليافعي في مرآة الجنان[٩]، وذكر ابن النديم في الفهرست أنه توفي يوم الجمعة لإحدى عشرة بقيت من جمادى الآخرة سنة ست عشرة وثلاثمائة[١٠]، وتبعه الزبيدي في طبقات النحويين[١١]، وذكر محمد الطنطاوي في كتاب نشأة النحو أنه توفي سنة عشر وثلاثمائة، غير أنه يذكر في هامش الكتاب نقلا عن كتاب النجوم الزاهرة أنه توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة في جمادى الآخرة. [١٢]

---

(١) – الحموي، ياقوت: معجم الأدباء "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، تحقيق: إحسان عباس، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٩١م، ١/ ٥٢ .

(٢) – السيوطي، جلال الدين بن أبي بكر [٩١١هـ]: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – دمشق – سوريا . الطبعة الثانية – ١٣٩٨هـ – ١٩٧٩م، ٤١٣/١ .

(٣) – السمعاني: الأنساب، ١٤١/٣ .

(٤) – الأنباري: نزهة الألباء، ١٨٣ .

(٥) – الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ٦/ ٩٣ .

(٦) – حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان. د.ط – ١٩٩٤م، ٥٩٢/٢ .

(٧) – ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: أحسان عباس، دار الثقافة – بيروت – لبنان. [د.ط – د.ت]، ٥٠/١ .

(٨) – ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الآفاق الجديدة – بيروت – لبنا ن . [د.ط – د.ت]، ٢٥٩/٢ .

(٩) – اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان، دار الكتب الإسلامية – القاهرة – مصر . الطبعة الثانية – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، ٢٦٢/٢ .

(١٠) – ابن النديم: الفهرست، ٩٠ –٩١ .

(١١) – الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة – مصر . [د.ط] – ١٩٧٣م، ١١٢ .

(١٢) – الطنطاوي، محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تعليق عبد العظيم شناوي ومحمد الكردي، [د.ن] – القاهرة – مصر . الطبعة الثانية – ١٩٦٩م، ١٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- كتب صرح أصحابها بتاريخ ميلاد الزجاج، وذلك في القليل النادر بالنسبة إلى القسم الثاني، فقد ذكر الزركلي في كتاب الأعلام أنه ولد سنة مائتين وإحدى وأربعين للهجرة، ثمانمائة وخمس وخمسين ميلادية في بغداد وتوفي فيها سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة للهجرة ، تسعمائة وثلاث وعشرين ميلادية[١]، وذكر محقق كتاب ديوان الإسلام أنه ولد سنة مائتين وإحدى وأربعين للهجرة، وأنه توفي سنة عشر وثلاثمائة وقيل إحدى عشرة وثلاثمائة.[٢]

وخلاصة الخلافات السابقة تتركز في أن تاريخ الميلاد إما أن يكون سنة إحدى وثلاثين ومائتين، أو سنة أربعين ومائتين، أو إحدى وأربعين ومائتين، والأرجح أن يكون ميلاده سنة إحدى وثلاثين ومائتين [٢٣١هـ] وذلك للأسباب التالية: لأن هذا التاريخ يناسب ما ذكره أصحاب التراجم من أن الزجاج ناظر المبرد، وقد وصل المبرد إلى بغداد قادماً من سامراء بعد مقتل المتوكل [٢٤٧هـ]، ومن المعقول أن يخوض تلميذ عمره ست عشرة سنة مناظرة في النحو واللغة والتفسير وليس معقولاً أن يقوم طفل عمره ست سنوات بمناظرة عالم كبير مثل المبرد. ولو كان الأمر غير ذلك فمتى تعلم صناعة الزجاج والقراءة والكتابة، وأجاد اللغة والنحو ؟ إلا إذا كان قبل أن يولد. وبناء عليه فقد قال الزبيدي: إن عمر الزجاج فاق على الثمانين، فإذا ما قررت أنه توفي سنة [٣١١هـ]، فتكون ولادته سنة [٢٣١هـ]، وليس سنة [٢٤١هـ]، كما ذكر الزركلي[٣]. والله أعلم .

---

(١) – الزركلي: الأعلام، ٤٠/١ .

(٢) – ابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن: ديوان الإسلام، تحقيق: سيد حسن، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، ٣٨٣/١ – ٣٨٤ .

(٣) – ينظر ترجمة الزجاج: الخطيب: تاريخ بغداد، ٩٣/٦، السمعاني: الأنساب، ٢٧٢ ، الأنباري: نزهة الألباء، ٦٩، ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر. دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان . [د.ط] — ١٩٩٢م، ١٨٠/٦ ، الحموي: معجم الأدباء، ٥٢/١ . ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الشيباني: الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي — بيروت — لبنان . [د.ط] — ١٩٦٨م، ٨/٤٩ ، ابن كثير، إسماعيل بن عمر:البداية والنهاية، تحقيق: أحمد ملحم ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة – ١٩٨٧م، ١٤٨/١١ ، السيوطي: بغية الوعاة، ١٨٠ ، ابن النديم: الفهرست، ٩٠– ٩١ ، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٤٩/١–٥٠ ، ابن العماد: شذرات الذهب، ٢٥٩/٢ ، حاجي خليفة: كشف الظنون،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مؤلفاته[1]

أولاً: مؤلفاته المفقودة وهي:

الاشتقاق، وخلق الفرس، وشرح أبيات سيبويه، والعروض، وما فسره من جامع النطق، ومختصر النحو، والأمالي، والأنواء، والفرق، والقوافي، والمقصور والممدود، والوقف والابتداء، والميسر، والنوادر.

ثانياً: مؤلفاته الباقية وهي سبعة بين مخطوط ومطبوع :

خلق الإنسان والرد على ثعلب في الفصيح وكتاب الشجرة وشرح بسم الله الرحمن الرحيم وفعلت وأفعلت وما ينصرف وما لا ينصرف ومعاني القرآن وإعرابه: وهو موضوع دراستي، الكتاب مطبوع في خمسة مجلدات، وقد اشتهر الكتاب شهرة واسعة حتى إن الخطيب البغدادي[2] والسمعاني[3] والنووي[4] وابن الأثير[5] عرفوا الزجاج به. قالوا جميعاً: صاحب كتاب معاني القرآن، ولم يذكروا معه غيره، وقريب منهم ما أورده ابن كثير فهذا لم

=٥٩٢/٢، اليافعي: مرآة الجنان، ٢٥٢/٢ ، الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ١١١-١١٢ ، ابن الغزي: ديوان الإسلام، ٣٨٣/١-٣٨٤، اليماني، عبد الباقي عبد المجيد: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية - السعودية . الطبعة الأولى - ١٩٨٦م، ٤٤. طنطاوي: نشأة النحو، ١٤٨، الزركلي: الأعلام، ٤٠/١ . بروكلمان, كارل: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف - مصر . الطبعة الخامسة - ١٩٥٩م، ١٧١/٢-١٧٣ . زيدان، جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية، دار الفكر للطباعة - بيروت - لبنان . الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ٢٠١/٢ .

(١) - ابن النديم: الفهرست، ٦٦، ١٣٦ . الحموي: معجم الأدباء، ، ١/ ٥٩ . القفطي: أنباه الرواة، ٦٥/١.ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٣/١ . السيوطي: بغية الوعاة، ١٨٠ . حاجي: كشف الظنون، ١٦٣٠. . ينظر الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل [٣١١هـ]:معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه:على جمال الدين، دار الحديث - القاهرة . الطبعة الثانية - ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ك.

(٢) - الخطيب: تاريخ بغداد، ٨٩/٦ .

(٣) - السمعاني: الأنساب، ١٢٧٢ .

(٤) - النووي: تهذيب الأسماء واللغات، ١٧٠/٢ .

(٥) - ابن الأثير: تاريخ الكامل، ٤٩/٨ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يسم إلا غيره قال: "وله المصنفات الحسنة، منها كتاب معاني القرآن وغيره من المصنفات المفيدة".[1]

فإذا كان لنا أن نقدم كتاباً للزجاج، فإن كتاب معاني القرآن وإعرابه خليق بأن يكون ذلك الكتاب، فهو واحد من أهم كتب الزجاج، وكتّاب التراجم يقدمونه على سائر كتبه، وربما ذكروا قبله كتاب "ما فُسِّرَ من جامع النطق". والواقع إن كتاب معاني القرآن وإعرابه هو أكبر كتب الزجاج من حيث الحجم، فقد صدرت أفضل طبعاته وهي التي شرحها وحققها عبد الجليل عبده شلبي في خمس مجلدات، وهو كتاب من أشهر كتب النحو العربي، وموضوعات الكتاب تتلخص في الإعراب للآيات القرآنية، وهو مقصد أساسي للزجاج، والمعنى ينبني على هذا الإعراب، وما لم يتوقف على إعراب ينقل ما قال المفسرون فيه.ومن الكتب التي نسبت للزجاج كتاب [إعراب القرآن] وهومن أشهر الكتب المتداولة في هذا الباب، يبتدىء بفهرس مبوب، ويشتمل على تسعين باباً، يتكون من ثلاثة مجلدات، غير أن كثيراً من الباحثين شككوا في نسبة هذا الكتاب إلى الزجاج، فقد أورد عبد العال سالم مكرم أدلة تثبت أن هذا الكتاب ليس للزجاج، وان نسبته إليه خطأ علمي يجب أن يصحح.[2]

وفاته

تختلف الأقوال في سنة وفاته بين [٣١٠هـ و ٣١١هـ و٣١٦هـ]. فذكر ابن النديم: "أنه توفي يوم الجمعة لإحدى عشرة بقيت من جمادي الآخرة سنة ست عشرة وثلاثمائة "[3]. وتبعه الزبيدي في طبقات النحويين[4]، وذكر محمد الطنطاوي في كتاب نشأة النحو أنه توفي

---

(١) – ابن كثير: البداية والنهاية، ١٤٨/١١ .

(٢) – كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية – دار الكتب المصري – القاهرة – دار الكتاب اللبنانيين، الطبعة الثانية – ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ١٠٩٥/٣ –١٠٩٨ .

(٣) – ابن النديم: الفهرست، ٦١ .

(٤) – الزبيدي: طبقات النحويين، ١١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سنة عشر وثلاثمائة، غير أنه يذكر في هامش الكتاب نقلاً عن كتاب النجوم الزاهرة أنه توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة في جمادى الآخرة. [١]

وذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء، أنه مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وسئل عن الوفاة فعقد سبعين[٢]، وتبعه السيوطي في بغية الوعاة[٣]، والسمعاني في الأنساب[٤]، وأبو البركات الأنباري في نزهة الألباء [٥]، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[٦]، وحاجي خليفة في كشف الظنون.[٧] وابن الجوزي.[٨]

وذكر ابن خلكان أنه توفي يوم الجمعة تاسع عشر من جمادى الآخرة سنة عشر وقيل إحدى عشرة وقيل سنة ست عشرة وثلاثمائة ببغداد وقد أناف على الثمانين سنة[٩]، وتبعه ابن العماد في شذرات الذهب[١٠]، واليافعي في مرآة الجنان.[١١]

وهذا التحديد في عمره يجعل القول إن ولادته في حدود [٢٣١هـ] تقريباً ولكن الراجح في سنة وفاته هي [٣١١هـ]؛ لأن أكثر من ترجم له يذكر هذه السنة .

كتاب معاني القرآن وإعرابه:

فإني أقول بادئ ذي بدء أن هذا الكتاب يعد من أهم آثاره، وأكثرها انتشاراً، فهو كتاب تناول القرآن الكريم، وشرح الشعر بالإعراب، وعرض آراء الخلاف النحوي، بين نحاة البصرة والكوفة، وبين النحاة عامة، وخير دليل على ذلك أن كتاب التراجم يضعونه في

---

(١) – طنطاوي: نشأة النحو، ١٤٨ .

(٢) – الحموي: معجم الأدباء، ١/ ٥٢ .

(٣) – السيوطي: بغية الوعاة، ١/ ٤١٣ .

(٤) – السمعاني: الأنساب، ١٤١/٣ .

(٥) – الأنباري: نزهة الألباء، ١٨٣ .

(٦) – الخطيب: تاريخ بغداد، ٩٣/٦ .

(٧) – حاجي: كشف الظنون، ٥٩٢/٢ .

(٨) – ينظر ابن الجوزي: المنتظم، ١٧٦/٦ .

(٩) – ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٥٠/١ .

(١٠) – ابن العماد: شذرات الذهب، ٢٥٩/٢ .

(١١) – اليافعي: مرآة الجنان، ٢٦٢/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رأس القائمة من كتبه[1]. والاسم الكامل والمشهور لهذا الكتاب كما هو ظاهر على غلافه هو "معاني القرآن وإعرابه"، غير أن كارل بروكلمان بذكر أن هذا الكتاب يطلق عليه "معاني القرآن أو معاني القرآن وإعرابه"، كما يذكر أن هناك نسخة من هذا الكتاب بعنوان "الزاهر في معاني القرآن" يستعمله الناس في القاهرة، وعلى هذا الكتاب صنف أبو علي الفارسي كتاب "الإغفال فيما أغفله الزجاج في المعاني". [2]

والملاحظ من هذا العنوان إن إعراب القرآن قسيم للمعنى في عمله، وقد قدم الزجاج الإعراب على المعنى وذلك من خلال كلامه في المقدمة إذ يقول :"هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه"[3]، كما نجده يؤكد على هذا الأمر في معرض حديثه على تفسير قوله تعالى: (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين)[4] إذ يقول: "وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير، لأن كتاب الله ينبغي أن يتبين ألا ترى أن الله يقول: (أفلا يتدبرون القرآن) [5]، فحضضنا على التدبر والنظر، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلا على مذهب أهل اللغة، أو ما يوافق نقلة أهل العلم، والله أعلم بحقيقة تفسير هذه الآية". [6]

منهج الزجاج في كتابه:

تناول الزجاج في كتابه معاني القرآن تفسير القرآن كله، على الترتيب التنازلي، موافقاً في ذلك الفراء وأصحاب المعاني، فقد ابتدأ الزجاج في تفسيره: الفاتحة ثم البقرة وآل عمران وهكذا حتى أتى على آخر القرآن كله، مع وجود اختلاف بسيط بينهم في هذا الجانب.

---

(١) – ينظر عبد الجليل شلبي: معاني القرآن للزجاج، ٢١/١ .

(٢) – بروكلمان: تاريخ الأدب، ١٧٢/٢ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٩/١ .

(٤) – البقرة، ١٠٢ .

(٥) – محمد، ٢٤ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ١٨٥/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والزجاج في منهجه كثيراً ما يتفلسف فيحلل، ويعلل، ويدلل، ويمثل، ويقيس، ويقنن، ويشتق في الكلام، ويستطرد في كثير من الأحايين، فهو كتاب مطول جمع إلى شرح المسائل اللغوية والنحوية شرح معاني الآيات.

طريقة العرض:

يبدأ الزجاج عقب ذكر الآية القرآنية باختيار ألفاظ منها، ثم يقوم بتحليلها على طريقته في الاشتقاق اللغوي، فيذكر أصل الكلمة والمعنى اللغوي الذي تدل عليه، مثال ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: (يسألونك عن الخمر والميسر)[1]، يقول: "الخمر المجمع عليه، وقياس كل ما عمل عملها أن يقال له خمر، وأن يكون في التحريم بمنزلتها. وتأويل الخمر في اللغة أنه كل ما ستر العقل، يقال لكل ما ستر الإنسان من شجر وغيره خمر، وما ستر من شجر خاصة ضَرْبٌ "مقصور"، ويقال دخل فلان في خِمَار أي في الكثير الذي يستتر فيه، وخِمار المرأة قناعها، وإنما قيل له خِمار لأنه يغطي، والخُمْرَةُ التي يسجد عليها إنما سميت بذلك لأنها تستر الوجه عن الأرض، وقيل للعجين قد اختمر لأن فطرته قد غطاها الخمر أعني الاختمار، يقال قد اختمر العجين وخَمَّرَته، وفَطَرْتُه، وأفْطَرْتُه. فهذا كله يدل على أن كل مسكر خمر، وكل مسكر مخالط العقل ومغط عليه، وليس يقول أحد للشارب إلا مخمور-من كل سكر- وبه خُمَار، فهذا بيِّن واضح".[2]

ولا يكتفي الزجاج بما ذكر، وإنما يستشهد على كل ما ذكر ليؤيد رأيه من كلام العرب شعراً، أو غير شعر، مثال ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: (لا خير في كثير من نَجوَاهم)[3]، يقول: "النجوى في الكلام ما تنفرد به الجماعة أو الاثنان سراً كان أو ظاهراً،

---

(١) - البقرة، ٢١٩ .

(٢) - الزجاج: معاني القرآن، ٢٩١/١ .

(٣) - النساء، ١١٤ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومعنى نَجَوْتُ الشيء في اللغة خلصته وألقيته، يقال نجوت الجلد إذا ألقيته عن البعير وغيره، قال الشاعر:

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنّه سيرضيكما منها سنام وغاربه.

وقد نجوت فلاناً إذا استنكَهْته، قال الشاعر [عبد الرحمن عن حسان بن ثابت]:

نجوت مجالداً فوجدت منه كريح الكلب مات حديثَ عهدِ.

ونجوت الوتَر واستنجيته إذا خلّصته، قال الشاعر [عبد الرحمن بن حسان بن ثابت]:

فتبازت فتبارختُ لها جلْسَةَ الأعسر يستنجي الوتر .

وأصله كله من النجوة، وهو ما ارتفع من الأرض قال الشاعر[عبيد بن الأبرص]:

فمن بنجوته كمن بعفوته والمستكن كمن يمشي بقِرْواح

ويقال: ما أنجى فلان شيئاً وما نجا شيئاً منذ أيام، أي لم يدخل الغائط". (١)

ثم ينتقل الزجاج إلى إعراب الآية إن كان فيها ما يحتاج إلى إعراب، يجمع آراء النحاة في مكان واحد، يعزوها إلى أصحابها تارة في مواضع، ويحمل العزو تارة أخرى، مستعرضاً ما قالوه فيها، ثم يرد على تلك الآراء واحداً فواحداً ويناقشهم فيما قالوا، وفي هذا يقول: "ونحن نفسر جميع ما قالوه وما أغفلوه مما هو بين من جميع ما قالوا إن شاء الله". (٢)

وقد يرد آراء النحاة مبيناً الصواب فيها، وقد يقف منها موقف المؤيد، مثال ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: (لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة)(٣)، يقول: "تمسنا نصب بـ"لن"، وقد اختلف النحويون في علة النصب بـ"لن"، فروي عن الخليل قولان أحدهما أنها نصبت كما تنصب "أن" وليس ما بعدها صلة لها؛ لأن "لن يفعل"، نفي "سيفعل" فقدم ما بعدها عليها،

---

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ١٠٥/٢-١٠٦ . استنكهته: تشممت رائحته .

(٢) – المصدر السابق، ٤١٥/٣ .

(٣) – البقرة ، ٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نحو قولك: زيداً لن أضرب، وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال: الأصل في "لن": "لا أن" ولكن الحذف وقع استخفافاً، وزعم سيبويه إن هذا ليس بجيد، لو كان كذلك لم يجز زيداً لن أضرب، وعلى مذهب سيبويه جميع النحويين، وقد حكى هشلم عن الكسائي في "لن" مثل هذا القول الشاذ عن الخليل. ولم يأخذ به سيبويه، ولا أصحابه". (١)

ويعد الزجاج من اتباع المدرسة البصرية، وقد صرح بذلك غير مرة في كتابه(٢)، وذلك أنه تتلمذ على يد المبرد زعيم المدرسة البصرية، فهو يسير في شرحه على مذهبهم، وهذا كثير في كتابه، ومع ذلك فهو لا يغفل آراء الكوفيين، بل قد يؤثر مذهب الكوفيين ويجري عليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ١٦٠/١ .

(٢) – ينظر المصدر السابق، ١٣٢/٢، ٢١٠/٤ .

الفصل الأول

التخريج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول
التخريج

أولا: التخريج في اللغة والاصطلاح:

التخريج في اللغة:

ورد اشتقاق التخريج في المعاجم العربية قديمها وحديثها ضمن حديث علماء المعاجم عن الأصل اللغوي [خ ر ج] ومعانيها، ووردت في أول معجم للعرب وأعني به العين حيث ذكر الخليل اشتقاقات هذه المادة ودلالاتها ومنها التخريج فذكر أنها توصف بها الأرض حيث يقال: "أرض مخرجة، وتخريجها: أن يكون نبتها في مكان دون مكان، فترى بياض الأرض في خضرة النبات" . (١)

أما ابن دريد فقد أهمل اشتقاق التخريج ولم يضمنها جمهرته إلا أنه ذكر بعض اشتقاقات الأصل [خ ر ج] كالخرج وفسره بأنه لونان من بياض وسواد وغير ذلك، إلا أنه كما ذكرنا لم يذكر التخريج . (٢)

وللأصل اللغوي [خ ر ج] عند ابن فارس أصلان: النفاذ إلى الشيء، واختلاف كونين، ثم يبرهن على ما يقول بذكر الاشتقاقات ودلالاتها فيذكر الأرض المخرجة التي نبتها في مكان دون مكان "وخرجت الراعية المرتع، إذا أكلت بعضا وتركت بعضا" . (٣)

---

(١) – الفراهيدي، الخليل بن أحمد [١٧٠هـ]: العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الخليل، ٤/١٥٨- ١٥٩ .

(٢) – ابن دريد الأزدي، محمد بن الحسن [٣٢١هـ]: جمهرة اللغة، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٧م، ٢/٦١ –٦٢ .

(٣) – ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا [٣٢٩ هـ]: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت – لبنان . [د.ط] – ١٩٧٩م، ٢/١٧٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واكتفى الفارابي بالقول: "إن الخُراج: ورم وقرح يخرج، وأخرجت النعامة: صارت خرجاً أي بها سواد وبياض " [1]، ولم يذكر التخريج البتة .

وعام فيه تخريج – كما يذكر الجوهري – أي فيه خصب وجدب، ويذكر تخريج الراعية المرتع، والأرض المُخَرَّجة كما ذكرها أسلافه، وخَرَّجَه في الأدب فَتَخَرَّج، ذكر ذلك في صحاحه. [2]

ولم يذكر الزمخشري التخريج في الأساس وإنما ذكر أن يوم الخروج هو يوم العيد، واكتفى بهذا وبأشياء قليلة عن الخراج والجزية . [3]

أما ابن منظور في معجمه الموسوعي فذكر ما ذكره أسلافه وزاد على ذلك بقوله: "يقال: خَرَّجَ الفلاح لوحه تخريجاً إذا كتبه فترك فيه مواضيع لم يكتبها، والكتاب إذا كان فيه مواضع لم تكتب، فهو مُخَرَّج، وخرَّج فلان عمله إذا جعله ضروباً يخالف بعضه بعضاً "[4]، وذكر أن: خراج والخراج كله لعبة لفتيان العرب .

ولم يزد الفيروز آبادي في قاموسه المحيط على ما ذكره سابقوه واقتصر على ما ذكروه عن الأرض المُخَرَّجة، وتخريج الراعية المرتع، وعام فيه تخريج، وخرَّج اللوح تخريجاً، فلم يضف على ما ذكره سابقوه شيئاً . [5]

---

(١) – الفارابي، إسحاق بن إبراهيم [٣٥٠ هـ]: ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة – مصر . [د.ط] – ١٩٧٥م، ١/ ٤٤٠.

(٢) – ينظر الجوهري، إسماعيل بن حماد [٣٩٨هـ]: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٧٩م، [خ ر ج].

(٣) – الزمخشري، محمود بن عمر [٥٢٨هـ]: أساس البلاغة، دار صادر – بيروت – لبنان . ١٩٦٥م، ١٥٧ .

(٤) – ينظر ابن منظور،محمد مكرم [٧١١ هـ]: لسان العرب، بيروت – دار صادر، [خ ر ج].

(٥) – ينظر الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب [٨١٧ هـ]: القاموس المحيط، دار ومكتبة الحياة – بيروت – لبنان، [د.ط – د.ت] ، [خ ر ج].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الزبيدي فذكر "أن قولهم عام مخرج وفيه تخريج، وتخريج الراعية المرتع أو المرعى، تخريج الغلام اللوح، وخرج العمل تخريجا إذا جعله ضروبا وألوانا يخالف بعضه بعضا، ذكر أن هذا كله من المجاز" . (١)

أما المعاجم الحديثة فلم تزد على ما ذكره العلماء شيئا ذا بال، فذكر القائمون على مجمع اللغة العربية في القاهرة في المعجم الوسيط التخريج وفسروه بما فسره أسلافهم . (٢)

وبعد هذا العرض لدلالة اشتقاق التخريج تتحدد دلالة هذا اللفظ أنه: اجتماع شيئين أو صفتين في شيء واحد، فالأرض المخرجة فيها نبات في جزء منها وليس فيها ذلك في جزء آخر، وعام فيه تخريج أي فيه خصب وجدب، وتخريج الغلام اللوح إذا كتبه فترك فيه مواضع لم يكتبها، فاجتمع شيئان أو صفتان في شيء واحد .

ثانيا: التخريج في اصطلاح المحدثين:

يطلق اصطلاح "الإخراج" مرادفا لاصطلاح "التخريج" عند علماء الحديث ليدل على: "إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم فيقولون مثلا: هذا حديث أخرجه البخاري، أو خرجه البخاري"(٣). ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها. وعلى معنى الدلالة؛ أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها. (٤)

---

(١) – الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني [١٢٠٥هـ]: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الكريم الغرباني، سلسة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء – مطبعة حكومة الكويت – الكويت . [د.ط] – ١٣٨٩هـ – ١٩٦٧م، ٢/٢٩– ٣٠.

(٢) – القائمون على مجمع اللغة العربية في القاهرة: المعجم الوسيط، دار عمران – القاهرة – مصر . الطبعة الثالثة – [د.ت]. الأصل [خ رج] .

(٣) – الطحان، محمود، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف – الرياض – المملكة العربية السعودية . [د.ط] – ١٩٨٧م، ٨ .

(٤) – المصدر السابق، ٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فالتخريج عند المحدثين هو: الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده. ثم بيان مرتبته عند الحاجة . (١)

ثالثاً: التخريج في اصطلاح النحاة:

يستخدم النحاة اصطلاح التخريج ليدل على معنيين مختلفين، خاصة بعد ظهور التحقيق، وأعني بالتحقيق: "هذا الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة. فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه ". (٢)

فقد أصبح علماً قائماً بذاته، ويعني عند المحققين تخريج الشواهد من قرآن كريم أو شعر أو حديث أو مثل أو خطبة، وتخريجها إن كان الشاهد آية قرآنية بمعرفة السور التي اقتبست منها الآية ورقم الآية أو أي معلومة تتعلق بها وتساعد على فهم النص، وإن كان الشاهد بيتاً من الشعر يكون تخريجه بمعرفة القائل ومناسبة القصيدة والبحر العروضي وموطن الشاهد وأي معلومة تتعلق به وتساعد على فهم النص، وذكر من استشهد به من النحاة أحياناً، وشرحه أحياناً. وإن كان مثلاً: يحدد موطن الشاهد فيه ويشرح ويسند إلى أحد كتب الأمثال المشهورة التي يوجد فيها وبهذا يكون قد خرج. وهكذا يكون التخريج بنسبة الشاهد إلى الكتاب الذي ضمنه وفق ما ذكرنا هو أحد المعنيين الذي يوجه اصطلاح التخريج ليدل عليه، وهذا ليس مجال بحثنا أعني التخريج بهذا المعنى .

ومعنى التخريج الذي ذكرناه آنفا إنما هو اصطلاح محدث ربما تسرب إلى النحو من علوم أخرى، كعلم أصول الحديث، ولا غرابة في ذلك فقد انتقل كثير من الاصطلاحات

---

(١) – الطحان: أصول التخريج، ١٠ .

(٢) – هارون، عبد السلام: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة السنة – القاهرة – مصر . الطبعة الخامسة – ١٩٩٤م، ٤٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من علوم الشريعة إلى علم النحو مثل: الحكاية، والتضمين، والتوهم، وغير ذلك من الاصطلاحات.

والذي استعمل التخريج اصطلاحا على ما ذكرنا ثلة من الباحثين المحدثين الذين تخصصوا في النحو، أما المعنى الآخر لهذا الاصطلاح وهو التخريج فقد ذكره قدماء النحاة، لكن – كما ذكرنا – لدلالة أخرى تفهم من سياق النص الذي وردت فيه، وهو مجال بحثنا أعني دلالة التخريج عند النحاة، لذا فقد بحثت عن تعريف لهذا الاصطلاح في معاجم الاصطلاحات فلم أعثر له على تعريف، وكذلك لم أعثر على تعريف الاصطلاحات التي استخدمت لتدل على الفكرة التي يدل عليها اصطلاح التخريج، وقبل أن نضع للتخريج تعريفا محددا لا بأس من ذكر بعض المصادر التي استعملت هذا المصطلح لتتبين الفائدة التي تتحصل منه، فقد ورد هذا الاصطلاح عند السكاكي فاستعمله في فصل الأعداد، من باب الجر بالإضافة، فقال: "وقوله تعالى: (ثلاثمائة سنين)[1] غير مضاف. ومضافا على القراءتين مفتقر إلى التخريج "[2] "فالقياس: ثلاث مئات، وكذلك تمييز هذا وما أشبهه مفرد أي: ثلاث مئين سنة وهكذا القياس والنحاة يعدون قول العرب ثلاثمائة وما أشبهها من الشذوذ وقالوا: (سنين) بدل وليس تمييزا مجرورا بالإضافة " .[3]

ومن الذين استعملوا اصطلاح التخريج أبو حيان النحوي[4] إذ استعمله مرتين في صفحة واحدة وهو يفسر قول الله عز وجل: (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام

---

(١) – الكهف، ٢٥ .

(٢) – السكاكي، يوسف بن محمد [٦٢٦هـ]: مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٣م، ١٣١ .

(٣) – الزجاج: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٩٠٩/٣ .

(٤) – أبو حيان النحوي: محمد بن يوسف [٧٥٤هـ]: البحر المحيط، دار الفكر – بيروت . الطبعة الثانية – ١٩٨٧م، ١٤٧/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل)[1]. قال أبو حيان عن سبب جر قوله (المسجد الحرام): "قال ابن عطية وتبعه في ذلك المبرد هو معطوفا على (سبيل الله) قال ابن عطية وهذا هو الصحيح ورد هذا القول بأنه إذا كان معطوفا على (سبيل الله) كان متعلقا بقوله (وصد) إذ التقدير: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام فهو من تمام عمل المصدر وقد فصل بينهما بقوله: (وكفر به) ولا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول وقيل معطوفا على الشهر الحرام وضعف هذا بأن القوم لم يسألوا عن الشهر الحرام إذ لم يشكوا في تعظيمه وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام... "[2]. وقال وهو يتحدث عن الآية نفسها: "قال بعضهم وهذا هو الجيد من التخارج التي يخرج عليه المسجد الحرام" [3] وورد في "المغني" لابن هشام باب تحت عنوان: "في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية" [4] وذكر فيه التضمين، والجوار والتوسع والتناسب والتقارض وغيرها من الأساليب التي اتبعها النحاة أو استخدموها في التخريج واعتمدوا عليها في ذلك .

ويتضح مما سبق أن التخريج يكون حيث يوجد ما يخالف ظاهره ما عليه قواعد النحو واللغة وكلام العرب وسننهم في تعبيرهم، ولا يخرج إلا ما دخل عصر الاحتجاج لأنه لا يجوز أن يوصف بالخطأ .

فالتخريج: توجيه ما ظاهره يخالف قاعدة نحوية معينة نحو قاعدة نحوية أخرى أو إدخاله ضمن باب آخر من أبواب النحو العربي كالتضمين أو التغليب أو غيرهما بحيث يصبح مألوفا في استعمال العرب له .

---

(١) - البقرة، ٢١٧ .

(٢) - أبو حيان النحوي: البحر المحيط، ١٤٧/٢ .

(٣) - المرجع السابق: ١٤٧/٢ .

(٤) - ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٨٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: الاصطلاحات التي استخدمت بمعنى التخريج:

استخدم النحاة غير اصطلاح ليدلوا به على التخريج منها:

١- **التوجيه:** إذا أطلقت هذه اللفظة في السياق المماثل الذي يطلق فيه التخريج دلت عليه. ومن الذين استعملوها الزركشي فقال: "فصل في توجيه القراءة الشاذة ... وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهور ... ". (١)

واستعملها كذلك ابن هشام فقال وهو يتحدث عن قوله تعالى: (إنْ هذان لساحران)(٢). "والقراءة الثانية بالتخفيف و(هذان) بالألف، وتوجيهها أن الأصل (إن هذين) فخففت(إنّ) بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت ... ". (٣)

٢- **التأويل:** ومن الاصطلاحات التي استخدمت لتدل على التخريج: التأويل واستخدمها الزركشي فقال: "وكذلك قوله تعالى: (هو الله الخالق البارئ المصوِّر)(٤) بفتح الراء والواو شذوذاً على أنه اسم مفعول وتأويله أنه مفعول لاسم الفاعل، الذي هو البارئ، فإنه يعمل عمل الفعل، كأنه قال الذي برأ المصوَّر". (٥)

والحقيقة أن التأويل أخص من التخريج فالتأويل عند النحاة فرع على التخريج، والتخريج عام يشمل التأويل وغيره، فهو عندهم أسلوب من أساليب التخريج، كتأويل الجامد بالمشتق والنكرة بالمعرفة وسنرى في بحثنا هذا دليلاً على ما نقول .

---

(١) - الزركشي : بدر الدين محمد أبو عبد الله [٧٩٤هـ]: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية - ١٩٧٢م.، ٣٤١/١ .

(٢) - طه، ٦٣ .

(٣) - ابن هشام: جمال الدين بن يوسف بن أحمد [٧٦١هـ]: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محيي عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى – مصر . (د.ط) - ١٩٥٣م، ٤٦ .

(٤) - الحشر، ٢٤ .

(٥) - الزركشي: البرهان، ٣٤١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣ – **الحمل:** استعمل النحاة للدلالة على التخريج كذلك اصطلاحاً آخر هو الحمـــل، مقروناً بالمعنى فيقولون: "الحمل على المعنى" ويتراءى لي أن العلماء يقصدون بذلك التخريج بالمعنى، واستعمل هذا الاصطلاح ابن جني، وأفرد له فصلاً في (خصائصه) فقال: "فصـــل في الحمل على المعنى ... اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسـيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتصور معنى الواحـــد في الجماعة، والجماعة في واحد ...". (١)

وهذه كلها أساليب تخريج أعني تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر ومعنى الواحد فـــي جماعة وغيرها، فالحمل يساوي التخريج والمعنى يساوي التأويل .

فالتخريج والتوجيه والحمل اصطلاحات تدل على شيء واحد والتأويل فرع علـــى التخريج، وأسلوب من أساليبه قد يطلق عليه مجازا من باب إطلاق الجزء على الكل .

خامساً: أسباب التخريج

١ – **قداسة القرآن الكريم:** فلا يجوز أن ينسب الخطأ إلى حرف منه لأنه متواتر عـن النبي– صلى الله عليه وسلم– عن ربه. قال ابن المنير الإسكندري: "فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح ممن نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم، فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممـــن لحن ابن عامر، فإن المنكر عليه منها أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعا وضرورة. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين، أعني علم القراءة وعلم الأصول، ولا يعد من ذوي الفنيـــن المذكورين، لخيف الخروج من ربقة الدين" (٢). لذا فقد وجب التخريج والتوجيه لأسباب دينية وهي قداسة القرآن الكريم، والخوف على العقيدة .

---

(١) – ابن جني، عثمان بن جني [٣٩٢هـــ]: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – مصر . الطبعة الثالثة – ١٩٨٦م. ، ١/ ٣٤١ .

(٢) – الإسكندري، محمد بن المنير [٦٨٠هـــ]: الانتصاف لما في الكشاف من الاعتزال، دار الفكر – بـــيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٨٧م، ٢/ ٦٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ – **نظرية العامل:** وأول من أرسى قواعد هذه النظرية هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ذاهبا إلى أنه لابد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء. والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية" [١] فأثرت هذه النظرية في علم النحو كثيرا خاصة فيما يتعلق بالحذف حيث يظهر أثر هذه المسألة في حذف العامل بوضوح تام ودعا النحاة إلى باب التقدير أو الإضمار وغيره من الأبواب مما أدى إلى كثرة القواعد، وهذا ما دعا ابن جني إلى مهاجمة هذه النظرية وقال إن العمل للمتكلم نفسه وليس للعامل[٢]. ثم جاء بعد ابن جني ابن مضاء فعمل كتابا وسمه بـ"الرد على النحاة" وهاجم فيه هذه النظرية التي أدت إلى تقدير العوامل .

وما تقدير العوامل والمحذوفات إلا تخريجات وتوجيهات لشواهد أدخلت ضمن عصر الاحتجاج زمانا ومكانا .

٣– **مخالفة بعض الشواهد العربية في ظاهرها لقواعد النحو:** لما وجد في متن اللغة ما يخالف ما وضعه النحاة من قواعد كان لابد من التخريج لأن النحاة بنوا على الكثرة وليس على القلة .

وللأسباب الثلاثة مجتمعة كان لابد من التخريج فلجأ إليه العلماء في كل ما عرض لهم من تلك الشواهد ومن كلتا المدرستين: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة إذ اتسمت كل مدرسة بطابعها في القواعد والتخريج .

سادسا: التخريج في المدارس النحوية

أولا: التخريج عند نحاة مدرسة البصرة:

اعتمد نحاة البصرة في وضع قواعد اللغة كثيرا على الفلسفة والمنطق، يظهر ذلك للمطلع على تواليفهم بوضوح وجلاء، فما قضية الأصل والفرع التي تشبث بها البصريون

---

(١) – ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن محمد [٥٩٢هـ]: الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر . الطبعة الثالثة – ١٩٨٢م، ٧٧ .

(٢) – ضيف: المدارس النحوية، ٤٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلا شاهد إلى ما أذهب إليه، وقل الشيء نفسه بالنسبة لقضايا القلة والكثرة، والقوة والضعف، وغير ذلك من قضايا الفلسفة التي استمدوها من المنطق الإغريقي[1]. ولاعتمادهم على الفلسفة وتمسكهم بالقواعد المنطقية كثيراً كل ذلك أحوجهم إلى التخريج فأكثروا منه وأفاضوا فيه .

ثانياً: التخريج عند نحاة مدرسة الكوفة:

مال نحاة الكوفة إلى الاعتماد على اللغة أكثر من اعتمادهم على المنطق والفلسفة فاتسمت المدرسة الكوفية بالاتساع في الرواية مما فتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، وأدى إلى الاتساع في القياس فقاسوا على الشاذ دون الاعتماد على قضية القلة والكثرة التي هي أقرب إلى الفلسفة[2]. والاتساع في الرواية واحترام الشواذ والقياس عليه كل ذلك أعفاهم من التخريج وخفف عليهم كثيراً من الحرج .

ثالثاً: التخريج في المدارس النحوية الأخرى:

دأب علماء المدارس النحوية الأخرى على انتقاء الآراء من مدرستي البصرة والكوفة، ولم تكن لأولئك العلماء آراء نحوية مستقلة كعلماء تينك المدرستين، ولا مصطلحات خاصة بهم، أما عندما كانوا يردون على شواهد مدرسة معينة في ترجيحهم لآراء إحدى المدرستين وغالباً لرأي نحاة البصرة فكانوا يخرجونها معتمدين في ذلك على المنطق وكان أكثر تحيزهم لنحو مدرسة البصرة.

---

(١) - ينظر الأنصاري: سيبويه والقراءات، ١٣٥ .

(٢) - ينظر ضيف: المدارس النحوية، ١٥٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني:
وسائل التخريج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني:
وسائل التخريج اللغوي والمنطقي

المبحث الأول:
وسائل التخريج اللغوي

ويقصد بالتخريج اللغوي، الاعتماد على اللغة في تخريج الشواهد لا على المنطق ولا على القواعد التي وضعها النحاة معتمدين في ذلك الفلسفة والمنطق، وقد احتوى هذا المبحث سبع وسائل هي:

التغليب، والتعادل، والتوسع، والجوار، واللهجات العربية، والتضمين، والتأويل .

ولعل ما يعد من باب هذه الظواهر يدور في فلك الخروج على مقتضى الظاهر الذي لا بد له من تأويل؛ لئلا يوسم بالغلط أو الشذوذ على الرغم من توافره في شواهد كثيرة في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب نظمه ونثره. ولعل ما ألجأ العربي الذي اعتاد لسانه منهجا خاصا إلى مخالفة هذا الاعتياد والخروج عليه خضوعه لسلطان مجتمع البيئات اللغوية العربية، بأعرافه وتقاليده وعاداته التي لابد من مسايرتها والتأثر بها في الغالب، وهي مسألة تبدو بوضوح وجلاء تامين في مجتمع الشواهد اللغوية التي بنيت عليها الأصول والمقاييس في الفترتين الجاهلية والإسلامية التي تنتهي ببداية الدولة العباسية [١٣٢هـ]. ولعل هذه الظواهر بمسائلها المختلفة يبدو أثر المجتمع – بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف – فيها بينا، إذ تعد اللغة وسيلة من وسائل التعبير عما في المجتمع، وعلية فمن الطبيعي أن يتسرب هذا الأثر إلى اللغة في بعض ألفاظها وتراكيبها من حيث التقديم والتأخير وغيرهما، وهي مسألة تؤدي إلى مخالفة الظاهر، وعليه فإنه يمكن أن نعد هذه الظواهر ظواهر لغوية في مسوغاتها ودواعي اللجوء إليها في التأويل وتعليل بعض المسائل التي على خلاف مقتضى الظاهر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: التغليب

التغليب في اللغة:

لم ترد هذه اللفظة كثيرا في المعاجم العربية واكتفى صاحب اللسان بقوله: "تغلب على بلد كذا: استولى عليه قهرا ، وغلبته أنا عليه تغليبا" [١]. وتعد هذه اللفظة مصدرا قياسيا لـ" غلب" من باب " فعل – تفعيلا " . ولعل أهم معانيها – كما في مظان اللغة المختلفة – القهر والغلبة والاستيلاء والتفضيل . [٢]

التغليب في الاصطلاح:

يكاد هذا المصطلح يدور في فلك ترجيح لفظة أو صفتها، على أخرى أو صفتها بإعطائها حكم المرجحة أو إطلاق لفظة عليهما لتصيرهما من باب المتفقين في حكم ما.

وقد تناست مظان النحو المختلفة هذا المصطلح ومعناه؛ فيكاد يختفي في كتاب سيبويه في بعض مسائل التغليب التي فيه، كالتذكير والتأنيث وغيرهما: "هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر، وأصله التأنيث"[٣] ويطالعنا هذا الاختفاء أيضا في حنايا بعض الأبواب وأثنائها، نحو تغليب المذكر على المؤنث في باب "حبذا" [٤]، ومنه تغليب الفرع على الأصل كتثنية خصية على خصيين على الرغم من أن الأصل خصيتان، والأصل على الفرع كتثنية مزرى على مزروين، علم الرغم من أن القياس قلب الألف المقصورة الرابعة – أيا كان أصلها – ياء . [٥]

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، مادة [غلب] .

(٢) – المصدر السابق، مادة [غلب]، الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، الكويت – سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والإنباء، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٩– ١٩٦٧مادة [غلب]. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد [٥٠٢هـ]: المفردات في غريب القرآن، محمد سيد كيلاني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة – مصر . د.ط – ١٩٦١م، ٣٦٤ .

(٣) – سيبويه: الكتاب، ٥٦١/٣ .

(٤) – ينظر المصدر السابق ، ١٨٠/٢ .

(٥) – ينظر المصدر السابق، ٣٨٧/٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويطالعنا بفعل الغلبة في أحد الأبواب: "هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله منطلقين، وإنما نصبت المنطلقين؛ لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون للاثنين، فلما كان ذلك محالا جعلته حالا صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقا. وهذا شبيه بقولك: هذا رجل مع امرأة قائمين" (١)؛ لأن "رجلان" نكرة، و"عبد الله" معرفة، فغلبت المعرفة على النكرة؛ لأن صاحب الحال الأصل فيه أن يكون معرفة.

وتبعه أبو الطيب اللغوي فيما يطالعنا أثناء بعض عناوين المثنى "الاثنان غلب اسم أحدهما على اسم صاحبه" و "الاثنان غلب نعت أحدهما على نعت صاحبه" و "الاثنان غلب أحدهما عليهما لقب واحد منهما" (٢). وتبعهما أيضا أبو علي الفارسي مستخدما الفعل "غلب" بقوله: "ومما ثني على غير واحده قولهم ضبعان لذكر الضباع، زعم أبو الحسن وأبو عمر أنهم إذا أرادوا تثنية ضبعان قالوا في تثنيته ضبعان، فثنوا المذكر على اسم المؤنث، فغلب المذكر المؤنث في هذا الباب ". (٣)

وأول من استخدم فعل التغليب "غلب" في عنوان المثنى التغليبي: "باب الاسمين يغلب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخفته" (٤)، أما المصدر "التغليب" فيعد ابن فارس من أوائل من صاروا إليه "قيل له، إنه ذلك - والله أعلم - لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل، فغلب ما يعقل، وهي سنة من سنن العرب أعني التغليب. وذلك كقوله جل ثناؤه: (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على

---

(١) – ينظر سيبويه: الكتاب، ٨١/٢.

(٢) - ينظر أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي [٣٥١هـ]: كتاب المثنى، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي –دمشق – سوريا . [د.ط] – ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م، ٢٧/٤، ٥٣ .

(٣) – الفارسي، الحسن بن عبد الغفار [٣٣٧هـ]: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى إيضاح الشعر، تحقيق: د. حنا هنداوي، دار القلم ودار الثقافة، دمشق – الطبعة الأولى - ٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ١٣٦ .

(٤) – ابن السكيت، يعقوب [٢٤٤هـ]: إصلاح المنطق، تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد محمد شاكر، دار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أربع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير) [1] فقال: (منهم) تغليباً لمن يمشي على رجلين، وهم بنو آدم ". [2]

ولا يذكر أبو العباس المبرد هذه اللفظة على الرغم من أنه يدون كثيراً من مسائل هذا الباب في مؤلفه "المقتضب" [3] مستغنياً عنها بما يومىء إلى المسألة من التغليب. والقول نفسه مع الأخفش في تأويل تذكير خبر المؤنث في قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين)[4]، إذ يحمله على تذكير المؤنث في أحد التأويلات[5] والقول نفسه مع الفراء[6] وثعلب[7] وابن جني الذي يذكر بعض مسائل التغليب في فصل الحمل على المعنى من غير أن يصرح بهذا المصطلح.[8]

وتطالعنا بعض مظان المصطلح والنحو و البلاغة وعلوم القرآن بحد هذا المصطلح، فهو عند الزركشي: "إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلبين على الآخر، أو إطلاق لفظة عليهما إجراء للمختلفين مجرى المتفقين" [9]، ولعل قوله :إطلاق لفظة عليهما،

المعارف – القاهرة – مصر . [د.ط – د.ت]: ٤٠ .

(١) – النور، ٤٥ .

(٢) – ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا [٣٩٥هـ]: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: حققه وقدم له: مصطفى الشويميّ، منشورات مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر – بيروت . الطبعة الأولى – ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م، ٣٢ .

(٣) – ينظر المبرد، محمد بن يزيد [٢٨٦هـ]: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – القاهرة – مصر . [د.ط] – ١٣٨٦هـ – ١٣٨٨هـ ، ١٨٢/٢، ٢٦٣/٤ ، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦ . .

(٤) – الأعراف:٥٦ .

(٥) – ينظر الأخفش: معاني القرآن، ٣٠٠/٢ .

(٦) – ينظر الفراء: معاني القرآن، ٢٠٩/٣ .

(٧) – ينظر ثعلب، أحمد بن يحيى بن يسار [٢٩١هـ]: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف والنشر – مصر . الطبعة الثانية –١٩٩١م، ٢٤٩ .

(٨) – ابن جني: الخصائص، ٤١١/٢ .

(٩) – الزركشي: البرهان، ٣٠٢/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكمن في تغليب نعت أحدهما على نعت الآخر، كالأسمرين: الخبز والماء، أو تغليب نعتيهما عليهما لاتفاقهما فيه، كالأحمرين: الخمر واللحم، وغير ذلك من المثنيات التغليبية.

ويعرفه الجرجاني بـ "ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وإطلاقه عليهما" [١] وقد ارتأى القائمون على المعجم الوسيط أن يعرفوه إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية، إذا كان بين مدلوليهما علقة أو اختلاط كما في الأبوين: الأب والأم، والمشرقين: المشرق والمغرب، والعمرين: أبي بكر وعمر " . [٢]

وعقد ابن هشام مكانا في كتابه مغني اللبيب بقوله: "إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط "[٣] وذكر فيه بعض مسائله .

وأول من صنف في التغليب هو ابن كمال باشا إذ أفرد له رسالة جمع فيها مسائل التغليب وأقوال السابقين فيه من حيث الحد والأنواع والشيوع في الكلام وهو عنده: "اعلم أن التغليب توسع في الكلام، شائع في لسان العرب، مداره على جعل بعض المفهومات تابعا لبعض داخلا تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة للمغلب بحسب الوضع الشخصي أو النفرعي، ولا عبرة بالوحدة والتعدد لا في جانب الغالب ولا في جانب المغلوب، فقد تغلب الواحد على الواحد، كما في العمرين، وقد يغلب المتعدد على المتعدد، كما في قوله تعالى: (ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله)[٤]، على بعض الوجوه. وقد يغلب المتعدد على الواحد، كما في قولة تعالى: (وكانت من القانتين)[٥] وقد يغلب الواحد على المتعدد، كما

---

(١) – الجرجاني، الشريف علي بن محمد [٨١٦هـ]: التعريفات، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.، ٦٢ . الزبيدي: تاج العروس، مادة [غلب].

(٢) – مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، مادة [غلب] .

(٣) – ابن هشام، مغني اللبيب، ٩٠٠ .

(٤) – الفرقان، ٢٧ .

(٥) – التحريم، ١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في قوله تعالى: (وما ربك بغافل عما تعملون)[1] وإنما الاعتبار في النكتة التي تقتضيه، والاختصار نكتة مشتركة بين الأقسام كلها"[2] ... فهو لا يكتفي في تعيين واحد من الوجوه المذكورة، بل لا بد فيه من مختص ومعين، كالتذكير في القمر، والتخفيف في العمر.

لقد استعملت (ما) في قوله تعالى: (ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله)، للعاقل وغيره من باب تغليب غير العاقل على العاقل، أي تغليب الأصنام على غيرها من العقلاء تحقيرا لها، أو لكثرتها. وغلب جمع الذكور (القانتين) في قوله تعالى: (وكانت من القانتين) على جمع الإناث القانتات للدلالة على أن طاعة المرأة لم تقصر عن طاعة نظائرها من الرجال الكاملين، وغلب المخاطب في قوله تعالى: (وما ربك بغافل عما تعملون) على الغائبين.

وقد تقوم لفظة الترجيح التي تطالعنا في مظان النحو والصرف أو ما يدور في فلكها مقام لفظة التغليب إذا تنوسي المرجح عليه، لأنه لا بد في الترجيح من توافر أمرين أو حكمين أو تأويلين، أو غيرهما، لترجيح إحداهما على الأخرى، وهي مسألة تبدو بوضوح في الخلافات النحوية والصرفية .

والقول نفسه في الاختيار كما في إجازة ابن مالك وغيره في تثنية التوكيد في مثل قولنا: جاء الزيدان نفساهما ومنع ذلك أبو حيان، وقال: "إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين، وإنما منع أو قل لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة. واختير الجمع على الإفراد؛ لأن التثنية جمع في المعنى". [3]

---

(١) – هود، ١٢٣ .

(٢) – ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان [٩٤٠هـ]: ثلاث رسائل في اللغة، تحقيق: ناصر بن سعد، النادي الأدبي – الرياض – السعودية . [د.ط] – ١٤٠١هـ – ١٩٨٠م، ٣٩-٤٠ .

(٣) – السيوطي: همع الهوامع: ٥/ ١٩٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتراءى لي أن كثيرا من القدامى والمحدثين قد تناسوا هذه الظاهرة التي يمكن حمل كثير من مسائل اللغة والنحو عليها، إذ اكتفى جمهورهم بذكر بعض مسائلها إما بالإيماء إليها أو النص الصريح وإما بعدمهما، في أثناء بعض الأبواب النحوية واللغوية أو حنايها، كالمثنى التغليبي، والتذكير والتأنيث، وغيرهما. ويبدو لي أن من صنفوا في العلوم البلاغية أكثر تنبها إليها من غيرهم في تدوينهم بعض مسائلها. والقول نفسه مع بعض من صنفوا في علوم القرآن كالزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن[1] دون فيه ما يمكن أن يحمل عليها من الآيات القرآنية في عشرة أنواع:

١- تغليب المذكر على المؤنث .

٢- تغليب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب .

٣- تغليب العاقل على غيره .

٤- تغليب المتصف بالشيء على ما لم يتصف به .

٥- تغليب الأكثر على الأقل .

٦- تغليب الجنس الكثير الأفراد عل فرد من غير هذا الجنس .

٧- تغليب الموجود على ما لم يوجد .

٨- تغليب الإسلام .

٩- تغليب ما وقع به بخصوص على ما وقع بغير وجه .

١٠- تغليب الأشهر على الأقل شهرة .

والقول نفسه مع السيوطي في إفراد مكان لهذه الظاهرة، ينقل فيه ما في مغني ابن هشام، ومغني ابن فلاح الذي يذكر في أن العرب تغلب الأقرب بدليل تغليب المتكلم على

---

(١) - ينظر الزركشي: البرهان، ٣/٣٠٢- ٣١٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المخاطب، والمخاطب على الغائب، وأن المضارع حقيقة في الدلالة على الحال مجاز في الدلالة على الاستقبال وهي مسالة تدور في فلك تغليب الأقرب على الأبعد أيضا[1]. ويضيف نوعا آخرا من التغليب وهو تغليب المؤنث على المذكر فيذكر أنه يحدث في مسألتين، وهما تثنية ضبع المؤنث على ضبعين، على الرغم من أن المذكر ضبعان، فلم يقل ضبعانان، والتأريخ بالليالي لا بالأيام. كقولك: كتب لخمس خلون، لا لخمسة، فغلب المؤنث على المذكر "اليوم" ويحمل ابن هشام ذلك على أن العرب أرخت بالليالي لسبقها؛ لأن أشهرهم كانت قمرية، حملا على أن القمر يطلع ليلا، "فإذا أرادوا التأريخ قالوا للعشر وما دونها "خلون" و"بقين" فقالوا: "لتسع ليال بقين" و "ثماني ليال خلون" لأنهم بينوه بواحدة فقالوا "لإحدى عشرة ليلة خلت" و "لثلاث عشرة ليلة بقيت". وإنما أرخت بالليالي دون الأيام لأن الليلة أول الشهر، فلو أرخت بالأيام دون الليلة لذهبت من الشهر ليلة". [2]

وقد اتبع ابن هشام سيبويه في هذه المسألة، ألا ترى أنك تقول لخمس بقين أو خلون، ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي، فإذا ألقي الاسم على الليالي اكتفي بذلك عن ذكر الأيام".[3]

ولقد تناسى القدامى والمحدثون ممن تحدثوا عن هذه الظاهرة وهذه المسألة تماما إذ يكاد حديثهم يكون عاما موجزا، على الرغم من أن بعضهم قد تنبه إلى مسوغات بعض الألفاظ المغلبة ولاسيما تلك التي تدور في فلك المثنى التغليبي، كالشهرة والكثرة، والقوة، والقرب، وغيرها. ويتراءى لي أن ابن كمال باشا أول من ذكر أن الغرض من هذه الظاهرة الاختصار الذي لابد من أن تصاحبه نكته ما تؤدي إلى تغليب لفظة على أخرى في الحكم أو المفهوم، ويظهر لي أن الاختصار يدور في فلك التخفيف لفظا وكتابة، وهي مسألة من سمات

---

(١) – ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٣٣/١ .

(٢) – المصدر السابق، ١٣٤/١ .

(٣) – سيبويه: الكتاب، ٥٦٣/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العربية الرئيسة. تبدو في كثير من ألفاظها وتراكيبها اللغوية المختلفة كالحذف النحوي، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والتخلص من التقاء الساكنين ونقل الحركات وغيرها من مسائل التخفيف التي تشيع في العربية .

ظاهرة التغليب والمسائل اللغوية :

لعل ما يمكن عده من باب هذه الظاهرة لغويا ما يلي :

أولا: تغليب المذكر على المؤنث:

لقد عد علماء العربية قديمهم ومحدثهم التذكير أصلا والتأنيث فرعا، والأصل أعلى من الفرع وأشرف، فلم يحتج إلى علامة لتحقيق أمن لبسه، وهي علامة لابد من توافرها في الغالب في المؤنث لتحقيق أمن اللبس هذا. إذ لو كان أصلا لما افتقر إليها. كالمعرفة التي تعد فرعا في افتقارها إلى علامة التعريف، أما النكرة فلكونها أصلا فلم تفتقر إليها. ولعل ما يعزز ذلك أيضا أن المؤنث يمنع من الصرف، أما المذكر فيصرف، ويعد الصرف أصلا والمنع فرعا، فاختص الأصل بالأصل، والفرع بالفرع .[1]

فالأسماء المبهمة عدت مذكرات في العربية؛ لأن المذكر أصل والمؤنث فرع، ومن هذه الأسماء: أحد، ديار، صافر، كراب، عريب، مثل، غير، أفضل، وبعض. ولعل ما يؤكد ذلك خلو هذه الألفاظ من علامة تأنيث؛ لأن التذكير أصل، فلم يحتج إلى علامة .

ويعزز ذلك أيضا عد الظروف مذكرات لخلوها من علامة التأنيث كـ: وراء وقدام وأمام[2]. ومن ذلك أن ما لا يعرف أهو مذكر أم مؤنث حقه عند النحويين أن يكون مذكرا، لأن التأنيث يكون بالعلامة ومن ذلك جبريل وميكال .

---

(١) – ينظر ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي [٦٤٣هـ]: شرح المفصل، عالم الكتب – بيروت – لبنان . ومكتبة المتنبي – القاهرة – مصر . [د.ط – د.ت]، ٨٨/٥ .

(٢) – ينظر الفراء، يحيى بن زياد [٢٠٧هـ]: المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث – القاهرة – مصر. [د. ط] – ١٩٧٥م، ١٠٩-١١٠ .

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعل أهم ما يمكن عده من باب تغليب المذكر على المؤنث، ما يلي:

١- تغليب بناء المذكر على بناء المؤنث في الصفات التي لا تتوافر في الذكور البتة، ولذلك اختير بناء المذكر في هذه المسألة للمؤنث لتحقق أمن اللبس بين صفة المذكر والمؤنث ، على الرغم من ذكر الموصوف أو عدمه. و من أهم أبنية هذه الأوصاف:

أ- **فاعل:** وهو بناء شائع في الكلام العربي وهو نوعان: نوع يكون بمعنى فاعل وآخر بمعنى مفعول، والثاني يعد نادرا أو قليلا في العربية، وحذف التاء من البناء الأول محمول على أن المراد به النسب لا إجراؤه مجرى الفعل[١] أو على أمن اللبس بين صفة المذكر والمؤنث قد تحقق بأن المذكر لا حظ له في هذه الصفات.

"وقد زعم قوم أن تاء التأنيث حذفت من طالقة لأن هذا اللفظ للمؤنث لا حظ للمذكر فيه، وهذا ليس شيئا لأن في الكلام شيئا كثيرا يشترك فيه المذكر والمؤنث لا تثبت فيه الهاء في المؤنث، نحو قولهم بعير ضامر، وناقة ضامر، وبعير ساعل وناقة ساعل[٢]، وهذا أكثر من أن يحصى، وزعم سيبويه وأصحابه أن هذا وقع على لفظ التذكير صفة للمؤنث لأن المعنى شيء طالق، وحقيقته عندهم أنه على جهة النسب نحو قولهم امرأة مذكار ورجل مذكار، وامرأة مئناث ورجل مئناث، وإنما معناه ذات ذكران وذات إناث، وكذلك مطفل ذات طفل، وكذلك طالق معناه ذات طلاق، فإذا أجريته على الفعل قلت طالقة ".[٣]

أي إذا جعلته اسم فاعل دالا على إحداث فعل، ورد الزجاج ليس بجيد، فجمهور اللغويين أن الوصف الذي لا يكون إلا للأنثى لا تذكر فيه التاء إذ لا داعي لها، مثل حائض وناقث وناهد وحامل وبكر وثيب. وهذا لا ينافي مجيء أوصاف للذكر بغير تاء، ففي الكلام

---

(١) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٥٤/٣، ٤٠٨/١ ، وينظر ابن سيده، علي بن إسماعيل [٤٥٨هـ]: المخصص في اللغة، تحقيق: الشنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود، بولاق . ١٣١٦هـ - ١٣٢١هـ، ١٢٠/١٦ .

(٢) - ساعل: نشيط مستأسد .

(٣) - الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٣٠١/١- ٣٠٢، ٤٠٨/١ ، ١٣/٣، ٥٤، ٣٣٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شيئا كثيراً يشترك فيه المذكر والمؤنث لا تثبت الهاء في المؤنث وهو بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول نحو: رجل بالغ، وجارية بالغ، وجمل بازل وناقة بازل وبعير ضامر وناقة ضامر ورجل عانس وامرأة عانس ورجل سافر وامرأة سافر ورجل عاشق وامرأة عاشق، وغيرها من الألفاظ التي وردت في العربية مستوياً فيها المذكر والمؤنث. (١)

ويكاد النحويون والتصريفيون يجمعون على أن استواء المذكر والمؤنث فيما مر يعود إما إلى النسب فيها لا إجرائها مجرى الفعل الذي يوجب أن تكون صفة المؤنث بالتاء علامة التأنيث، نحو قائم وقائمة ودارس ودارسة حملاً على حائض أي ذات حيض وهو مذهب الأخفش وغيره من البصريين(٢). ويكاد مذهب سيبويه في هذه المسألة يكون قريبا من التأويل، إذ يحمل ذلك على أن حائضا وأضرابها صفات لمذكر محذوف، والتقدير: شخص أو شيء حائض. وإما لتحقق أمن اللبس بين صفة المذكر والمؤنث بعدم توافر هذه الصفات في الذكور، أو أنها من الصفات الغالبة، وهو مذهب الفراء. ويرد أبو بكر الأنباري(٣) مذهب سيبويه والبصريين مختارا ما ذهب إليه الفراء، لأن النسب المشار إليه يكاد يكون محصورا في تلك الألفاظ التي وردت عن العرب مستويا فيها التذكير والتأنيث، فلا نستطيع أن نخضع لها الصفات الثرة التي من هذا الباب، إذ لا يقال: هند قائم ولا جالس، لعدم وروده عنهم. والقول نفسه في حذف الموصوف المذكر شخص أو شيء .

ويتراءى لي أن ما مر من صفات مروية عن العرب يمكن حملها على ظاهرة التغليب، تغليب صفة المذكر على صفة المؤنث، لأنها أكثر ملازمة له، أو لأنها أكثر ملازمة للمؤنث، فكأنها من الصفات الخاصة، كحائض، وطامث، وكاعب، وأضرابها. ولا بد أن تقيد هذه الصفات بالشيوع واستعمال العرب إياها هذا الاستعمال؛ لأنها لا يمكن أن تكون قياسا

---

(١) - ينظر ابن سيده: المخصص، ١٢١/١٦ .

(٢) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٠١/١- ٣٠٢، وينظر ابن سيده: المخصص، ١٢١/١٦ .

(٣) - ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم [٣٢٨هـ]: المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لغيرها في هذه المسألة، ومما يمكن عده من باب تغليب صفة المذكر على صفة المؤنث لكثرة استعمال العرب إياه فيه "بالغ": "وقولهم: رجل بالغ أكثر من قولهم: امرأة بالغ؛ لأنهم إذا أرادوا أن يصفوا المرأة بهذا قالوا معصر، فلا يدخلون الهاء في معصر؛ لأنه لا حظ للرجال فيه ..."[1] وسافر؛ لأن السفر يكاد يكون من الصفات الغالبة على الرجال لما يتحملون من متاعب ومشتقاته، وقيل امرأة سافر تغليبا لصفة المذكر على صفة المؤنث لكثرتها فيه وكذلك بازل، وعاشق، وضامر، وساعل[2]، ومنها قوله تعالى: (جاءتها ريح عاصف)[3].

أما بناء "فاعل" بمعنى مفعول في هذه المسألة فقليل نادر في العربية، إذ لم يطالعنا ابن سيده منه إلا بثمان، وهي امرأة أو ناقة حائض، وناقة عائذ، وناقة فاطم، وجاهل، ودابة حاسر، وشاه شافع، وعاقف، وغلالة رادع[4] وهي ألفاظ لا يصح القياس عليها لأن هذا البناء تجب فيه المطابقة، نحو سر كاتم، ومنه قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم)[5] ويكون (لا عاصم) معناه لا ذا عصمة، كما قال تعالى: (عيشة راضية)[6] معناه مرضية وجاز راضية على جهة النسب أي في عيشته ذات رضا[7] وقوله تعالى: (خلق من ماء دافق)[8] ومذهب سيبويه وأصحابه أن معناه النسب إلى الاندفاق المعنى من ماء ذي اندفاق[9].

إحياء التراث – مصر . [د.ط] - ١٩٨١م، ١٣٩-١٤٩ .

(١) - المصدر السابق: ١٤٣ .

(٢) - ينظر الحموز، عبد الفتاح أحمد: ظاهرة التغليب في العربية، جامعة مؤتة - الكرك-الأردن - ١٩٩٣م، ٧٩.

(٣) - يونس، ٢٢ .

(٤) - ينظر ابن سيده: المخصص، ١٢٨/١٦ .

(٥) - هود، ٤٣ .

(٦) - الحاقة، ٢١ .

(٧) - الزجاج: معاني القرآن، ٤٥/٣ .

(٨) - الطارق، ٦ .

(٩) - الزجاج: معاني القرآن، ٣١١/٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالأصل في بناء فاعل أن يطابق موصوفه إذا كان مشتركاً بين المذكر والمؤنث فلا بد من التاء وعلامة التأنيث إذا كان صفة لمؤنث ويستثنى من هذه المسألة ما كان خاصاً بالإناث وملازماً لها، أو غالباً عليها.

ب- فُعُل : وأمثلة ذلك ما يطالعنا به أبو بكر الأنباري[1] وابن سيده[2] ومنه امرأة فرج، ورجل فرج: لا يكتم سراً، وامرأة نزر: قليلة الولد . وناقة سرج: سهلة السير ... ومنه قوله تعالى: (أو لم يروا أنا نسوق الماء إلى الأرض الجُرُز)[3] " والجزر عند أهل اللغة الأرض التي لا تنبت. وكان أصلها أنها تأكل نباتها، يقال امرأة جزور إذا كانت أكولاً، ويقال: سيف جراز إذا كان مستأصلاً . [4]

ج- مِفْعَال : يشيع هذا البناء في العربية ويكون للمذكر والمؤنث نحو: مهذار، معطار، معطاء، مدراس.... وهذه الصفات لا بد من ذكر موصفاتها للدلالة على المؤنث، ليتحقق أمن اللبس بين المذكر والمؤنث. وفي العربية أمثلة ثرة يمكن عدها من الصفات الخاصة بالمؤنث التي لا حظ للمذكر فيها، ومنها مذكار: التي تلد الذكور، ومئناث: التي تلد الإناث، ومحماق: التي تلد الحمقى، وشاه مدفاع: التي تدفع اللبن على رأس ولدها لكثرته، ونخلة مبكار: التي تدرك في أول النخل وغيرها من الصفات التي حفظتها مظان المذكر والمؤنث وغيرها . [5]

د- مُفْعِل : ويشيع هذا البناء في الكلام العربي ومن ذلك: امرأة مذكر: التي تلد الذكور، ومؤنث: التي تلد الإناث، ومرجل: التي تلد الرجال، ومحمق: التي تلد الحمقى، ونخلة موقر: التي يكثر حملها، وسحابة مخيل: التي تحسب أنها ماطرة، وأرض ممحل ..

---

(١) – الأنباري: المذكر والمؤنث، ٦٨٤ .

(٢) – ابن سيده: المخصص، ١٦٢/١٦ .

(٣) – السجدة، ٢٧ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٢١١/٤ .

(٥) – ابن سيده: المخصص، ١٣٥/١٦، الأنباري: المذكر والمؤنث، ٥٢٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وغير ذلك من الصفات الثرة من هذا الباب[1]. قال الزجاج: "يقال امـــرأة مرضـــع أي ذات رضاع أرضعت ولدها أو أرضعت غيره والقصد قصد ملبن أي ذات لبون ولبن " [2] فكلمة مرضع جارية مجرى ناقة ملبن أي ذات لبن والمرضعة هي التي تباشر الإرضاع فعلا، أمـا المرضع فهي التي كما لها الصفة سواء كانت قائمة أو مقدرة .

هـ – **فعيل** : فتقول "هذه امرأة عقيم، كما قال الله عـز وجـل: (وقـالت عجـوز عقيم)[3] وكذلك رجل عقيم إذا كان لا يولد والريح العقيم التي لا تأتي بسحاب يمطر وإنمـا تأتي بالعذاب واليوم العظيم هو الذي لا يأتي فيه خير، فيوم القيامة عقيم على الكفار".[4]

وغير ذلك من الأبنية المختلفة التي تدور في فلك الصفات التي تختص بالإنـاث أو الملازمة لهن وهي أبنية تكفل ابن سيدة بحفظها في كتابه النفيس المخصـص وأبـو بكـر الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث.

٢– جواز تذكير الفعل مع فاعله أو نائبه أو وجوب ذلك :

الأصل في الفعل أن يكون مذكرا في هذه المسألة، فلا تلحقه التاء علامة للتأنيث، إذا كان ماضيا، وتسبقه المفتوحة، إذا كان مضارعا، ومفردا،أما إذا كان فاعله أو نائبه مفردا أو مثنى أو جمعا، فلا يطابقه إلا ما يطالعنا في لغة أكلوني البراغيث . ويعرض لهذا الفعل فـي بعض التراكيب اللغوية ما يجعله يهجر هذا الأصل، إذ يجب أن تلحقه التاء الساكنة إذا كـان ماضيا وتسبقه التاء المفتوحة إذا كان مضارعا، بقيد أن يكون فاعله أو نائبه مؤنثـا تأنيثـا حقيقيا معنويا أو لفظيا ملاصقا له غير مفصول عنه، نحو قوله تعالى: (تقبل منها شـفاعة)[5]

---

(١) – ينظر الحموز: التغليب، ٧١ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٤١٠/٣ .

(٣) – الذاريات، ٢٩.

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٤٣٤/٣ .

(٥) – البقرة، ٤٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول الزجاج: "وتقول: لا يقبل منها شفاعة، ولا تقبل، لأن معنى تأنيث ما لا ينتج[1] غير حقيقة، فلك في لفظه في الفعل التذكير والتأنيث، تقول: قبل منك الشفاعة، وقد قبلت منك الشفاعة، وكذلك (فمن جاءه موعظة)[2] لأن معنى موعظة ووعظ، وشفاعة وشفع واحد، فلذلك جاء التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى وأما ما يعقل ويكون منه النسل والولادة نحو امرأة ورجل، وناقة وجمل فيصح في مؤنثه لفظ التذكير، ولو قلت قام جارتك ونحر ناقتك كان قبيحا، وهو جائز على قبحه لأن الناقة والجارة تدلان على معنى التأنيث فأجتزى بلفظهما عن تأنيث الفعل، فأما الأسماء التي تقع للمذكرين وأصحاب المؤنث فلا بد فيها من علم التأنيث لأن الكلام للفائدة، والقصد به الإبانة، فلو سميت امرأة بقاسم لم يجز أن يقال جاءني قاسم، فلا يعلم أمذكرا عنيت أم مؤنثا، وليس إلى حذف هذه التاء- إذا كانت فارقة بين معنيين – سبيل، كما أنه إذا جرى ذكر رجلين لم يجز أن تقول: قد قام، ولا يجوز أن تقول قامتا، فعلامة التأنيث فيما فيه اللبس كعلامة التثنية ههنا "[3] فيجوز التذكير والتأنيث لكل تأنيث ليس بحقيقي نحو قوله تعالى: (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى)[4] قال الزجاج: "جاز تذكير (جاءه) وقال تعالى في موضع آخر: (قد جاءتكم موعظة من ربكم)[5] لأن كل تأنيث ليس بحقيقي فتذكيره جائز ألا ترى أن الوعظ والموعظة معبران عن معنى واحد". [6]

ومنه أيضا قوله تعالى: (فإن يكن منكم مئة صابرة)[7] ومنه أيضا قوله تعالى: (فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين)[8]، قال الزجاج : "والدعوى يصلح

---

(١) – أي ما لا يلد.

(٢) – البقرة، ٢٧٥ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ١٢٩/١-١٣٠ .

(٤) – البقرة، ٢٧٥ .

(٥) – يونس، ٥٧.

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٥٨/١ .

(٧) – الأنفال، ٦٦ .

(٨) – الأعراف، ٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن تكون بمعنى الدعاء. ومنه قوله تعالى: (ما كان حجتهم إلا أن قالوا) [1] فالاختيار عند سيبويه والأنباري الإثبات وحذفها قبيح وهو رديء لا ينقاس عليه مقتصر على السماع. [2]

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: (زين للذين كفروا الحياة الدنيا)[3] قال الزجاج" (زين) جاز فيه لفظ التذكير، ولو كانت زينت لكان صوابا. وزين صواب حسن، لأن تأنيث الحياة ليس بحقيقي، لأن معنى الحياة ومعنى العيش واحد، وقد فصل بين الفعل وبين الاسم المؤنث"[4]. ومنه أيضا قوله تعالى: (وما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة)[5] على أن المقصود بالحسنة الخصب والسيئة الجدب".[6]

ومنه أيضا قوله تعالى: (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير)[7].ومنه قوله تعالى: (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم)[8] حيث ذكر الفعل لأن فاعله جمع، يجوز فيه تأنيث الفعل و تذكيره.

ومنه قوله تعالى: (وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين)[9] قال الزجاج: "يقرأ بالتاء والياء، فمن قراء بالتاء فلأن السبيل الطريق: وهو يذكر ويؤنث"[10] ومنه أيضا: (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة يتفقهوا في الدين)[11] ومنه قوله تعالى: (أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل)[12] قال الزجاج: "فإذا قلت: يكن، فالاختيار نصب (آية) ويكون

---

(١) – الجاثية، ٢٥ .

(٢) – ينظر سيبويه: الكتاب، ٣٨/٢-٣٣٩ ، الأنباري: المذكر والمؤنث، ٦١٦ .

(٣) – البقرة، ٢١٢ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٢٨١/١ .

(٥) – النساء، ٧٩ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ٨٠/٢ .

(٧) – الشورى، ٣٠.

(٨) – النساء، ٩٧ .

(٩) – الأنعام، ٥٥ .

(١٠) – الزجاج: معاني القرآن، ٢٥٤/٢ .

(١١) – التوبة، ١٢٢ .

(١٢) – الشعراء، ١٩٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أن يعلمه) اسم كان ويكون (آية) خبر كان، والمعنى أو لم يكن علم علماء بني إسرائيل أن النبي علية السلام حق وأن نبوته حق آية ؟ ويجوز أيضا: أو لم تكن لهم آية، بالتاء وبنصب (آية) . ومثله قول لبيد :

فمضى وقدمها وكانت عادة منه إذا هي عردت أقدامها

فنصب "عادة " وقد أنث "كانت" وهي للأقدام، لأن الاسم والخبر في كان لشيء واحد وقد جاور الفعل لفظ التأنيث ". [1]

فإذا فصلت بين فعل المؤنث وبينه بشيء اعتدل التذكير والتأنيث كقولك: ضرب زيدا هند، فمن أنث لزم القياس ومن ذكر قال: لما حجز بين الفعل والمؤنث حاجر رجع الفعل إلى أصله، والقياس التأنيث، والتذكير جائز .

ويعد ابن جني تذكير المؤنث أو تأنيث المذكر من باب الحمل على المعنى الذي يفرد له فصلا في كتابه الخصائص: "اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد .....". [2]

وتذكير المؤنث واسع عنده، لأنه من باب رد الفرع إلى الأصل، على خلاف تأنيث المذكر الذي هو رد أصل إلى فرع، وبذلك يكون أذهب في التناكر والإغراب . [3]

وما يعزز تغليب المذكر على المؤنث من باب تذكير الفعل وجوبا مع فاعله المؤنث مجازيا أو حقيقيا الفعل " كفى " بقيد كون فاعله مجرورا بالباء الزائدة كقوله تعالى: (وكفى بجهنم سعيرا)[4] و (كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا).[5]

---

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ١٠٢/٤ .

(٢) – ابن جني: الخصائص، ٤١١/٢ .

(٣) – ينظر المصدر السابق، ٤١٥/٢ .

(٤) – النساء، ٥٠ .

(٥) – الإسراء، ١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما تذكير الفعل مع فاعله أو نائبه المؤنث تأنيثاً مجازياً سواء أكان مفعولاً أم غير مفعول فيظهر لي أنه أقل – ولاسيما في الاتصال- من التأنيث؛ إذ بلغت مواضع التأنيث مع المجازي المتصل في القرآن الكريم مائة وستة وأربعين، ومائة واثنتين وعشرين مع المنفصل. أما مواضع تذكيره مع المجازي التأنيث فسبعة وخمسون، يكاد جمهورها يدور في فلك الفصل، منها أربعة وعشرون مع الاتصال تستولي لفظة العاقبة على اثنتين وعشرين منها. وبلغت مواضع تذكير الفعل مع فاعله المؤنث حقيقيا أو مجازيا، أو جمع تكسير، أو اسم جمع أو مؤنث سالم مائة وثلاثة وتسعين، أما مواضع تأنيثه فبلغت ستمائة وسبعة عشر.(١)

ومما يمكن عده من ظاهرة التغليب في هذه المسألة ما فيه الفاعل أو نائبه، المذكر والمؤنث متعاطفان، كقولنا: جاء محمد وفاطمة، وهي مسألة للنحويين فيها مذهبان:

١- أن التذكير واجب إذا كان أول المتعاطفين مذكراً، نحو جاء محمد وفاطمة، وواجب التأنيث إذا كان أولهما مؤنثاً، نحو: جاءت فاطمة ومحمد . ويظهر لي أن أثر الجوار في هذا المذهب بين .

٢- أن التذكير يجب تغليبه على التأنيث، أيا كان الأول منها وهو مذهب الزجاج، وأبو حيان النحوي في تأويلهما تذكير الفعل في قوله تعالى: (وجمع الشمس والقمر)(٢)؛ لأن تأنيث الشمس مجاز، أو لتغليب التذكير على التأنيث، ومنهم من ذهب إلى أنه حمل على المعنى، والتقدير: جُمِعَا في ذهاب نورهما ".(٣)

---

(١) – عظيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان – القاهرة – مصر . (د.ط – د.ت). القسم الثالث، ٤٨٨/٣ .

(٢) – القيامة، ٩ .

(٣) –ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٥٢/٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي القرآن الكريم شواهد يتبع الفعل فيها مجاوره من حيث التذكير والتأنيث في هذه المسألة، منها قوله تعالى: (لا تأخذه سنة ولا نوم)[1] ، و (ما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده)[2] ، و(حرمت عليكم الميتة والدم)[3]، و (قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور([4]، و (رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله)[5] ، ومما جاء فيه المجاور مؤنثا تأنيثا حقيقيا قوله تعالى: (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده)[6] .

ثانيا : تغليب المؤنث على المذكر:

هناك مسائل يمكن عدها من باب تغليب المؤنث على المذكر على الرغم من كونها قليلة مقارنة مع تلك المسائل التي غلب فيها المذكر على المؤنث .

من هذه المسائل ما ذكره السيوطي أن ذلك يقع في مسألتين هما: تثنية ضبع المؤنث على ضبعين، على الرغم من أن المذكر ضبعان، فلم يقل ضبعانان، والتأريخ بالليالي لا بالأيام، كقولك: كتب لخمس خلون، لا لخمسة . فغلب المؤنث على المذكر اليوم ".[7] وهذا محمول عند ابن مالك على الاستغناء عن ذكر الأيام لكون المراد مفهوما. والقول نفسه مع ابن هشام إذ يحمل ذلك على أن العرب أرخت بالليالي لسبقها، لأن أشهرهم كانت قمرية، حملا على أن القمر يطلع ليلا .... [8]

---

(١) – البقرة، ٢٥٥ .

(٢) – آل عمران، ٦٥ .

(٣) – المائدة، ٣ .

(٤) – يونس، ٥٧ .

(٥) – النور، ٣٧ .

(٦) – البقرة، ٢٣٣ .

(٧) – ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر،١/١٣٣-١٣٤ .

(٨) – ينظر المصدر السابق، ١٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد اتبع ابن مالك وابن هشام وغيرهما سيبويه في هذه المسألة: "ألا ترى أنك تقول: لخمس بقين أو خلون، ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي، فإذا ألقي الاسم على الليالي اكتفي بذلك عن ذكر الأيام . . ."[1]

ولعل أهمها: إعادة الضمير مؤنثا على مذكر:

فالأصل في الضمير أن يطابق مفسره من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، على الرغم من هذا الأصل فإن في العربية ما يمكن عده على خلافه لعلة ما قد تدور في فلك الأهمية، أو أن المفسر بعض الملفوظ به، ومن ذلك قوله تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله)[2] " فقال: (الذهب والفضة)، ولم يقل: ولا ينفقونهما في سبيل الله، فإنما جاز ذلك لأن المعنى يكنزون الذهب والفضة، ولا ينفقون المكنوز في سبيل الله، ويجوز أن يكون محمولا على الأموال، فيكون (ولا ينفقونها) ولا ينفقون الأموال، ويجوز أن يكون: ولا ينفقونها، ولا ينفقون الفضة، وحذف الذهب لأنه داخل في الفضة كما قال الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف .

يريد نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض، فحذف "راضون" فكذلك يكون المعنى: والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه في سبيل الله، والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله".[3]

وقوله تعالى: (فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه)[4] رجع بضمير التأنيث "الهاء" في (استخرجها) أما على السقاية، وأما على الصواع لأنه سبق ذكرها

---

(١) – سيبويه: الكتاب، ٥٦٣/٣ .

(٢) – التوبة، ٣٤ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٤٤٥/٢ .

(٤) – يوسف، ٧٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في قوله تعالى: (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه)[1] وقوله تعالى: (قالوا نفقد صواع الملك)[2] وفي عودته على الصواع يكون أنث الصواع، وهو يذكر ويؤنث، وكذلك الصاع يذكر ويؤنث[3]، فغلب لفظ المؤنث على لفظ المذكر. ومنه قوله تعالى: (كذبت قوم نوح المرسلين)[4] حيث دخلت التاء وقوم نوح مذكرون، لأن المعنى كذبت جماعة قوم نوح.[5]

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تؤنث " كان " إذا كان اسمها مصدراً مذكراً مؤخراً وخبرها مؤنثاً مقدماً على الاسم، نحو: كانت رحمة المطر الذي أصابنا البارحة؛ لأن تذكير المصدر وتأنيثه بمعنى واحد. ويظهر لي أن ذلك يعود إلى الجوار زيادة على ما ذكر الكوفيون الذين حملوا كل ما يتوافر فيه هذان القيدان على هذا الأصل، فإذا كان الاسم غير مصدر لم يجز في كان التأنيث.[6]

ولعل ما يعزز هذا المثال قراءة أهل المدينة وعاصم وأبي عمرو بن العلاء: (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا)[7] بالتاء في (تكن) على أن المصدر المؤول مذكر، يقول الزجاج: "إن شئت نصبت (فتنتهم) على خبر يكن، ويكون (أن قالوا) هو الاسم وأنث اسم (تكن) وهو (إلا أن قالوا) لأن (أن قالوا) ههنا هو الفتنه. ويجوز أن يكون تأويل (إن قالوا) إلا مقالتهم"[8] أما البصريون فلا يجيزون ذلك في النثر، لأن بابه الضرورة الشعرية، والقراءة محمولة

---

(١) - يوسف، ٧٠ .

(٢) - يوسف، ٧٢ .

(٣) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣/١٢٠- ١٢٢ .

(٤) - الشعراء، ١٠٥ .

(٥) - الزجاج: معاني القرآن، ٤/٩٥ .

(٦) - ينظر ابن عصفور علي بن مؤمن (٦٦٩هـ): ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى - ١٩٨٠م، ٢٧٤ .

(٧) - الأنعام: ٢٣ .

(٨) - الزجاج: معاني القرآن، ٢/٢٣٥ .

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

البصريون فلا يجيزون ذلك في النثر، لأن بابه الضرورة الشعرية، والقراءة محمولة عندهم على أن المصدر المؤول السابق يكون مذكراً أو مؤنثاً على حسب التقدير .[1]

ومما يمكن عده من هذه المسألة اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه[2]، "فقد كثر عن العرب تأنيث فعل المضاف المذكر، إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه، أو منه، أو به "[3] ولست أنكر أن في العربية مواضع يمكن حملها على تغليب المذكر على المؤنث في هذا المسألة، وهي مواضع تعد قليلة أو نادرة بالمقارنة إلى ما يغلب فيه المؤنث والمذكر .

ومما يمكن حمله في هذه المسألة قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين)[4] ففي تذكير (قريب) تأويلات أوصلها بعض النحويين إلى خمسة عشر، أهمها تغليب المذكر (الله) على المؤنث (رحمة) في الإخبار عنه بـ (قريب)[5] "وإنما قيل قريب لأن الرحمة والغفران في معنى واحد وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي، وقال الأخفش جائز أن تكون الرحمة ههنا في معنى المطر. وقال بعضهم: هذا ذكر ليفصل بين القريب من القرابة، والقريب من القرب، وهذا غلط، لأن كل ما قرب من مكان أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث والتذكير"[6] وقوله تعالى: (فظلت أعناقهم لها خاضعين)[7] على أن ضمير العقلاء في (أعناقهم) قد غلب على الأعناق في الإخبار عنه بجمع المذكر السالم (خاضعين) في أحد

---

(١) – ينظر ابن عصفور، علي بن مؤمن [٦٦٩هـ]: ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٠م، ٢٧٤-٢٧٥ .

(٢) – ينظر ابن هشام: معني اللبيب، ٦٦٧ ، الأنباري: المذكر والمؤنث، ٥٩٢ .

(٣) – ابن جني: المحتسب ، ٢٣٦/١ .

(٤) – الأعراف، ٥٩ .

(٥) – ينظر ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف[٧٦١هـ]: مسالة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ شرح وتحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمان للنشر والتوزيع – عمان – الأردن . الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ٣٣ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٤٤/٢-٣٤٥ .

(٧) – الشعراء، ٤٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التأويلات[1]. ويرى الزجاج أن سبب تذكير خاضعين مع الأعناق "لأن معنى خضوع الأعناق هو خضوع أصحاب الأعناق . لما لم يكن الخضوع إلا لخضوع الأعناق جاز أن يعبر عن المضاف إليه كما قال الشاعر:

رأت مر السنين أخذت مني كما أخذ السرار من الهلال

لما كانت السنون لا تكون إلا بمر[2]أخبر عن السنين وإن كان أضاف إليها المرور... وجاء في التفسير (أعناقهم) يعني به كبراؤهم ورؤساؤهم. وجاء في اللغة أعناقهم جماعاتهم، يقال: جاء لي عنق من الناس أي جماعة . [3]

وبعد فهذه شواهد تعد قليلة؛ بالإضافة إلى ما يطالعنا من شواهد في القرآن الكريم[4]، وكلام العرب، نظمه، ونثره[5]، غلب فيها المؤنث على المذكر، أو اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه في عرف النحاة. على الرغم من أن الأصل أن يغلب المذكر، لكونه أصلا والمؤنث لكونه فرعاً "وإذا كانت الإضافة على الوجه المذكور يعطي المضاف تأنيثاً لم يكن له – فلأن تعطيه تذكيرا لم يكن له، كما في الآية الكريمة – أحق وأولى؛ لأن التذكير أولى والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه ".[6]

---

(١) – ينظر ابن هشام: مسألة الحكمة، ٤٣ .

(٢) – لا تحدث إلا بمرور الأيام.

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٤/٨٢-٨٣ .

(٤) – ينظر القصص: ٧٦، آل عمران: ١٠٣، الأنعام : ١٥٨، ١٦٠. يوسف، ٥٨١، النساء: ٤٠، النحل: ١١١، مريم: ٢٥، لقمان: ١٦، الروم: ٥٠ .

(٥) – ينظر ابن هشام: مسألة الحكمة، ٤١– ٤٧ .

(٦) – ابن مالك، محمد بن عبد الله [٦٧٢هـ]: مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾، تحقيق: عبد الفتاح أحمد الحموز، مجلة الأكليل – صنعاء . العدد الأول – السنة السابعة – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.، ٢١٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: تغليب الأكثر على الأقل :

يظهر لي أن الكثرة تعد في الغالب مما يستحب ويصار إليه في مجتمع البيئات اللغوية العربية التي بنيت على كلامها القواعد والأصول النحوية والصرفية وقد تسربت هذه المسألة إلى كثيرٍ من المسائل اللغوية والنحوية منها مسألة الإفراد والتثنية والجمع .

يعد المفرد في العربية أصلا والمثنى والجمع فرعاً، وتميل العربية في الغالب، إلى تغليب الكثرة على القلة، على الرغم من توافر بعض المسائل يمكن وضع المفرد فيها موضع المثنى والجمع؛ لأن المفرد أخف منهما من حيث دلالته على الواحد، ودلالتها على الاثنين والأكثر منها، ولأن الفكر في الواحد يحتاج إلى وقت أقل منه في الاثنين والجماعة، وعليه فإن المثنى يعد أخف من الجمع للعلة نفسها على الرغم من ذلك فإنه يعد أثقل من جمع المذكر السالم، لشيوعه في العربية، إذ يشمل العقلاء وغيرهم، وهي مسألة لا تتوافر في جمع المذكر السالم الذي يقيد ما يجمع عليه بقيود ليست بخفية، وهي قيود لا يخضع لسلطانها المؤنث وغير العاقل علماً أو صفة ولقد رأيت أن في العربية مسائل يمكن أن يغلب فيها الإفراد، أو التثنية أو الجمع .

من هذه المسائل التي غلب المفرد على المثنى والجمع إضافة العدد من [٣-٩] إلى لفظ مائة، فالأصل في تمييز هذه الإعداد أن يكون جمعاً مجروراً [ثلاث مئين]، وذكر أبو البركات الأنباري أن ذلك يعود إلى أن العرب يكتفون بلفظ المائة؛ لدلالتها على الجمع[1] . ويظهر لي أن هذا التغليب يعود إلى أن المفرد أصل وأحق من الجمع الذي يعد فرعاً زيادة على أن مئة مفرد في اللفظ جمع في الدلالة .

---

(١) – ينظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد [٥٧٧هـ]: أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق – سوريا . الطبعة الأولى - ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م، ٢٢٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنه قوله تعالى: (وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحـــراب)[1] فقـــال الخصـــم ولفظه لفظ الواحد، و(تسوروا) لفظ الجماعة لأن قولك خصم يصلح للواحد والاثنين والجماعة والذكر والأنثى، يقال: "هذا خصم وهي خصم وهما خصم وهم خصم. وإنما صلح لجميع ذلك لأنه مصدر، يقول خصمته أو خصمه خصما، المعنى هما ذوا خصم وهم ذوو خصـــم، وإن قلت خصوم جاز كما تقول هما عدل وهما ذوا عدل، فمعنى هما عدل هما ذوا عدل. فما كان من المصادر قد وصفت به الأسماء فتوحيده جائز، وإن وصفت به الجماعة، وتذكيره جـــائز وإن وصفت به الأنثى، تقول هو رضى وهما رضى، وكذلك هذه رضى ".[2]

ويعد المثنى في منزلة بين المنزلتين: المفرد والجمع، ويصف الزجاج المثنى أنـــه جمع في المعنى لأن "منزلة الاثنين من الثلاث كمنزلة الثلاث من الأربع فالاثنان جمع كما أن الثلاث جمع"[3]، وتكاد المسائل التي يمكن إخضاعها لسلطان هذه الظاهرة تكون نادرة مـــن حيث تغليبه على غيره، إذا استثنينا ما يسمى بالمثنى التغليبي فقد أفـــرد بعـــض النحويـــين والتصريفيين من القدامى لهذه المسألة أمكنة في بعض تصانيفهم جمعوا فيها تلـــك المثنيـــات التي تعد من باب التغليب.[4]

وأهم ما يمكن عده من هذه المسألة **الاثنان اللذان غلب اسم أحدهما على صاحبه:**

ومسوغ التغليب فيهما يدور في فلك الشهرة والأهمية والشرف، والقدم، وغيرهمـــا مما يفرض سلطانه على مجتمع البيئات اللغوية، على حسب أعرافه ومعتقداته وتقاليده، زيادة

---

(١) – ص، ٢٢ .

(٢) – الزجاج معاني القرآن، ٣٢٥/٤ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ١٩/٢ .

(٤) – ينظر السيوطي جلال الدين [٩١١هـ]: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمـــد جـــاد المولـــى، القاهرة –دار إحياء الكتاب العربية، د.ت، ١٨٥/٢، وأبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي اللغوي[٣٥١هـ]: كتاب المثنى، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق – مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٣٨٠هـــ – ١٩٦٠م، ١٧/٤– ٥٦، المحبي، محمد بن فضل الله [٧٤٩هـ]: جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، دار الآفاق الجديدة – بيروت –لبنان . الطبعة الأولى – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ١١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الخفة التي لا بد من المصير إليها، ولاسيما في تلك الألفاظ التي يكثر استعمالها ويشيع، وهي من سمات العربية البينة .

ومن هذه الألفاظ المثناة تغليباً في هذه المسألة: المشرقان: المشرق والمغرب، ومن ذلك قوله تعالى: (يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين)[1] وخرج ذلك الزجاج بقوله: "معنى (المشرقين) بعد المشرق والمغرب فلما جعلا اثنين غلب لفظ المشرق كما قال الفرزدق:

أخذنا بأطراف السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع

يريد الشمس والقمر، وكما قالوا سنة العمرين يراد سنة أبي بكر وعمر رحمة الله عليهما".[2] فالمشرق غلب على المغرب؛ لأن الشرق يدل على الوجود، أما المغرب فعلى عدمه، والوجود أشرف من عدمه. ويرى الزمخشري "أن أصل المشرقين: بعد المشرق والمغرب، والمغرب من الشرق فغلب وثنى ".[3] فغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين، ويسمي الزركشي هذا النوع من التغليب تغليب الأشهر.

أما قوله تعالى: (رب المشرقين ورب المغربين)[4] فيعني به مشرقي الشمس والقمر، ومغربي الشمس والقمر، فأحد المشرقين مشرق الشتاء، والآخر مشرق الصيف، وكذلك المغربان[5]. وقيل إنهما المغرب والعشاء.[6]

---

(١) – الزخرف، ٣٨ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٤١٢/٤ .

(٣) – الزمخشري: الكشاف، ٢٥٢/٤ .

(٤) – الرحمن، ١٧ .

(٥) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٩٩/٥ .

(٦) – ينظر المحبي: جنى الجنتين، ١٢٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد فقد تبين بجلاء أن ظاهرة التغليب تبدو بينة في المثنى التغليبي الذي يدور في فلك تغليب لفظ على آخر، اسماً كان أو صفة أو لقباً، ويمكن قياس التغليب فيها في تغليب الأشهر والمذكر على المؤنث، والأخف على الأثقل بقيد كونه مذكراً والآخر مؤنثاً .

ولعل أهم ما يمكن عده من باب تغليب الجمع، أو الكثرة: **تغليب جمع الذكور العقلاء السالم والتكسيري على جمع الإناث**، فقد مر أن المذكر يغلب على المؤنث في العربية . ولعل تغليب الجمع في هذه المسألة يعد امتداداً لتلك المواضع. فحَملُ جمع الإناث على جمع الذكور يعود إلى اكتسابه شرفاً ورفعة، وإعلاء شأنه وقدره. من ذلك قوله تعالى: (وكانت من القانتين)[1]، على أن (القانتين) غلب على القانتات، للإيماء إلى أن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال[2]. فغلب جمع الذكور على جمع الإناث، وقوله تعالى: (إلا امرأته كانت من الغابرين).[3]

ومن **تغليب جمع الذكور العقلاء على جمع الإناث** قوله تعالى: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)[4] على أن (أولي) الملحق بجمع المذكر السالم يشمل الذكور والإناث، وقوله تعالى: (يا أيها الذين أمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون)[5] وغيره من الآيات القرآنية التي تشيع في هذا القرآن الكريم، والتي غلب فيها الرجال على الإناث .

ومنه تغليب الجمع أو الكثرة على المفرد أو القلة، فمن تغليب الجمع على الواحد قوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس)[6] وقوله تعالى: (فسجدوا إلا إبليس

---

(١) – التحريم: ١٢ .

(٢) – الزركشي: البرهان، ٣٠٢/٣ .

(٣) – الأعراف: ٨٣ .

(٤) – البقرة، ١٧٩ .

(٥) – آل عمران، ١٠٢ .

(٦) – ص، ٧٣ – ٧٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبى)[1] على أن (إبليس) عد من الملائكة من باب تغليب الجمع – الكثرة – على الواحد، على الرغم كونه من الجن، وبذلك يكون الاستثناء متصلاً في أحد التأويلات؛ لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة: فغلبوا عليه في (فسجدوا) ثم استثني منهم استثناء أحدهم، ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً ولكنه ممن أمر بالسجود والدليل على ذلك قوله تعالى: (ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك)[2] فدل بقوله (إذ أمرتك) أن إبليس أمر بالسجود مع الملائكة وخرجها الزجاج بقوله: "قال القوم إن إبليس كان من الملائكة فاستثني منهم في السجود وقال قوم من أهل اللغة: لم يكن إبليس من الملائكة، والدليل على ذلك قوله تعالى: (إلا إبليس كان من الجن)[3] فقيل لهؤلاء: فكيف جاز أن يستثنى منهم ؟ فقالوا: إن الملائكة – وإياه – أمروا بالسجود، قالوا دليلنا على أنه أمر معهم قوله تعالى: (إلا إبليس أبى) فلم يأبَ ألا وهو مأمور. وهذا القول الذي نختاره، لأن إبليس كان من الجن كما قال عز وجل . والقول الآخر غير ممتنع، ويكون (كان من الجن) أي كان ضالاً كما أن الجن ضالين فجعل منهم كما قال في قصته (كان من الكافرين)، فتأويلها أنه عمل عملهم فصار بعضهم "[4] ثم يذكر عند تفسيره قوله تعالى: (فسجدوا إلا إبليس) "وأكثر ما في التفسير أن إبليس من غير الملائكة وقد ذكره الله عز وجل أنه كان من الجن بمنزلة آدم من الإنس وقد قيل إن الجن ضرب من الملائكة، كانوا خُزان الأرض، وقيل خُزان الجنان .

فإن قال قائل: فكيف استثني مع ذكر الملائكة، فقال فسجدوا إلا إبليس فكيف وقع الاستثناء وليس هو من الأول ؟ فالجواب في هذا إنه أمر معهم بالسجود فاستثني من أنه لم يسجد، والدليل على ذلك أنك تقول: أمرت عبدي وأخوتي. فأطاعوني إلا عبدي، وكذلك قوله

---

(١) – البقرة، ٣٤ .

(٢) – الأعراف، ١٢ .

(٣) –الكهف، ٥٠ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ١/١١٣– ١١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عز وجل: (فإنهم عدو لي إلا رب العالمين)[1] ورب العالمين ليس كمثله شيء، وقد جرى ذكره في الاستثناء، وهو استثناء ليس من الأول ". [2]

ويرى الزركشي أن إبليس كان مختلطاً بالملائكة فعمت الدعوة بالخلطة لا بالجنس فيكون من تغليب الأكثر. [3]

ومن تغليب الأكثر على الأقل أن ينسب إلى الجميع وصف فتختص بالأكثر كقوله تعالى: (لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا)[4]. فشعيب – عليه الصلاة والسلام– لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه، فعطفوا على ضميره الذين دخلوا في الإيمان منهم بعد كفرهم قالوا: (لتعودن) فغلبوا الجماعة على الواحد فجعلوهم عائدين جميعاً، أجراء للكلام على حكم التغليب فادخلوا شعيباً في ملتهم، يقول الزجاج: "فإن قال قائل: كيف قالوا لشعيب: أو لتعودن في ملتنا، وشعيب نبي ؟ ففيه قولان أحدهما: لما أشركوا الذين كانوا على ملتهم، قالوا أو لتعُودن في ملتنا. وجائز أن يقال: قد عاد علي من فلان مكروه وإن لم يكن سبقه مكروه قبل ذلك وإنما تأويله أنه قد لحقني منه مكروه "[5]. وعلى ذلك أجرى شعيب – عليه السلام – جوابه فقال: (قد افترينا على الله كذباً إن عدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا"[6] وهو يريد عودة قومه، إلا أنه نظم نفسه في جملتهم وإن كان بريئاً من ذلك إجراء لكلامه على حكم التغليب [7]

---

(١) – الشعراء، ٧٧ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٢٩٣/٣-٢٩٤ . وينظر الزمخشري: الكشاف، ٣٨٢/٣، ١٠٤/٤ .

(٣) – ينظر الزركشي: البرهان، ٣١٠/٣ .

(٤) – الأعراف، ٨٨ .

(٥) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٥٥/٢ .

(٦) – الأعراف، ٨٩ .

(٧) – ينظر الزمخشري: الكشاف، ١٣٠/٢ . وابن هشام: مغني اللبيب، ٩٠١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويذكر الزركشي لهذه الآية تخريجين آخرين غير التغليب، إما أحدهما فهو: إن "عاد" بمعنى "صار" وهذه لغة معروفة، كقول أمية بن أبي الصلت:

تلك المكارم لا قعبان من لبن شيئا بماء فعادا بعد أبوالا

وأما التخريج الآخر فهو: أن يكون قولهم لشعيب من تعنتهم وبهتانهم وادعائهم أن شعيبا كان على ملتهم، ويجوز أن يراد بالعودة: المساكنة والاختلاط "[1].

ومن هذا الباب **التعبير عن المثنى بالجمع بوضعه موضعه وتغليبه عليه** على الرغم من أن المثنى الأصل؛ لتصح المطابقة اللفظية على المثنى، إذ الجمع فيها يدل على المثنى معنى وعليه هو لفظا. ومن ذلك قولنا في التوكيد المعنوي: جاء الرجلان أنفسهما، وهو أفصح عند النحويين من المفرد: جاء الرجلان نفسهما، ولقد جوز ابن مالك: جاء الرجلان نفساهما، وهو تجويز غلطه أبو حيان النحوي. وقيل إن الجمع اختير على الإفراد؛ لأن المثنى جمع في المعنى"[2]. ومن ذلك قوله تعالى: (وإن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما)[3] على أن الأصل: إن تتوبا إلى الله فقد صغا قلباكما، وهي مسألة قد أجازها النحويون: "وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه، يجوز فيه الإفراد والتثنية، والمختار الجمع"[4] وذكر الصبان أنهم كرهوا الجمع بين المتضايفين، لأنهما كالشيء الواحد، وهي

---

(١) – الزركشي: البرهان، ٣/٣٠٩ – ٣١٠ .

(٢) – ينظر السيوطي: همع الهوامع، ٥/١٩٧ .

(٣) – التحريم، ٤ .

(٤) – الصبان، أبو العرفان محمد بن علي [١٢٠٦هـ]: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة – مصر. [د.ط – د.ت]، ٣/٧٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مسألة تعزز ما نذهب إليه من حيث تغليب الجمع على المثنى الذي يعد جمعاً في المعنى، لأن الجمع أكثر دلالة، لما فيه من معنى المبالغة .

ومما ورد في كتاب الله تعالى قوله: (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)[1] على أن الإنسان ليس له إلا مرفقان، ويعزز ذلك قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"[2]. وقوله تعالى: (فإن كان له اخوة فلأمه السدس)[3] على أن المراد له أخوان، قال جميع أهل اللغة "إن الأخوين جماعة، كما أن الأخوة جماعة؛ لأنك إذا جمعت واحداً إلى واحد فهما جماعة، ويقال لهما أخوة .

وحكى سيبويه أن العرب تقول: قد وضعا رحالهما، يريدون رحليهما، وما كان الشيء منه واحداً فتثنيته جمع، لأن الأصل هو الجمع "[4] لأن منزلة الاثنين من الثلاث كمنزلة الثلاث من الأربع فالاثنان جمع كما أن الثلاث جمع، وصلاة الاثنين وصلاة الاثنتين جماعة، والاثنان يحجبان كما تحجب الجماعة. وفي هذه الآية أيضاً تغليب المذكر أخوة على المؤنث أخوات . ومما يمكن عده من هذه المسألة زيادة على ما مر أشهر الحج، بدلاً من شهري الحج، لأنهما شوال وذي القعدة وتسع من ذي الحجة . فغلب الجمع على المثنى.

وبعد فتبين لنا مما مر أن في العربية مسائل كثيرة تدور في فلك الإفراد والتثنية والجمع، وهي مسائل تعزز ظاهرة التغليب

---

(١) – المائدة، ٦ .

(٢) – المائدة، ٦ .

(٣) – النساء، ١١ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٢٢/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: تغليب ما يعقل على ما لا يعقل:

ومما يمكن عده من ذلك قوله تعالى: (فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع)[1] وذلك بعد أن تقدم قوله عز وجل: (والله خلق كل دابة من ماء) والمراد بدابة عموم من يعقل ومن لا يعقل وذلك بإعادة ضمير العقلاء "هم" عليهم وعلى غيرهم، قال الزجاج: "فدابة اسم لكل حيوان مميز وغيره: فلما كان لما يعقل، ولما لا يعقل قال: (فمنهم) ولو كان لما لا يعقل لقيل فمنها أو منهن. ثم قال: (من يمشي على بطنه) فقال (من)- وأصل (من) لما يعقل- لأنه خلط الجماعة، فقيل فمنهم وجعلت العبارة بـ(من)، وقيل يمشي على بطنه، لأن كل سائر كان له رجلان أو لم تكن له قوائم، يقال له ماشٍ وقد مشى، يقال لكل مستمر ماش، وإن لم يكن من الحيوان حتى يقال قد مشى".[2]

وتبعه الزمخشري بقوله: "ولما كان اسم الدابة موقعاً على المميز وغير المميز، غلب المميز فأعطي ما وراء حكمه، كأن الدواب كلهم مميزون. فمن ثمة قيل: فمنهم. وقيل: من يمشي في الماشي على البطن، والماشي على أربع قوائم"[3]. فلأجل الاختلاط ، أطلقت "من" على ما لا يعقل فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: (كل دابة من ماء) وفي (من يمشي على رجلين) اختلاط آخر في عبارة التفصيل، فإنه يعم الإنسان والطائر.[4]

---

(١) - النور، ٤٥ .

(٢) - الزجاج معاني القرآن، ٥٠/٤ .

(٣) - الزمخشري، محمود بن عمر [٥٢٨هـ]: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث - القاهرة – مصر . الطبعة الثالثة – ١٩٧٨م، ٢٤٦/٣ .

(٤) - ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٩٠٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما قوله عز وجل: (جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذرؤكم فيه)[1] فقد اجتمع فيه تغليب المخاطب على الغائب، والعقلاء على غيرهم فخلق الذكر والأنثى من الحيوان كله وقوله: (يذرؤكم فيه) "أي يكثركم بجعله فيكم ومن الأنعام أزواجاً"[2]، فالضمير في (يذرؤكم) يرجع إلى المخاطبين العقلاء والأنعام والغائبين مغلباً فيه المخاطبون العقلاء على الغيب مما لا يعقل، فالخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب المخاطبين والعاقلين على الغائبين والأنعام ويخلص الزركشي إلى القول: "ولولا التغليب لكان القياس أن يقال: يذرؤكم وإياها ".[3]

ومنه قوله تعالى: (قالتا أتينا طائعين)[4] على أن الضمير في (أتينا) للأرض والسماء، وجمع السلامة (طائعين) يشملها ومن فيهما من الخلائق الذين غلبوا على غيرهم في هذه الآية ، "وإنما قيل (طائعين) دون (طائعات)؛ لأنهن جرين مجرى ما يعقل ويميز كما قيل في النجوم: (وكل في فلك يسبحون) وقد قيل (قالتا أتينا) أي نحن ومن فينا طائعين ".[5]

ومنه قوله تعالى: (بل له ما في السموات والأرض كل له قانتون)[6]، على أن (قانتون) من أوصاف الذكور العقلاء الذين غلبوا على غيرهم، وفي (ما) تغليب غير العقلاء على غيرهم.

---

(١) – الشورى، ١١ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٩٥/٤. والزمخشري: الكشاف، ٢١٢/٤، وابن هشام: مغني اللبيب، ٩٠١- ٩٠٢ .

(٣) – الزركشي: البرهان، ٣٠٧/٣ .

(٤) – فصلت، ١١ .

(٥) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٨١/٤ .

(٦) – البقرة، ١١٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامسا: تغليب الموجود على ما لم يوجد والمتصف بالشيء على ما لم يوصف به:

ومنه قوله عز وجل: (إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى)[1] فالمراد المنزل كله وإنما عبر عنه بلفظ المعني وإن كان بعضه مترقبا، تغليب للموجود على ما لم يوجد. ولأنه إذا كان بعضه نازلا وبعضه منتظر النزول جعل كأنه كله قد نزل وانتهى نزوله[2] فغلب ما سمع على ما لم يسمع .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون)[3] على أن (ما) تشمل ما وجد ولم يوجد تغليبا للموجود على غيره مما يتوقع إنزاله"[4] وهي مسألة تبدو باستعمال الفعل الماضي، على الرغم من أن بعضه لم ينزل بل كان منتظرا.

ومنه قوله عز وجل: (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون)[5] فالقراءة الرفع في (فيكون) وقد قرئت بالنصب، فالرفع على فهو، ويكون على معنى ما أراد الله فهو يكون، والنصب على ضربين أحدهما أن يكون قوله (فيكون) عطفا على (أن نقول). ويجوز أن يكون نصبا على جواب (كن)، فـ(قولنا) رفع بالابتداء، وخبره (أن نقول) المعنى إنما قولنا لكل مراد قولنا كن، وهذا خوطب العباد فيه بما يعقلون وما أراد الله فهو كائن على كل حال، وعلى ما أراده من الإسراع ولو أراد خلق الدنيا– السموات والأرض – في قدر لمح البصر لقدر على ذلك ولكن العباد خوطبوا بما يعقلون، فأعلمهم الله سهولة خلق الأشياء عليه قبل أن تكون، فأعلم أنه متى أراد الشيء كان، وأنه إذ قال كن كان ليس أن الشيء قبل أن

---

(١) – الأحقاف، ٣٠ .

(٢) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٤٤٧/٤، الزمخشري: الكشاف، ٢٤/١– ١٣٦ ، ٥٢٧.

(٣) – البقرة، ٤ .

(٤) – ينظر الزمخشري: الكشاف، ١٣٦/١، الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ٣١١/٣ .

(٥) – النحل، ٤٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يخلق كان موجودا، إنما المعنى: إذا أردنا الشيء نقول من أجله: كن أيها المراد فيكون على قدر إرادة الله ".[1]

ومنه قوله تعالى: (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم إن كنتم صادقين)[2] على أن غير المرتابين قد غلبوا على المرتابين، وهو تغليب يرده قوله: (وادعوا شهداءكم إن كنتم صادقين)، وعليه فلا بد أن يكون الخطاب للكافرين المرتابين، أو يكون منهم من يعرف الحق ولكنه ينكره عنادا[3]. ويتراءى لي أنه يمكن عد هذه الآية من باب تغليب المرتابين على غيرهم، لأنه يساير ما عليه ظاهر الآية من تحدي الكفار في أن يدعو شهدائهم إن كانوا صادقين، على الرغم من أن العربية تميل إلى تغليب المتصف بالشيء على ما لم يتصف به، على أن الخطاب يشملها، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه أنه يمكن أن يكون قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن)[4] أن من بين المؤمنات من هن غير مؤمنات افتراضا .

وبعد فلعل ما مر من مسائل لغوية يبين أن الوجود أو الاتصاف بأمر ما يغلب على عدمه في العربية.

سادسا: تغليب الأقرب على الأبعد:

أفرد السيوطي لهذه الظاهرة مكانا في كتابه الأشباه والنظائر والنحو، ناقلا ما في مغني ابن هشام، ومغني ابن فلاح الذي يذكر فيه أن العرب تغلب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، وإن المضارع حقيقة في الدلالة على الحال مجاز في الدلالة على الاستقبال. [5]

---

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ٣/١٩٨-١٩٩ .

(٢) – البقرة،٢٣ .

(٣) – ينظر الزركشي: البرهان، ٣/٣٠٢ .

(٤) – الممتحنة، ١٠ .

(٥) – ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ١/١٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيذكر أن الضمائر في العربية ثلاثة أنواع، وهي ضمائر التكلم، والخطاب، والغيبة، ولعل للحضور وعدمه أثرا بينا في توافر هذه الأنواع الثلاث ولذلك يعد أخص الضمائر أعرفها، فضمير المتكلم أعلاها، وأوسطها المخاطب، وأخرها الغائب، ولذلك يغلب الأخص في هذه المسألة على غيره . (١)

كما أن الاسم المنصوب على الاختصاص قيد بأن يكون في الأكثر بعد ضمير المتكلم أو المتكلمين، وفي الأقل بعد ضمير الخطاب . أما ما بعد ضمير الغيبة فلا يصح ذلك على مذهب الجمهور، ويصح إن كان ضمير الغيبة في تأويل ضمير المتكلم أو الخطاب على مذهب بعض النحويين. وهي مسألة تدور على أن للحضور أثرا في هذا القيد. (٢)

كما أن باب التحذير في العربية يكاد يدور في فلك المخاطب الذي يستمع إلى المحذر بأمره أن يحذر أمرا ما، وقد يكون في القليل المتكلم أما ضمير الغيبة فلا يصح فيه ذلك. ولعل هذه المسألة تدل بوضوح بين على أثر الحضور، وإنه أولى من الغيبة(٣)، والقول نفسه في باب الإغراء الذي ينحصر في المخاطب الذي يكون حاضرا.

ومن ذلك قوله تعالى: (لا يضركم من ضل إذا اهتديتم)(٤) قال الزجاج: "وهذا النهي للفظ الغائب يراد به المخاطبون، إذ قلت لا يضررك كفر الكافر، فالمعنى لا تعدن أنت كفره ضررا، كما أنك إذ قلت لا أرينك ههنا، فالنهي في اللفظ لنفسك، ومعناها لمخاطبك، معناه لا تكون ههنا".(٥)

---

(١) – ينظر السيوطي: همع الهوامع، ٢١٦/١ .

(٢) – ينظر السيوطي: همع الهوامع، ٣٩/٣ – ٤٦ .

(٣) – ينظر المصدر السابق، ١٦/٣ .

(٤) – المائدة، ١٠٥ .

(٥) – الزجاج: معاني القرآن، ٤٤٧/٤ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقوله تعالى: (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا)[1] "وإنما خوطب بهذا الرسول -صلى الله عليه وسلم- فقيل يا أيها الرسل، وتضمن هذا الخطاب أن الرسل جميعا كذا أمروا".[2]

ومن أنواع التغليب تغليب الإسلام كما وسمه الزركشي على أن الإسلام غلب على الكفر في الجن والأنس ومن ذلك قوله تعالى: (ولكل درجات)[3] لأن الدركات للسفل والدرجات للعلو، فاستعملت الدرجات للمعنيين تغليبا .

وبعد، فلعله أصبح واضحا أن التغليب قد استخدم في تخريج ما جاء على غير قياس من الشواهد اللغوية بل قام العلماء بتقسيم هذا الباب على أنواع، مخرجين بذلك شواهد مختلفة وقد ذكرت بعضها ليقاس عليه ما أشبهه، ولم أذكرها جميعا من أجل الاختصار، والذي ذكر إنما ذكر للتدليل على استخدام هذا الباب اللغوي في تخريج بعض الشواهد وليقاس عليه ما هو في حكمه .

وعليه فإن ما دعاهم إلى مثل هذا الاختصاص تأويل بعض الآيات التي تعد على خلاف الظاهر، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه أن شواهدها من القرآن الكريم، فالزركشي قد أفرد لها في كتابه البرهان في علوم القرآن مكانا تحدث فيه عن أنواعها وشواهدها القرآنية .

---

(١) -المؤمنون، ٥١ .

(٢) - الزجاج: معاني القرآن، ١٥/٤ .

(٣) - الأنعام، ١٣٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: التعـــادل

التعادل في اللغة:

تحمل هذه اللفظة معنيي المساواة والمماثلة لغويا ويتضح ذلك من كلام ابن منظور: "وعدل الموازيين والمكاييل: سواها، وعدل الشيء يعدله عدلا وعادله وازنه، وعادلت بين الشيئين، وعدلت فلانا بفلان، إذا سويت بينهما، وتعديل الشيء: تقويمه، وقيل: العدل تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه حتى تجعل له مثلا، والعدل والعدل والعديل سواء، أي النظير والمثيل، وقيل هو المثل، وليس بالنظير عينه"(١)، والتعادل مصدر قياسي لـ "تعادل يتعادل" من باب " تفاعل تفاعلا ".

التعادل في الاصطلاح:

عرف النحاة التعادل أنه: "جعل لفظتين متعادلتين أو متوافقتين في الخفة أو الثقل وغيرهما من الأحكام النحوية أو الصرفية بإعطاء تلك التي تعد أقل من الأخرى حظا في التصرف وغيره أو الثقل أو غيرهما ما يمكن أن يتحقق به التعادل بينهما باختفاء ما يجعلهما غير متعادلتين".(٢)

لعل هذه اللفظة تعد نادرة في مظان النحو والصرف المختلفة، والقول نفسه في مظان حدود النحو وأدلته وأقيسته فلم أجد تلك اللفظة ولم أجد تعريفا لها في المؤلفات النحوية القديمة، إلا ما نلحظه من كلام ابن جني بعد تعليله لما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف يقول: "قد عرفت إذا أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف، نحو: خبث، وشض، وثذ، وذث، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي، فأتاه القدر من الجمود،

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب مادة (عدل) .

(٢) – الحموز،عبد الفتاح أحمد: التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات. المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م، ٣٧-٣٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من حيث ذكرنا، كما آتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير، والتحقير والترخيم، من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي، وهذه عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه، عمارة لبينهما، وتتميما للشبه الجامع بينهما، وعليه باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، وكذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه".(١)

وقد اتخذ النحاة التعادل عمدة رئيسة في تخريج بعض مسائل النحو والصرف، وكانوا يلجأون إلى التعادل لتخريج ما أصاب بعض الألفاظ العربية من تغيرات أسهمت في إخراجها عن القياس وعما يجب أن تكون عليه في الأصل ومن الألفاظ التي يمكن أن تدور في فلك هذه اللفظة من حيث معناها كما مر: التكافؤ، والاستواء والتماثل، ومنه تكافؤ الأدلة ومنها المشاكلة وهي في البلاغة:" ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا أو تقديرا" ومنها قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها)(٢)، إذ الجزاء على السيئة لا يكون سيئة في الحقيقة، ولكنه محمول على المشاكلة اللفظية، فالأولى سيئة في اللفظ والمعنى، والثانية سيئة في اللفظ، عاملها ليس بمسيء، ولكنها سميت لأنها مجازاة السوء، فإنما يجازي السوء بمثله، والمجازاة به غير سيئة توجب ذنبا، وإنما قيل لها سيئة ليعلم أن الجارح والجاني يقتص منه بمقدار جنايته وهذا مثل قوله تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) تأويله كافئوه بمثله وعلى هذا كلام العرب".(٣)

---

(١) – ابن جني: الخصائص، ٦٣/١ .

(٢) – الشورى: ٤٠ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٤٠١/٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك قوله تعالى: (صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة)[1] ، إذ عبر عن الإيمان بالله تعالى في هذه الآية بصبغته للمشاكلة، على أن قرينه الصحبة أو المجاورة مقدرة، وهي وقوع الإيمان في صحبة صبغة النصارى التي يوحي بها سبب النزول".[2]

ومنها التزاوج والمزاوجة: "وازدوج الكلام وتزاوج: أشبه بعضه بعضا في السجع أو الوزن، أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأخرى".[3]

ومنها الاتباع الذي يدور في فلك كلمتين، ثانيتهما تتبع الأولى ليس في حركة بنائية أو إعرابية أو غيرهما كحركة التخلص من التقاء الساكنين، أو حركة الحكاية بل تتبعهما في مسائل كالإعلال والإبدال والجمع وغيرهما وهي مسائل تجعلها لا تستعمل في العربية مفردة من غير الكلمة الأولى في الغالب، وقد أفرد لهذا النوع الذي يعد من باب الاتباع كل من ابن فارس[4]، والسيوطي[5]، وابن دريد [6] وغيرهم مكانا خاصا له.

وقد عد ابن فارس الاتباع والمزاوجة من لغات العرب، فالاتباع يكون بلا واسطة، ولا حرف كقولهم :جائع نائع، وحسن بسن، ونحوه أما المزاوجة فبالحرف، كقولهم جبذ جذب، ونحو ذلك، وقد قال قوم:إن هذه لغات للعرب، وليس بقلب ولا إبدال ولا اتباع. [7]

ومنها المماثلة والموازنة أيضا إلى غير ذلك من الألفاظ التي يمكن أن تدور في فلك لفظة التعادل على الرغم من الخلاف الذي يطالعنا بين كون هذه الألفاظ مصطلحات بلاغية ذات معان خاصة ومعانيها التي تكاد تلتقي فيها هذه اللفظة.

---

(١) - البقرة، ١٣٨ .

(٢) - الحموز: التغليب، ١٥ .

(٣) - الزبيدي: تاج العروس، مادة [زوج] .

(٤) - ينظر ابن فارس، أحمد [٣٩٥هـ]: الاتباع والمزاوجة، تحقيق: كمال مصطفى، [د.ط - د.ت]. ٢٨-٧٠ .

(٥) - ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ١/٩-١٤ .

(٦) - ينظر ابن دريد: جمهرة اللغة، ٣/٣٢٩ - باب جمهرة من الاتباع .

(٧) - ينظر ابن فارس: الاتباع والمزاوجة، مقدمة الأستاذ كمال مصطفى: ٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد فلعل هناك فرقا بينا بين كون كل من النظير والتعادل مصطلحا نحويا أو صرفيا، فالنظير كما -يتراءى لي- كون عامل ما أو لفظة ما نظير آخر أو أخرى في بناء حكم نحوي أو صرفي، ومن ذلك كون جر المضاف إليه بحرف جر محذوف نظير جر ما بعد واو(رب) بها محذوفة على أن المضاف والواو قاما مقام هذين العاملين المحذوفين[1] أما التعادل فهو إعطاء لفظة ما حكما ما أو إحداث تغيير فيها لتعادل أخرى في الحكم أو غيره، كما مر، وعليه فهو علة لازمة، لكونها تقف عند القول بها من حيث إن طرفي التعادل قائمان قبل التعادل.

المسائل النحوية واللغوية التي يمكن عدها من باب التعادل:

تطالعنا في العربية مسائل نحوية متعددة يمكن أن تعزز ما نذهب إليه من غير تردد من حيث إن لغة القرآن الكريم يتوافر في كثير من ألفاظها التعادل في كثير من الأحكام: الخفة أو الثقل أو غيرهما، إذ تختفي به كثير من مظاهر التنافر والتباين، ولعل هذه المسائل النحوية تكشف لنا عن إن ما يطالعنا في العربية من اختصاص بعض الألفاظ بأحكام نحوية ليس من باب العشوائية أو الاعتباطية، بل من باب حرص العربي الشديد على هذا التعادل في ملكته اللسانية. ولعل أهم هذه المسائل ما يلي :

أ – سقوط هاء التأنيث من العدد المميز بمؤنث:

قال ابن يعيش: "وقيل لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلا وإنما كان أصل العدد التأنيث للمبالغة بالإشعار بقوة التضعيف".[2]

---

(١) – ينظر الحموز، عبد الفتاح أحمد: النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد الثامن والثلاثون . والتعادل في العربية، ٤١ .

(٢) –ابن يعيش: شرح المفصل، ٢٨٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالأعداد من ثلاثة إلى عشرة المضافة إلى معدوداتها أو المركبة تركيبا مزجيا تكون على خلاف هذه المعدودات في التذكير والتأنيث، إذ تذكر إذا كان المعدود مؤنثا، وتؤنث إذا كان المعدود مذكرا، ولعل السبب في هذه المخالفة يعود إلى تحقيق التعادل بين المؤنث الذي يعد ثقيلا وبين المذكر الذي يعد خفيفا، فأعطي الثقيل الخفيف وأعطي الخفيف الثقيل.(١)

ب – كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا:

للنحويين في اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب مذاهب(٢)، وبتراءى لي أن حمل هذه المسألة على التعادل كما ذكر بعض النحويين – أولى وأظهر، إذ الفاعل أقل من المفعول استعمالا في العربية، من حيث إن الفعل ليس له إلا فاعل واحد، أما المفعول فله أكثر من واحد زيادة على اختلاف المفاعيل وتعددها، ولذلك عد الفاعل خفيفا والمفعول ثقيلا، فأعطي الخفيف الحركة الثقيلة والثقيل الحركة الخفيفة ليتم، التعادل بينهما. (٣)

ج – كسر نون المثنى وفتح نون جمع المذكر السالم:

ذهب النحاة إلى أن نون المثنى كسرت ونون جمع المذكر السالم فتحت للتخلص من التقاء الساكنين، واختيار فتح نون الجمع لكونها مسبوقة بواو أو ياء نحو: مسلمون ومسلمين، أما كسر نون التثنية فلكونها مسبوقة بألف، فتحقق التعادل بذلك: وحركة نون التثنية كسرة، وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة، نحو: الزيدان والزيدون، وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت نون

---

(١) – ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٠٦/١ .

(٢) – ينظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ): منشور الفوائد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – 1403هـ – ١٩٨٣م، ٤٢. والحيدرة اليمني، علي بن سليمان (٥٩٩هـ): كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر، دار الإرشاد – بغداد – العراق . الطبعة الأولى – ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م، ٢٩٤/١. وابن جني: الخصائص، ٥٥/١ .

(٣) – ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٢٧/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التثنية أولى بالكسر من نون الجمع، لأن قبلها ألفا، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو أو ياء، وهي ثقيلة ففتحوا النون ليعتدل الأمر ".(١)

إلا أن الزجاج يخالفهم في ذلك ويرى أن نون الجماعة "لم تكسر لثقل الكسرة بعد الواو والياء ألا ترى أنك تقول: سوف أفعل فتفتح الفاء من سوف لالتقاء الساكنين ولم تكسر لثقل الكسرة بعد الواو وكذلك تقول: أين فتفتح النون لالتقاء الساكنين بعد الياء ". (٢)

وأرى أن نون المثنى كسرت لإعطاء القليل الحركة الثقيلة الكسرة وفتحت نون الجماعة لإعطاء الكثير الحركة الخفيفة الفتحة ليتعادلا وليس للتفريق لأن التفريق بينهما قد تم بوساطة الألف في المثنى والواو في الجمع .

هـ – اختصاص لام الابتداء بالفتح ولام الجر بالكسر :

ذهب الزجاج إلى أن أصل الحروف التي يتكلم بها وهي على حرف واحد الفتح أبدا إلا أن تجيء علة تزيله لأن الحرف الواحد لا حظ له في الإعراب، ولكن يقع مبتدأ في الكلام ولا يبتدأ بساكن فاختير الفتح لأنه أخف الحركات، تقول رأيت زيدا وعمرا، فالواو مفتوحة، وكذلك فعمرا، الفاء مفتوحة، وإنما كسرت اللام في قولك لزيد ليفصل بين لام القسم ولام الإضافة ألا ترى أنك لو قلت: "إن هذا لزيد "، علم أنه ملكه، ولو قلت : " إن هذا لزيد " علم إن المشار إليه هو زيد فلذلك كسرت اللام في قولك لزيد، ولو قلت: إن هذا المال لك ، وإن هذا لأنت فتحت اللام لأن اللبس قد زال ".(٣)

---

(١) – ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان [٣٩٢هـ]: سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة – مصر . [د.ط] – ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م، ٤٨٧/٢، ١١٣/١، الحيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو، ٢٧٤/١ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ١/ ٤٦ .

(٣) – ينظر المصدر السابق، ٤١/١، ٩٨/٢، ٣١٦/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى بعض النحاة المحدثين إلى أن السبب في ذلك يعود إلـــى أن لام الابتـــداء تختص بالدخول على المبتدأ في مواضع كثيرة، ولام الجر تختص بالدخول على المجـــرور معمولها، والمبتدأ أثقل من المجرور لكونه مرفوعا، فأعطي الثقيل الخفيف(الفتح) والخفيـف الثقيل(الكسر) لتحقيق التعادل زيادة على تحقيق أمن اللبس بين المجرور والمرفوع . (١)

و – اختصاص تاء المتكلم بالضم، والمخاطب بالفتح:

لأن المتكلم إذا أخبر لا يكون إلا واحدا، ولذلك عد خفيفا، أما إذا خـــاطب فقـد يخاطب واحدا أو أكثر، ولذلك يعد المخاطب ثقيلا، فأعطي الخفيف الحركة الثقيلة، والثقيل الحركة الخفيفة، ليتحقق التعادل بينهما. (٢)

ز – اختصاص حرف المضارعة في الثلاثي بالفتح ، وفي الرباعي و المزيد بحرف بالضم:

لكونهما أخف منه لقلة استعمالهما وكثرة استعماله فأعطي الخفيف الثقيـــل والثقيـل الخفيف؛ ليتحقق التعادل بينهما زيادة على تحقيق أمن اللبس. أما المزيد بحرفيـــن أو ثلاثـة فاختص بالفتح، لتحقيق التعادل بينهما وبين الرباعي، لكونهما أثقل منه في عدد الحروف .

م – جزم المضارع وجر الاسم:

لقد أجمع النحويون على أن الاسم أخف من الفعل وهي خفة تعود إلى ما يلي: (٣)

* أن الاسم أول، وأشد تمكنا من الفعل .

---

(١) – ينظر الحموز: التعادل، ٦١ .

(٢) – ينظر السيوطي: همع الهوامع، ١/١٩٤ .

(٣) – ينظر الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق [٣٣٧هـ]: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبـة دار العروبة – مطبعة المدني – القاهرة – مصر . [د.ط] – ١٣٧٨هـ – ١٩٥٩م، ١٦٠ . والعكبري، عبـد الله بن الحسين [٦١٦هـ]: مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث – دمشق – سوريا . الطبعة الثانية – [د.ت]، ١١١. والحيدرة اليمني: كشف المشكل، ٢/ ١٩٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

* أن الاسم يدل على معنى لا يطول فكر السامع في الوصول إليه ، على خلاف الفعل الذي لابد من الوصول إليه بطول الفكر؛ لكونه مرتبطا بفاعله لا ينفك عنه .

* أن الاسم يدل على المسمى الذي تحته أما الفعل فيدل على الفاعل والمفعول والمفعولين والثلاثة، والمصدر، والظرفين: الزمان والمكان، والحال، وغيرهما .

* أن الاسم يستتر في الفعل، أما الفعل فلا يستتر في الاسم .

* أن الاسم جامد ولا يتصرف تصرف الأفعال .

ويتبين لنا مما مر أن الاسم خفيف والفعل ثقيل، فلا بد من توفير التعادل بينهما، ولذلك أعطي الخفيف الثقيل، والثقيل الخفيف، فاختص الفعل بالجزم، والاسم بالجر .

ط – الممنوع من الصرف :

ذكر النحويون[1] أن المنع من الصرف يعود إلى نقص في التمكن؛ لأن ما يمكن أن يعد ممنوعا من الصرف غير أمكن، وهذا لمنع يعود إلى أحد سببين يتأثر بهما تمكن الاسم، ولكل منهما مظاهر يتحقق من خلالها، أما السبب الأول فهو طارئ يطرأ على بنية الكلمة، وأما الثاني فهو الزيادة على الأصول .

وقيل أن كل علة من هذه العلل تطعن في تمكن الاسم، الذي يعد عدم التمكن منه سببا في المنع من الصرف. ويظهر لي أن التعادل بينا في الممنوع من الصرف من حيث جره بالفتحة بدلا من الكسرة وحذف تنوينه لغير الإضافة أو التعريف بحرفه وغيرهما من مواضع حذفه[2]، وتكاد هذه المسألة تدور في فلك التخفيف والتثقيل، إذ يعد الممنوع من الصرف ثقيل بالنسبة للمصروف، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه قول الزجاج: "وقد يكون

---

(١) – ينظر السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٧٦/١، الحيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو، ١٩٧/٢. الصبان: حاشية الصبان، ٢٢٧/٣.

(٢) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٤٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متمكن لا تنوين فيه، فيترك التنوين في المتمكن الذي هو ثقيل عندهم، وذلك كل ما لا ينصرف غير منون، ليفصل بين المستوفي التمكن وبين الناقص التمكن".(١)

ويتراءء لي أن حمل ذلك على التعادل أولى وأظهر، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه أن كثيرا من الممنوعات من الصرف يمكن إخضاعها له، فأعلام الإناث جميعها ماعدا الثلاثي الساكن الوسط الذي يجوز فيه المنع والصرف يدور منعها من الصرف في فلكه؛ لأن المؤنث يعد أثقل من المذكر من حيث اللفظ في الغالب فالمذكر ما يخلو من علامة التأنيث لفظا وتقديرا أما المؤنث فلا بد منها فيه لفظا أو تقديرا(٢)؛ ولذلك أعطي الثقيل ما يخففه، وأعطي الخفيف ما يثقله أما ما كان ساكن الوسط من باب هند ودعد ودار وأضرابها فيظهر لي أن صرفه يعود إلى خفة السكون، أما المنع فمحمول على إطراد الباب.

والقول نفسه فيما انتهى بألف التأنيث من الأسماء المفردة أو المجموعة جمع تكسير نكرة كانت أم معرفة نحو حبلى، وذكرى، وسلمى، وحمراء، وبيضاء وأضرابهما، مما قلبت فيه الألف الثانية همزة فعلاى، وعلماء وأولياء وسكارى وأضرابهما(٣)، من حيث التعادل بين هذه الأسماء والأسماء المذكرة، إذ خفف الثقيل بالمنع من الصرف، وثقل الخفيف بالصرف؛ أي إظهار التنوين والجر بالكسرة .

ويبدو التعادل بينا أيضا في المسألة فيما كان من باب طلحة ومعاوية وأضرابهما من حيث منعهما من الصرف، وما كان من أعلام الذكور فسمي به إناث، أو ما كان من أعلام الإناث مسمى به ذكور على الرغم من خلاف النحويين في منعهما من الصرف أو عدمه، إذ يعد النقل من المذكر أو المؤنث ثقلا (٤)؛ لأن الفكر في ذلك يطول بانتقاله من

---

(١) – الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ١ .

(٢) – ينظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد [٥٧٧هـ]: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الكتب –القاهرة– مصر . [د.ط] – ١٩٧٠م، ٦٣ .

(٣) – ينظر المصدر السابق، ٣٢ .

(٤) – ينظر الحموز: التعادل، ٤٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وضع إلى آخر، من التذكير إلى التأنيث، أو من التأنيث إلى التذكير، زيادة على الثقل الـذي يطالعنا في أعلام الإناث منقولا إليها أو منها؛ ولذلك خفف ما مر بالمنع من الصرف لتحقيق التعادل بينه وبين أعلام الذكور الخفيفة . (١)

ومما يمكن عده من باب التعادل في الممنوع من الصرف ما كان من باب " أفعـل " من الصفات، لأن فيه الوصفية ووزن المضارع، الذي يعد أثقل من الاسم، وقيد ذلك بعـدم قبول تاء التأنيث، إذ يكون مؤنثة من باب فعلاء أو فعلى، أو يكون مما لا مؤنث به نحو آدر أي من في خصيتيه نفخة . (٢)

ويبدو التعادل بينا فيما يمكن حمله على التعادل من بناء آخر من الأعلام وغيرهـا، إذ يعد العدل ثقيلا لكونه يدور في فلك نقل علم من علم آخر منقول من نكرة، فلا بـد مـن التعادل بين ما يحمل على العدل وغيره من الأعلام التي تعد خفيفة بالنسـبة إليـه، وثقيلـة بالنسبة إلى النكرة، ومما يمكن عده من هذه المسألة من الأعلام، ما كان من بـاب " فعـل " مسمى به بقيد أن يسمع عن العرب ممنوعا من الصرف، وإن لم يسمع ممنوعا فإنه يكـون مما لا يحفظ له أصل في النكرات، فأما أن يكون نقل من أصل مجـهول وإمـا أن يكـون مرتجلا، نحو أدد.

ولقد دون السيوطي(٣) خمسة عشر علما من فعل معدولا: عمر، زفر، مضر، ثعـل، هبل، زحل، عصم، قزح، جشم، قثم، جمع، جحا، دلف، بلع - بطن من قضاعة - وطـوى الذي زاده الأخفش، وهو عند أبي حيان محمول على العلمية والتأنيث، وتعد هـذه الأعـلام جميعها معدولة عن فاعل ما عدا ثعل المعدول عن أفعل أثعل، وطوى الذي استثناه أبو حيان، وزاد ابن خالويه علق وفلق علمي الجنس.

---

(١) – ينظر السيوطي: همع الهوامع، ١/ ١٠٩ .

(٢) – الحموز: التعادل، ٤٩.

(٣) – ينظر السيوطي: همع الهوامع، ١/٨٧-٨٨، الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ٣٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى الزجاج أن طوى اسم واد، ويجوز فيه أربعة أوجه: "طو – بضم أوله، بغير تنوين وتنوين، وبكسر أوله، بتنوين وبغير تنوين – فمن نونه فهو اسم الوادي، وهو مذكر سمي بمذكر على فعل نحو حطم وصرد. ومن لم ينونه ترك صرفه من جهتين: إحداهما أن يكون معدولا عن طاء فيصير مثل عمر المعدول عن عامر. والجهة الأخرى أن يكون اسما للبقعة كما قال الله عز وجل: (في البقعة المباركة من الشجرة)[1]. وإذا كسر ونون طوى فهو–مثل قصى وصلع – مصروف، ومن لم ينون جعله اسما للبقعة".[2]

ومنه ما جاء معدولا عن العدد، نحو آحاد وموحد وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث وهكذا دواليك إلى العدد عشرة، على الرغم من اختلاف النحويين في إجازة هذه المسألة، ويكمن عدلها في اللفظ والمعنى، ففي اللفظ معدولة على واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وهكذا دواليك أما المعنى فتضعيف أصولها، كما يفهم من قول بعض النحويين، إذ معنى آحاد: اثنان، وثناء: أربعة، ولعل هذا العدل يعد ثقيلا، لأن فيه نقلا للفظ من وضع إلى آخر في اللفظ والمعنى؛ ولذلك صير إلى تخفيفها بالمنع من الصرف، ليتم التعادل بينها وبين نظيراتها غير المعدولة، التي اختصت بالتنوين وبالكسرة علامة الجر".[3]

ومنه قوله تعالى: (مثنى وثلاث ورباع)[4] ويرى الزجاج أن معناه "اثنين اثنين، وثلاثا ثلاثا، وأربعا أربعا، إلا أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحدا من النحويين ذكرهما، وهي أنه اجتمع فيه علتان أنه معدول عن اثنين اثنين، وثلاث ثلاث وأنه عدل عن تأنيث. قال أصحابنا أنه اجتمع فيه علتان أنه عدل عن تأنيث، وأنه نكرة والنكرة أصل للأسماء بهذا كان ينبغي أن نخففه لأن النكرة تخفف ولا تعد فرعا. وقال غيرهم هو معرفة، وهذا محال لأنه

---

(١) – القصص ،٣٠.

(٢) – الزجاج : معاني القرآن، ٣/ ٣٥١- ٣٥٢.

(٣) – ينظر الزجاج: ما ينصرف، ٤٤، السيوطي: همع الهوامع، ٨٢/٢ . الحيدرة اليمني: كشف المشكل، ٢/ ٤١.

(٤) – النساء، ٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صفه للنكرة قال الله جل وعز: (جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع)[1] فهذا محال أن يكون أولي أجنحة الثلاثة والأربعة وإنما معناه أولي أجنحة ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة"[2] فهي حال أو صفه، وهي في كلتيهما لا تكون معرفة.

وبعد، فتبين لنا مما مر من الألفاظ التي تعد من باب العدل الذي يتم بصرف لفظ أولى بالمسمى إلى آخر، أن التعادل يبدو بينا فيها، وأنه مراد لتحقيق الائتلاف والمساواة بين المعدول والمعدول عنه الذي يعد خفيفا، إذ يتوافر ذلك بالمعنى من الصرف الذي يعد تخفيفا للثقيل.

كما تبين لنا أن الممنوع من الصرف مما يستثقل في العربية؛ ولذلك صير إلى تخفيفه بهذا المنع؛ ليتم التعادل بينه وبين نظائره من المصروفات، ولعل ما يعزز هذا النقل أن بعض الممنوعات إذا صغرت بقيت على منعها، لكونها أثقل من غيرها كالأعلام المؤنثة، والأعجمية، والمركب مزجيا، وما كان من باب فعلان فعلى، وأفعل فعلاء، وما كان منقولا من الفعل المضارع. [3]

ب – تثنية ما في الإنسان منه واحد:

قال بعض النحويين: إنما جعلت تثنية ما في الإنسان منه واحد جمعا لأن أكثر أعضائه فيه منه اثنان فحمل ما كان فيه الواحد على مثل ذلك. قال لأن للإنسان عينين فإذا ثنيت قلت عيونهما فجعلت قلوبكما وظهورهما في القرآن، وكذلك أيديهما، وهذا خطأ، إنما ينبغي أن يفصل بين ما فيه الشيء منه واحد وبين ما في الشيء منه اثنان.

---

(١) – فاطر ، ١ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٩/٢ .

(٣) – ينظر السيوطي: همع الهوامع، ١/ ١١٨ . والحموز: التعادل، ٥٣- ٥٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال قوم: إنما فعلنا ذلك للفصل بين ما في الشيء منه واحد وبين ما في الشيء منه اثنان فجعل ما في الشيء منه واحد تثنيته جمعا نحو قول الله عز وجل: (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) . [1]

قال الزجاج: "وحقيقة هذا الباب أن كل ما كان في الشيء منه واحد لم يثن، ولفظ به على لفظ الجمع، لأن الإضافة تبينه، فإذا قلت أشبعت بطونهما علم أن للاثنين بطنين فقط، وأصل التثنية الجمع لأنك إذا ثنيت الواحد فقد جمعت واحدا إلى واحد، كان الأصل أن يقال اثنا رجال، ولكن " رجلان " يدل على جنس الشيء وعدده، فالتثنية يحتاج إليها للاختصار، فإذا لم يكن اختصار رد الشيء إلى أصله، وأصله الجمع، فإذا قلت قلوبهما فالتثنية في "هما" قد أغنتك عن تثنية قلب فصار الاختصار ههنا ترك تثنية قلب، وإن ثني ما كان في الشيء منه واحد فذلك جائز عند النحويين"[2]. وحكى سيبويه أنه قد يجمع المفرد والذي ليس من شيء إذا أردت به التثنية. وحكي عن العرب :"وضعا رحالهما" يريد رحلي راحلتهما". [3]

ك - التنوين:

يعد التنوين في مواضع كثيرة دليلا على أن الاسم المنون في الأصل خفيفا، ثقل به، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أن الفعل لا ينون لكونه أثقل من الاسم الذي يتسم بالخفة في الغالب، والقول نفسه بالنسبة للممنوع من الصرف الذي بعد ثقيلا، فخفف بعدم التنوين كما مر، وبذلك يتم التعادل بين هذه الأسماء الثقيلة بتخفيفها بحذفه، والأسماء الخفيفة بتثقيلها بإثباته . [4]

---

(١) - التحريم، ٤ .

(٢) - الزجاج: معاني القرآن، ٢/ ١٧٢- ١٧٣.

(٣) - المصدر السابق ، ٢/ ١٧٣.

(٤) - ينظر الزجاجي: الإيضاح، ١٠٧ ، العكبري: مسائل خلافية، ١١١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما يمكن عده من باب المعادلة في الحكم في هذه المسألة كون تنوين جمع المؤنث السالم معادلا لنون جمع المذكر السالم، لا تنوين صرف أو غيره على مذهب بعض النحـــاة، ويعزز بقاؤه فيما سمي به على الرغم من كونه ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث، نحـــو أذرعات ومسلمات ومسمى بهما. (١)

ومثال ذلك قوله عز وجل: (فإذا أفضتم من عرفات)، قال الزجاج: "القراءة والوجـــه الكسر والتنوين، وعرفات اسم لمكان واحد لفظه لفظ الجمع، والوجه منه الصرف عند جميـــع النحويين لأنه بمنزلة الزيدين يستوي نصبه وجره، وليس بمنزلة هاء التأنيث، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسما لواحد، إلا أنه لا يكون إلا مكسورا وإن سقطت التنوين ".(٢)

ل – بناء اسم لا النافية للجنس المفرد على الفتح:

قال سيبويه: "(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه ونصبها لما بعدها كنصـــب إن لمـــا بعدها إلا أنها تنصبه من غير تنوين – أي هو مبني على الفتح – وزعم أنه مع مـــا بعدهـــا بمنزلة شيء واحد . كأنها جواب قول القائل: "هل من رجل في الدار؟. فمن غير منفصلة من رجل، فإن قال قائل فما أنكرت أن يكون جواب هل رجل في الدار؟ قيل: لا رجل في الـدار، عموم النفي. لا يجوز أن يكون في الدار رجل ولا أكثر منه من الرجال إذا قلت: لا رجل في الدار، فكذلك هل من رجل في الدار؟ استفهام عن الواحد وأكثر منه، فإذا قلت: هل رجل في الدار؟ أو لا رجل في الدار، جاز أن يكون في الدار رجلان لأنك إنما أخبرت أنه ليس فيـــها واحد فيجوز أن يكون فيها أكثر، فإذا قلت لا رجل في الدار فهو نفي عام".(٣)

---

(١) – ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٢/ ٤٩٥. مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، مطبعـــة لجنـــة التـــأليف والترجمة والنشر – القاهرة – مصر . [د.ط] – ١٩٣٧م، ١٦٤ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ١/ ٢٧٢ .

(٣) – المصدر السابق، ١/ ٦٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فبناء اسم لا النافية للجنس المفرد على الفتح من حيث كونها مركبة معه، قد تحقق التعادل بينه وبين غيره من الأسماء التي تعد خفيفة[1]. ويعزز ما نذهب إليه إعراب ما بعد لا التي ليست للجنس وتنوينه.

وفيما يلي بعض ما ورد على غير قياس من الألفاظ التي أصابها التغيير وأسهم في إخراجها عن الأصل الذي يجب أن تكون عليه واعتمد على التعادل في تخريجها ومن ذلك قوله تعالى: (إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا)[2] ومحل استشهادنا من الآية الكريمة هو قوله تعالى (بكيا) إذ جمعت على غير قياس لتعادل اللفظة السابقة لها وهي (سجدا) وقياس جمعها بكاة كقاض وقضاة وراع ورعاة. إلا أن الزجاج يرى أن بكيا جمع باك، مثل شاهد وشهود وقاعد وقعود، وسجدا حال مقدرة المعنى: خروا مقدرين السجود لأن الإنسان في حال خروره لا يكون ساجدا و(سجدا) منصوب على الحال، ومن قال بكيا هنا مصدر فقد أخطأ لأن (سجدا) جمع ساجدا (وبكيا) عطف عليه، ويقال بكى بكاء وبكيا"[3] ويخرجها أبو حيان على أنه جمع لمناسبة الجمع الذي قبله قال: "البكي جمع باك، كشاهد وشهود، ولا يحفظ فيه جمع المقيس، وهو فعلة، كرام ورماة، والقياس يقتضيه، وقرأ الجمهور وعبد الله ويحيى والأعمش وحمزة والكسائي (بكيا) بضم الباء، إتباعا لحركة الكاف، كعصي ودلي، والذي يظهر أنه جمع لمناسبة الجمع الذي قبله، قيل ويجوز أن يكون مصدر (البكا) بمعنى بكاء، وأصله بكو، وكجلس جلوسا. وقال ابن عطية (وبكيا) بكسر الباء، وهو مصدر، لا يحتمل غير ذلك ، وقوله ليس بسديد؛

---

(١) – الأنباري: الأنصاف، ١/ ٣٦٦.

(٢) – مريم، ٥٨.

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٣/ ٣٣٥ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لأن إتباع حركة الكاف لا تعين المصدرية، ألا تراهم قرؤوا (جثيا) [1] بكسر الجيم، جمع جاث، وقالوا:عصي" [2] ويظهر لي أيضا أن (جثيا) اتباع لـ(مقضيا) في القافية في قوله تعالى: (وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتما مقضيا ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيا)[3] على الرغم من أن قياس تكسير (جاث) وأضرابه هو جثاة فعلة .

إلا أن الزجاج يرى أن الأصل ضم الجيم وجائز كسرها اتباعا لكسر الياء. ويقول: "وجثيا بالضم والكسر جميعا، ومعنى جثيا على ركبهم لا يستطيعون القيام مما هم فيه وجثي جمع جاث وجثى، مثل قاعد وقعود، وبارك وبروك، والأصل ضم الجيم وجائز كسرها، اتباعا لكسرة الياء".[4]

ويتراءى لي أنه يعبر عن التعادل أحيانا بالتناسب عند بعض النحاة كما هو مبين في كلام أبي حيان وقراءة يحيى والأعمش وحمزة والكسائي بكسر الباء شاهد على الإتباع: إتباع حركة أخرى للتناسب.

ومما يمكن عدة من باب التعادل وقد خرج على التناسب صرف ما لا ينصرف بتنوينه اتباعا لكلمة لاحقة، ومن ذلك قراءة نافع والكسائي: (إنا اعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيرا) [5] فالقياس منع (سلاسل) من التنوين لأنها من صيغ منتهى الجموع، وقد

---

(١) - مريم ، ٦٨ - ٧٢.

(٢) - أبو حيان: البحر المحيط، ٢٠٠/٦، وينظر الشهاب الخفاجي [١٠٦٩هـ]: حاشية الشهاب المسماة " عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، محمد أزدمير، المكتبة الإسلامية – ديار بكر –تركيا . [د.ط – د.ت]، ١٦٧/٦.

(٣) - مريم، ٧١، ٧٢ .

(٤) - الزجاج: معاني القرآن، ٣٣٨/٣- ٣٣٩ . وينظر ٢٧٠/٣، ٣٢١/٥ .

(٥) - الإنسان، ٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نونت سلاسل اتباعاً لـ(أغلالا وسعيراً) لمصاحبتها لهما وللمناسبة"[1] ويرى الزجاج أن "الأجود في العربية ألا يصرف سلاسل، ولكن لما جعلت رأس آية صرفت ليكون آخر الآي على لفظ واحد"[2] ويذكر الزمخشري تخريجين آخرين للآية الكريمة وهما: إما أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق، ويجري الوصل مجرى الوقف. وإما الصرف"[3]. أما أحمد بن المنير الإسكندري فيقدم الوجه الأول من التخريجين وذلك لأن الثاني فيه تغليط للقارىء حيث غلطه الزمخشري قال الإسكندري: "معتقده أن القراءة المستفيضة غير موقوفة على النقل المتواتر عن النبي- صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم- في تفاصيلها، وأنها موكولة إلى اجتهاد القراء واختيارهم بمقتضى نظرهم، فجعل تنوين سلاسل من قبيل الغلط ، والحق إن جميع الوجوه المستفيضة منقولة تواتراً عنه صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم، وتنوين هذا على لغة من يصرف في نثر الكلام جميع ما لا ينصرف إلا أفعل، والقراءات مشتملة على اللغات المختلفة"[4] فابن الإسكندري يخرجها على بناء ما تقدم على اللهجات العربية من غير ذكر أصحاب هذه اللغة - لغة صرف ما لا ينصرف في النثر إلا أفعل من القبائل العربية - ويعد العكبري تنوين (سلاسل) إنما جاء للاتباع.[5]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) - السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٥/١. وينظر مصطفى: إحياء النحو، ١٧٢. والقيسي، مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ): مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق - سوريا . [د.ط] - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ٤٣٦/٢. العكبري، عبد الله بن الحسين [٦١٦هـ]:التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد بيجاوي، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - مصر . [د.ط] - ١٩٧٩م، ١٢٥٧/٢ .

(٢) - الزجاج : معاني القرآن، ٥/ ٢٥٨ .

(٣) - الزمخشري: الكشاف، ٦٦٧/٤ .

(٤) - الإسكندري، أحمد بن المنير[٦٨٣هـ]: الانتصاف لما في الكشاف من الاعتزال، الريان للتراث □ القاهرة □ مصر . الطبعة الثالثة - ١٩٨٧م، ٦٦٧/٤ .

(٥) - العكبري، أحمد بن حسن: إملاء ما من به الرحمن، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٧٩م، ٢٥٧.

ومنه قوله تعالى: (وجئتك من سبأ بنبأ يقين)[1] إذ نونت سبأ للتنوين في الكلمة التالية لها[2] أما الزجاج فبعد إن ذكر الآية الكريمة بأنها قرئت بالصرف وعدمه خرجها بقوله: "فأما من لم يصرف فيجعله اسم مدينة، وأما من صرف، فذكر قوم من النحويين أنه اسم رجل واحد، وذكر آخرون أن الاسم إذا لم يدر ما هو لم يصرف، وأحد هذين القولين خطأ لأن الأسماء حقها الصرف، فإذا لم يعلم الاسم أللمذكر هو أو للمؤنث فحقه الصرف حتى يعلم أنه لا ينصرف، لأن أصل الأسماء الصرف، وكل ما لا ينصرف فهو يصرف في الشعر. وأما الذين قالوا إن سبأ اسم رجل فغلط أيضا لأن سبأ هي مدينة تعرف بمأرب فمن لم يصرف لأنه اسم مدينة، ومن صرفه – والصرف فيه أكثر في القراءة، فلأنه يكون اسما للبلد فيكون مذكرا سمي به مذكر فإن صحت فيه رواية، فإنما هو أن المدينة سميت باسم رجل".[3]

أما الزمخشري فخرجها بقوله: "فمن جعله اسما للقبيلة لم يصرف، ومن جعله اسما للحي، والأب الأكبر صرف "[4] وتابعه في ذلك العكبري.[5]

ويرى ابن السراج أن عادا وسبأ وثمود عربية ولذا صرفت يقول:"وإنما جاء في القرآن في مواضيع من صرف عاد وثمود وسبأ. فالقول فيها:أنها أسماء عربية وأن القوم عرب في أنفسهم فقوله عز وجل: (وعادا وثمود وأصحاب الرس) [6] إنما هم آباء القبائل

---

(١) – النمل، ٢٢ .

(٢) – ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ٢/ ١٤١ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن ، ١١٤/٤ .

(٤) – الزمخشري: الكشاف، ٣٥٩/٣ .

(٥) – العكبري، عبد الله بن الحسين [٦١٦هـ]: إملاء ما من به الرحمن، تحقيق: علي محمد بيجاوي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٧٩م، ٢/ ١٧٢ .

(٦) – الفرقان، ٣٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كقولك جاءتني تميم وعامر، إنما هو قبيلة تميم وقبيلة عامر"[1] فهي عنده لأسماء عربية لآباء القبائل ولذا صرفت، ويمضي قائلا في تخريجها:"فأما عاد فمنصرف، اسم رجل على كل حال لأن كل عجمي لا علاقة للتأنيث فيه على ثلاثة أحرف فهو مصروف"[2] فهو يضع قاعدة لتخريج هذه الآية، ويحاول أن يخرج كل كلمة وجدها من هذه الأسماء (عاد وثمود) فيقول: "وأما ثمود فمن صرفه جعله أبا للحب، والحي نفسه، وأما سبأ فهو جد بني قحطان والقول فيه كالقول في ثمود وعاد والأغلب فيه أنه الأب".[3]

والناظر في كلام ابن السراج يظنه متناقضا فهو يذكر أن عادا وثمود وسبأ أسماء عربية ثم يقول إن عاد مصروف لأنه أعجمي على ثلاثة أحرف، فكيف يكون الاسم عربيا وأعجميا في آن معا؟ وقد ذكر المؤلف – رحمه الله – قبل أن يتحدث عن هذه القراءات الشريفة المتواترة أن"الأسماء الأعجمية التي أعربتها العرب لا يجيء شيء منها على هيئته وإذا أنت تفقدت ذلك وجدته في إبراهيم بلغة اليهود ومنقوص الباء، ذاهب الميم".[4]

ومما يمكن عده من باب التعادل قوله تعالى: (وأكواب كانت قواريرا قواريرا من فضة قدروها تقديرا)[5] قرئت غير مصروفة، وهذا الاختيار عند النحويين البصريين لأن كل جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف وصرفت (قوارير) في الموضعين لمناسبة (تقديرا)[6] قال الزجاج: "ومن قرأ (قواريرا) فصرف الأول لأنه رأس آية، وترك صرف الثاني لأنه ليس بآخر آية، ومن صرف الثاني اتبع اللفظ، لأن العرب ربما قلبت إعراب الشيء ليتبع

---

(١) – ابن السراج، محمد بن سهل [٣١٦هـ]: الأصول في علم النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٨٧م، ٢/ ٩٥ .

(٢) – المصدر السابق، ٢/٩٥ .

(٣) – ابن السراج، الأصول، ٢/٩٦ .

(٤) – المصدر السابق، ٢/٩٤ .

(٥) – الإنسان، ١٥ ، ١٦ .

(٦) – ينظر العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٢/١٩٥٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللفظ اللفظ، فيقولون هذا جحر ضب خرب، وإنما الخرب من نعت الجحر، فكيف بما يترك صرفه، وجميع ما يترك صرفه يجوز صرفه في الشعر".[١]

وكذلك قوله تعالى: (عينا فيها تسمى سلسبيلا)[٢] يقول الزجاج: "وسلسبيل اسم العين إلا أنه صرف لأنه رأس آية ".[٣]

وقراءة بعض القراء: (ولا يغوثا ويعوقا ونسرا) [٤] بصرف يغوث ويعوق لمناسبة (نسرا). حيث قرأ الأعمش بن مهران بصرف يغوث ويعوق وكما يذكر الزمخشري: "فهذه قراءة مشكلة، لأنهما إن كانا عربيين أو أعجميين ففيهما سببا منع الصرف: أما التعريف ووزن الفعل وأما التعريف والعجمة. ولعله قصد الازدواج فصرفهما لمصادفته أخواتهما منصرفات [ودا وسواغا ونسرا]، كما قرئ: (وضحاها) [٥] بالإمالة لوقوعه مع الممالات للازدواج "[٦] وهي عند العكبري نكرات ولذا صرفت[٧]. أما الزجاج فيرى أن "يغوث ويعوق لا ينصرفان لأنهما في وزن الفعل وهما معرفتان، والقراءة التي عليها القراء والمصحف ترك الصرف .... والذين صرفوا جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما الصرف إذ كان أصل الأسماء عندهم الصرف، أو جعلوها نكرة وإن كانا معرفتين، فكأنهم قالوا: ولا تذرون صنما من أصنامكم".[٨]

---

(١) – الزجاج : معاني القرآن ، ٥/٢٦٠ .
(٢) – الإنسان، ١٨ .
(٣) – الزجاج: معاني القرآن ، ٥/ ٢٦١ .
(٤) – نوح ، ٢٣ .
(٥) – الشمس، ١ .
(٦) – الزمخشري: الكشاف، ٤ ٦١٩.
(٧) – ينظر العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ٢/٢٧٠ .
(٨) – الزجاج : معاني القرآن، ٥/٢٣١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال في (وضحاها)[1] "وقرأ الأعمش وأصحابه ضحاها وقلاها وطحاها بالفتح، وقرأوا باقي السورة بالكسر، وقرأ الكسائي السورة كلها بالإمالة وقرأها أبو عمرو بن العلاء بين اللفظين.

وهذا الذي يسميه الناس الكسر ليس بكسر صحيح، يسميه الخليل وأبو عمرو بالإمالة، وإنما كسر من هذه الحروف ما كان منها من ذوات الياء ليدلوا على أن الشيء من ذوات الياء. ومن فتح ضحاها وتلاها وطحاها فلأنه من ذوات الواو، ومن كسر فلأن ذوات الواو كلها إذا رد الشيء إلى ما لم يسم فاعله انتقل إلى الياء، تقول قد تلي ودحي وطحي".[2]

ومما خرج على التعادل أيضا قوله تعالى: (كذبت ثمود بطغواها)[3] قال: وأصل (طغواها) طغيها وفعلى إذا كانت من ذوات الياء أبدلت في الاسم واوا ليفصل بين الاسم والصفة".[4]

وبعد، فلعل هذه الوريقات بما فيها من مسائل نحوية ولغوية تكشف عن سمة رئيسة من سمات العربية إذ تميل العربية إلى تخفيف ما يمكن أن يعد ثقيلا من ألفاظها، وتثقيل ما يمكن أن يعد خفيفا، بإعطاء الخفيف شيئا ثقيلا، والثقيل شيئا خفيفا؛ لتحقيق التعادل الذي يعد غاية من غايتها إذ يختفي التنافر والتباين بين ألفاظها، وهي سمة نستطيع بها أن نعلل كثيرا من التغييرات التي تصيب كثيرا من ألفاظ العربية، واختصاص لفظة أو مسألة بأمر ما دون غيرها، من خفة وثقل وكثرة استعمال وعدمه، وكثرة الدلالات وقلتها، وانتقال اللفظة من وضع إلى آخر.

---

(١) - الشمس، ١ .

(٢) - الزجاج: معاني القرآن، ٥/ ٣٣١ .

(٣) - الشمس، ١١ .

(٤) - الزجاج: معاني القرآن، ٥/٣٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد عززت توافر هذا التعادل في العربية بمسائل نحوية وأخرى لغوية يبدو فيها بينا واضحا، ومن المسائل النحوية اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب، لكون الفاعل أخف من المفعول واختصاص جمع المؤنث السالم بالكسرة، علامة للنصب؛ لتحقيق التعادل بينه وبين جمع المذكر السالم الذي فتحت نونه، والمضارع بالجزم والاسم بالجر؛ لكون الفعل أثقل من الاسم، والممنوع من الصرف الذي يعد أثقل من المصروف؛ ولذلك أعطي الحركة الخفيفة من حيث جره بالفتحة وعدم تنوينه، وهما أمران قد اختص بهما المصروف.

ومن المسائل النحوية الأخرى التي يبدو فيها المصير إلى تحقيق التعادل بينا، المبني على الضم أو الفتح من حيث كونه مستثقلا بالإضافة إلى المعرب، ولذلك خففت بالبناء على الضم أو الفتح أو الكسر أو غيرها من الأسماء والظروف أو اسم لا النافية للجنس، إذ اختصت بالبناء على الفتح لثقلها زيادة على ما يمكن أن يعد من أسباب البناء عند النحويين من الشبه بالحرف وضعيا أو معنويا أو افتقاريا أو غيرها...ومن المسائل أيضا اختصاص تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لخفته، واختصاص تاء المتكلم بالضم، وتاء المخاطب بالفتح لثقله، وحروف المضارعة في الثلاثي بالفتح وفي الرباعي بالضم لخفته زيادة على تحقيق أمن اللبس، ولام الابتداء بالفتح ولام الجر بالكسر.

ومنها إعراب المضارع وعدم تنوينه لثقله وخفة الاسم، ومنها تأنيث العدد مع المذكر، وتذكيره مع المؤنث لكون المؤنث أثقل من المذكر.

وهكذا يتضح لنا أن التعادل قد استخدم في تخريج بعض المسائل والشواهد والألفاظ العربية، وعبر عنه النحاة تارة بالتغليب وتارة بالتناسب، وتارة بالإتباع، ويتراءى لي أنها تشير إلى المعنى نفسه، وإن ما ذكرناه مما خرج على التناسب والتعادل إنما هو للتمثيل على ما خرج على هذا الباب النحوي وليس حصر ما خرج، فتواليف النحو تتضمن ما ليس بقليل مما خرج على أساس هذا الباب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: اللهجات العربية

اللهجة في اللغة :

اللهجة في اللغة: "اللسان، أو طرفه، واللهجة: جرس الكلام. والفتح أعلى ويقـــال: فلان فصيح اللهجة واللهجة، وهي لغته التي جبل عليها فاعتادها ونشأ عليها". (١)

اللهجة في الاصطلاح :

يعرف اللغويون اللهجة أنها: "طائفة من المميزات اللغوية ذات نظام صوتي خـاص تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه المميزات جميع أفراد تلك البيئة، وهذه البيئة قســم من بيئة أعم وأشمل تنتظم لهجات عدة وهي متميزة الواحدة عن الأخرى بظواهرها اللغويـة، ولكنها تأتلف فيما بينها بظواهر لغوية تيسر اتصال أفراد هذه البيئات ببعضهم، وفهم ما يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات ".(٢)

وقد كانت اللهجة قديما يعبر عنها باللغة، فاللغة عند القدماء هي اللهجة وقـد شـاع اصطلاح لغة عندهم، وأهمل اصطلاح لهجة، مما هيأ لاصطلاح اللغـة أن يتطـور دلاليـا ليصبح دالا على اللغة العربية الفصيحة بلهجاتها المختلفة كافة، ومما استعمل ليرادف لهجـة كذلك لفظ لحن، فاللحن واللهجة واللغة عند القدماء كانت ذات دلالات اصطلاحية واحدة، فإذا قيل لغة بلحارث بن كعب فيعني ذلك لهجة تلك القبيلة أو لحنها .

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، مادة (لهج) .

(٢) – المطلبي، غالب فاضل: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحريـة للطباعـة – بغـداد . [د.ط] – ١٩٧٨م، ٢٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولا نريد أن نتكلم على اللهجات العربية على المستوى اللغوي وإنما سنتحدث عن اللهجات العربية على المستوى النحوي؛ لأن هذا هو موضوع بحثنا الرئيسي، وما خرج مما ورد في التراث العربي الأصيل الذي يعود إلى عصر الاحتجاج وحسب ما نص عليه النحاة القدماء، وأعني ما ورد من ذلك في التواليف التي تعد في عرف الباحثين المعاصرين مصادر منها ينهلون معارفهم وإليها يرجعون إذا عز عليهم شيء .

ومما خرج على اللهجات العربية قوله عز وجل: (قالوا إن هذان لساحران) [٢] فقد جاء اسم الإشارة مرفوعا بالألف، وهو في موضع نصب اسم "إن" على قراءة من قرأ الحرف المشبه مشدد، وهذه القراءة تصطدم بالقاعدة النحوية المشهورة التي توجب نصب الاسم إذا كان مسبوقا بـ "إن" أو إحدى أخواتها ولهذا خرجها النحاة .

ذهب جمع غفير من النحاة إلى أن الآية الكريمة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب وغيرها من القبائل العربية التي تلتزم الألف في المثنى في جميع أحوالها، في الخفض والرفع والنصب، فحكى أبو عبيده عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤساء الرواة، "أنها لغة لكنانة، يجعلون الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان،... وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة بلحارث بن كعب". [٣] ورأى الزجاج أن "إن" قد وقعت موقع "نعم" وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى "هذان لهما ساحران"، وهذا ما اختاره وذكر أن ما يلي هذا الرأي في الجودة هو مذهب بني كنانة، لأن حق الألف أن تدل على الاثنين، وكان حقها ألا تتغير كما لم تتغير ألفا رحى وعصى، أي بعامل معاملة المقصور، ولكن كان نقلها إلى الياء في النصب والخفض أبين وأفضل للتمييز

---

(١) – المطلبي، غالب فاضل: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية للطباعة – بغداد . [د.ط] – ١٩٧٨م، ٢٩ .

(٢) – طه، ٦٣ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٣ /٣٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بين المرفوع والمنصوب والمجرور[1]. ويجب علينا ألا ننسى أن هذه اللغة ليست لغة شاذة أو نادرة خاصة بقبيلة عربية واحدة، وإنما نسبها الأئمة اللغويون إلى كثير من القبائل العربية أذكر منهم بني الحارث، ابن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم، ومراد، وعذرة، وقبائل من ربيعة[2]. واجتماع هذه القبائل العربية يقوي هذه اللغة، كما يقوي هذا التوجيه والتخريج الذي لجأ إليه القسم الأعظم من النحاة .

ومما خرج على اللهجات العربية قوله تعالى: (ثم عموا وصموا كثير منهم) [3]، فقد اسند الفعلان إلى الفاعل الظاهر (كثير)، واتصلت بهما الواو التي هي علامة للجمع على لغة أكلوني البراغيث. فقد أجاز فريق من النحاة جعل الواو في (عموا وصموا)، حرفا جيء به للدلالة على أنه علامة للجمع، وأعربوا كلمة (كثير) فاعلا، ورفضوا تأويل النحاة للآية [4] على جعل (كثير) بدلا من الواو في (عموا وصموا)، أو إن (كثير) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: العمي والصم كثير، أو أن (كثير) مبتدأ مؤخر وجملة (ثم عموا وصموا) خبر مقدم، التقدير "وكثير منهم عموا وصموا"؛ لأنهم يثبتون صحة لغة بلحارث بن كعب وطيء وأزد شنوءة، تلك اللغة التي تجيز اتصال الفعل المسند إلى الاسم الظاهر بعلامة التثنية أو الجمع، فيقال عندهم قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقد وجهوا الآية الكريمة هذا التوجيه بالاعتماد على ما ورد في القرآن الكريم، وما ورد من كلام رسول الله، وكلام العرب والوجه الذي يختاره الزجاج هو خبر ابتداء محذوف، المعنى ذوو العمى والصم كثير منهم. [5]

---

(١) - ينظر المصدر السابق، ٣/٣٦٣- ٣٦٤ .

(٢) - ينظر أبو حيان: البحر المحيط، ٦/٢٥٥ .

(٣) - المائدة، ٧١ .

(٤) - ينظر سيبويه: الكتاب، ٢/٤١ . والأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد [٥٧٧هـ]: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – مصر . [د.ط] – ١٩٨٠م، ١/٣٠٢ .

(٥) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/ ١٩٦- ١٩٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والرأي الراجح عندي توجيه الآية على اللهجات العربية لغة بلحارث بن كعب وطيء وأزد شنوءة؛ لأنها لغة صحيحة فصيحة وردت في القرآن الكريم. ومما جاء في القرآن الكريم هذه الآية وقوله سبحانه وتعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) [1]، وما جاء في الحديث النبوي الشريف ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم- قال: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.."[2]، وغيرها من الشواهد الشعرية المنثورة في التواليف النحوية[3]، إضافة أنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ما دامت كلتاهما عربية صحيحة.

ومما خرج على اللهجات أيضاً قوله عز وجل: (ما هذا بشرا)[4]، فسيبويه، والخليل وجميع النحويين يزعمون أن (بشرا) منصوب خبر ما، ويجعلونه بمنزلة ليس و(ما) معناها معنى ليس في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغة القدمى الجيدة. وزعم بعضهم أن الرفع في قوله تعالى: (ما هذا بشرا) أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأن كتاب الله ولغة رسوله أقوى الأشياء، وأقوى اللغات. ولغة بني تميم (ما هذا بشر)، ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة. والدليل على ذلك إجماعهم على: (ما هن أمهاتهم)، وما قرأ أحد (ما هن أمهاتهم)".[5]

---

(١) - الأنبياء، ٣ .

(٢) - مسلم بن الحجاج [٢٦١هـ]: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار التراث العربي - بيروت . [د.ط - د.ت]، ٤٣٩/١، كتاب المساجد ، رقم الحديث [٢١٠ - ٢١١].

(٣) - الأشموني، نور الدين أبو الحسن بن محمد [٩٠٠هـ]: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - مصر . الطبعة الثالثة -١٩٧٠م، ١٠٨/٢ - ١١١ .

(٤) - يوسف، ٣١ .

(٥) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٠٧/٣ - ١٠٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر ابن هشام أن عاصم بن أبي النجود الكوفي [١٢٧هـ] وهو أحد القراء السبعة رفع (أمهاتهم) على لغة تميم بقوله: "وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية ".(١)

وأما الكوفيون فيجزمون (بشرا) على أنها منصوبة بنزع الخافض – وليس على لهجة قريش، لأنهم يرون أن "ما" في لغة الحجاز لا تعمل في الخبر، لأنه حرف غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، فأصل الكلام عندهم ما هذا ببشر، فلما سقطت الباء انتصب الاسم. قال الفراء: "لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا – أعني بذلك (ما هذا بشر)، وقوله: (ما هن أمهاتهم) وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية ".(٢)

وكذلك قل الكلام نفسه بالنسبة لرأي ابن شقير في هذه المسألة فيرى أن "بشرا" منصوبة على نزع الخافض، فيقول: "وذهب الكوفيون إلى أن خبر "ما" في قولك ما زيد قائما ليس منتصبا بـ "ما" وإنما هو منصوب بإسقاط الخافض وهو الباء، لأن أصله "ما زيد بقائم"، فلما سقطت الباء انتصب الاسم، وهذا غير مرضي لأن الخافض أوصل الفعل أو ما في معناه إلى المجرور فنصبه، فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ".(٣)

وحاصل كلام الكوفيين كما ذكره الأنباري أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ... وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بـ"ليس" من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف، فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت "ليس"؛ لأن "ليس" فعل، و"ما" حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بـ"ما"

---

(١) – ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٩٩ .

(٢) – الفراء: معاني القرآن ، ٢ / ٤٢ .

(٣) – ابن شقير، أحمد بن الحسن (٣١٧هـ): المحلى وجوه النصب، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة– بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٧م، ٦٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض، لأن الأصل "ما زيد بقائم" فلما حذف حوف الخفض وجب أن يكون منصوبا".[1]

والرأي الراجح عندي أن اللغة التميمية في "ما" هي أقوى قياسا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا. وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ"هل" في دخولها على الكلام مباشرة على كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ؛ كما أن "هل" كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل. وأيضا فمتى رابك في الحجازية ريبا من تقديم خبر، أو نقض النفي نزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على منع، وإن كثرت في النظم والنثر .

ومما خرج على اللهجات أيضا قوله تعالى: (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك)[2]، اتفق أبو عمر، وعاصم والأعمش وحمزة على إسكان الهاء من (يؤده)[3]، وكذلك ما أشبه هذا القرآن نحو: (نصله جهنم) [4]، و(نؤته منها) [5] إلا حرفا حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو أنه كسر في (ألقيه إليهم) وقد فصل بين هذا الحرف وسائر الحروف التي جزمها ".[6] وكان حقها أن تتحرك بحسب حركة ما قبلها وتسكينه خلاف القاعدة. ويرى الزجاج، أن الحكاية عن أبي عمرو فيه وفي غيره فغلط. كان أبو عمرو يختلس الحركة... وحكى سيبويه عنه – وهو في هذا أضبط من غيره – أنه كان يكسر كسرا خفيا، وأما نافع وقراء أهل المدينة فأشبعوا هذه الحروف فكسروا وأثبتوا الياءات مثل (يؤده

---

(١)الأنباري: الأنصاف، ١/٦٥ .

(٢) – آل عمران، ٧٥ .

(٣) – ينظر ابن الجزري: النشر، ١/٣٠٥ .

(٤) – النساء، ١١٥ .

(٥) – الشورى، ٢٠ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن ، ١/٤٣١ – ٤٣٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إليك) وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلط بين لا ينبغي أن يقرأ به لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ولا تسكن في الوصل إنما تسكن في الوقف ".[1]

وذهب الكسائي والأخفش وأبو زكريا الفراء والطبري إلى أن تسكين الهاء في "يؤده" لغة لبعض القبائل العربية، فقد روى الكسائي عن بني عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك وأنهم يسكنونها أيضا. [2]

ويترجح عندي في هذه الآية هذا الرأي، والأدلة التي اعتمد عليها في الترجيح تشمل السماع والقياس؛ فأما السماع فقد وردت آيات كثيرة قرئت فيها هاء الكناية بالتسكين فقد ذكر ابن الجزري أن الهاء جاءت ساكنة في اثني عشر حرفا في عشرين موضعا . [3]

أما من جهة القياس فإنني استشهد بكلام مكي بن أبي طالب حين قال في الكشف: "وحجة القراءة بالإسكان أن من العرب من يسكن هذه الكناية إذا تحرك ما قبلها، فيقولون: ضربته ضربا شديدا، يحذفون صلتها ويسكنون، كما يفعلون بميم الجمع في "أنتم وعليكم"، محذوف صلتها ويسكنونها وهو الأكثر في الميم، فالهاء إضمار، والميم إضمار فجريا مجرى واحدا. فإذا حسن حذف ما هو أصل فحذف ما هو غير أصل أقوى،لكن ترك الحذف في الهاء هو المستعمل الفاشي".[4]

ومما خرج أيضا على اللهجات قوله تعالى: (يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه)[5]، فالذي يختاره النحويون: يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه، بإثبات الياء، والذي في المصحف وعليه القراء القراءة بكسر التاء من غير الياء، وهذيل تستعمل حذف هذه الياءات كثيرا، وقد ذكر سيبويه والخليل أن العرب تقول لا أدر، فتحذف الياء وتجتزي بالكسر، لكثرة الاستعمال.

---

(١) – المصدر السابق ، ٤٣٢/١ .

(٢) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط، ٥٠٢/٨ .

(٣) – ابن الجزري : النشر، ٣٠٥/١ .

(٤) – القيسي: الكشف، ٣٤٩/١ – ٣٥٠ .

(٥) – هود، ١٠٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأجود في النحو إثبات الياء والذي أراه إتباع المصحف مع إجماع القراء، لأن القراءة سنة، وقد جاء مثله في كلام العرب"[1] ، وقال الزمخشري: "وحذف الياء والاجتزاز عنها بالكسر كثير في لغة هذيل[2]، فهذيل تحذف ياء المتكلم في كلامها وكل قراءة في الكتاب الكريم بحذف الياء فهي لغة هذيل[3]. وإن أثبتت فهي لغة قريش وهي الأقيس عند سيبويه يقول: "وتركها في الوقف أكثر، لأنها ياء لا يلحقها التنوين على كل حال، فشبهوها بياء "ماضي" لأنها ياء بعد كسرة،... وقد قرأ أبو عمرو (فيقول ربي أكرمن) [4] (وربي أهانن) [5]، على الوقف".[6]

وحذف ياء المتكلم لهجة غير مقصورة على لهجة هذيل، وإنما هي لهجة أهل القصيم فهي مازالت شائعة هناك ويتكلم بها إلى الآن فيقولون: (عطن) أي (أعطني) و(سقان) أي (أسقاني) ونحو ذلك. [7]

ومما خرج على اللهجات العربية قوله تعالى: (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) [8]، فكسر الهاء وضمها جائزان في (أنسانيه) و(أن أذكره) بدل من "الهاء لاشتمال الذكر على الهاء في المعنى، والمعنى وما أنساني أن أذكره إلا الشيطان"[9]، والذي عليه القرآن أن يكون (أنسانيه) بكسر الهاء إلا أنها جاءت في الآية مضمومة، قال أبو علي الفارسي:" فإذا كان ما قبل الهاء متحركا وكانت الحركة كسرة كسرت الهاء ووصلت بياء في اللفظ

---

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ٣/٧٧ .

(٢) – الزمخشري: الكشاف، ٤/٤٢٩ .

(٣)– آل غنيم، صالحة راشد: اللهجات العربية في الكتاب، جدة – دار المدني، ١٩٨٥م، ٣٧١ .

(٤)– الفجر، ١٥ .

(٥) – الفجر، ١٥ .

(٦)– سيبويه: الكتاب، ٤/١٨٥ – ١٨٦ .

(٧) – ينظر آل غنيم، صالحة راشد: اللهجات العربية في الكتاب، دار المدني – جدة– السعودية . ١٩٨٥م، ٣٧٢ .

(٨)– الكهف، ٦٣ .

(٩)– الزجاج: معاني القرآن، ٣ / ٣٠٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كقوله:(وأمهي)[1] و(صاحبتهي) [2] فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة أو فتحة ضمت الهاء ووصلت الهاء بالواو، فمثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالضمة قوله تعالى: (فإن الله يعلمهو) [3]، (فهو يخلفهو) [4]...وكذلك مذهب أبي عمرو وعاصم إلا في قوله: (وما أنسانيه إلا الشيطان) فإن أبا بكر بن عياش وحفصا اختلفا فيه عن عاصم فروى أبو بكر عن عاصم: (وما أنسانيه) بكسر الهاء من غير بلوغ ياء ومثله (بما عاهد عليه الله) [5] و (يخلد فيه مهانا) [6] وروى عن حفص (وأنسانيه) بضم الهاء من غير واو وكذلك اختلفا في قوله: (بما عاهد عليه الله) فضم حفص الهاء وكسرها أبو بكر في سائر القرآن ... قال أبو حاتم والضم لغة مشهورة وليس بعد الضم واو في اللفظ ".[7]

ويعبر اللغويون عن ظاهرة كسر ضمير الغائبين مفردا ومجموعا بالوهم ويعزون هذه اللهجة إلى بني كلب، ولا يشترطون أن يسبق الضمير بالكسرة أو ياء بل يسوقون الباب على وتيرة واحدة. [8]

ومنه قوله تعالى: (صراط الذين أنعمت عليهم) [9]، فلك في عليهم ضم الهاء وكسرها فتقول: "عليهم وعليهم" وعلى هاتين اللغتين معظم القراء، ويجوز عليهم بالواو.

---

(١)- عبس، ٣٥ .

(٢)- عبس، ٣٥ .

(٣)- البقرة، ٢٧٠ .

(٤)- البقرة، ٢٧٠ .

(٥)- الفتح، ١٠ .

(٦)- الفرقان، ٦٩ .

(٧) - الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ): الحجة على القراءات السبع, تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب . الطبعة الثانية - ١٩٨٣م، ١/١٣١- ١٣٢ .

(٨) - ينظر عبد التواب، رمضان: فصول في اللغة العربية، دار المسلم للطباعة والنشر - الجيزة - مصر . (د.ط) - ١٩٧٩م، ١٣٣ - ١٣٤ .

(٩) - الفاتحة ، ٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأصل في هذه الهاء في قولك: ضربتهو يا فتى ومررت بهو يا فتى – أن يتكلم بـــها فـــي الوصل بواو أي تمد في النطق، فإذا وقفت قلت ضربته ومررت به بالإسكان .

وزعم سيبويه "أن الواو زيدت على الهاء في المذكر كما زيدت الألف في المؤنث في قولك: ضربتها ومررت بها، ليستوي المذكر والمؤنث في باب الزيادة"[1]، والقول فـــي هذه الواو عند أصحاب سيبويه والخليل أنها إنما زيدت لخفاء الهاء وذلك أن الهاء تخرج من أقصى الحلق، والواو بعد الهاء أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زيدت، وتســـقط فـــي الوقف، كما تسقط الضمة والكسرة في قولك: أتاني زيد، ومررت بزيد، إلا أنها واو وصـــل. أي زيدت ووصلت بالكلمة وليست منها, فلا تثبت لئلا يلتبس الوصل بالأصل فـــإذا قلـــت: مررت بهو يا فتى إن شئت قلت: مررت بهي فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، أعني البـــاء المنكسرة، فإن قال قائل: بين الكسرة والواو هاء قيل الهاء ليست بحـــاجز حصيـــن، فكـــأن الكسرة تلي الواو، ولو كانت الهاء حاجزا حصينا ما زيدت الواو عليها. وقد قرىء (فخســفنا بهي وبدارهي الأرض) [2]، وبهو وبدارهو الأرض، من قراءة أهل الحجاز، فإن قلت: فـــلان عليه مال، فلك فيه أربعة أوجه: إن شئت كسرت الهاء أي بدون ياء، وإن شئت أثبت اليـــاء، وكذلك في الضم إن شئت ضممت الهاء، وإن شئت أثبت الواو، فقلت عليه وعليهي، وعليـــه وعليهو. والقراءة بالكسر بغير باء في عليه وهي أجود هذه الأربعة.

فمن قال عليه مال بالضم فالأصل فيه عليهو مال، ولكن حذف لسكونها وســـكون الياء واجتماع ثلاثة أحرف متجانسة، وترك الضمة لتدل على الواو، ومن قال عليهو فإنمـــا أثبت الواو على الأصل، ويجعل الهاء حاجزا، وهذا أضعف الوجوه لأن الهاء ليست بحـــاجز حصين، ومن قال: عليه مال فإنما قدر عليهي مال فالحجة في إثبات الياء كالحجة في إثبـــات الواو ألا ترى أن عليهي مال أجود من عليهو مال. وأجود اللغات مما في القرآن وهو قولـــه

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١/ ٥٠ .

(٢) – القصص، ٨١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(عليه قائما) [1]، والذي يليه في الجودة عليه مال بالضم، ثم يلي هذا عليهي ثم عليهو بإثبات الواو وهي أردى الأربعة .

"فأما قولهم (عليهم) فأصل الهاء فيما وصفنا أن تكون بها ضمة، إلا أن الواو قد سقطت، وإنما تكسر الهاء للياء التي قبلها، وإنما يكون ما قبل ميم الإضمار مضموما، فإنما أتت هذه الضمة لميم الإضمار، وقلبت كسرة للياء"[2]. أي ما قبل ميم الإضمار يكون مضموما، ولكن كسرت الهاء لتناسب الياء التي قبلها لأن الهاء حرف حلقي ضعيف، ولم يأت هذا الكسر في عليكم لان الكاف حرف قوي. وإنما كثر "عليهم" في القرآن و"عليهم" ولم يكثر "عليهي" و"عليهمو" لأن الضمة التي على الهاء من "عليهم" للميم، فهي أقوى في الثبوت، ألا ترى أن هذه الضمة تأتي على الميم في كل ما لحقته الميم، نحو عليكم، بكم، ومنكم، ولا يجوز في عليكم: "عليكم" بكسر الكاف لأن الكاف حاجز حصين بين الياء والميم، فلا تقلب كسرة، وقد روي عن بعض العرب: "عليكم" و"بكم" بكسر الكاف. ولا يلتفت إلى هذه الرواية، "وأنشد الحطيئة جرول بن أوس :

وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر ردوا بعض أحلامكم ردوا

بكسر الكاف وهذه لغة شاذة، والرواية الصحيحة: فضل أحلامكم، وعلى الشذوذ أنشد ذلك سيبويه".[3]

فأما "عليهمو" فأصل الجمع أن يكون بواو، ولكن الميم استغنى بها عن الواو، والواو تثقل على ألسنتهم، حتى أنه ليس في أسمائهم اسم آخره واو قبلها حركة، فلذلك حذفت

---

(١) – آل عمران، ٧٥ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ١/٥١ – ٥٢ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ١/٥٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الواو، "فأما من قرأ "عليهمو ولا الضالين" فقليل، ولا ينبغي أن يقرأ إلا بالكثير وإن قرأ به قوم فإنه أقل من الحذف بكثير في لغة العرب".(١)

ومما خرج على اللهجات العربية قوله تعالى: (لا تعدوا في السبت) (٢)، فقد روي عن نافع إسكان العين وتشديد الدال قال ابن خالويه: "وهو قبيح، لجمعه بين ساكنين أحدهما بحرف مد أو لين في كلمة واحدة. والحجة له: أنه أسكن وهو يريد الحركة، وذلك من لغة عبد القيس لأنهم يريدون فيه الإسكان. فعلى ذلك أسكن نافع وهو ينوي الحركة". (٣)

ومنه أيضا قوله عز وجل: (بما أنزل إليك)(٤)، إن شئت خففت الهمزة في (أنزل)، وكذلك في قوله "ألئك" وهذه لغة غير أهل الحجاز، فأما أهل الحجاز فيخففون الهمزة بين الواو والهمزة، قال سيبويه: "وإنما فعل بالهمزة ذلك دون سائر الحروف لأنها بعد مخرجها ولأنها نبرة في الصدر. وهي أبعد الحروف مخرجا، وأما "إليك وإليهم وعليك وعليهم"، فالأصل في هذا "إلاك وعلاك، وإلاهم وعلاهم" كما تقول إلى زيد وعلى إخوتك، إلا أن الألف غيرت مع المضمر فأبدلت ياء ليفصل بين الألف التي في آخر المتمكنة وبين الألف التي في أواخر غير المتمكنة التي الإضافة لازمة لها، ألا ترى أن إلى وعلى ولدى لا تنفرد من الإضافة، ولذلك قالت العرب في كلا في حال النصب والجر: رأيت كليهما، وكليكما، ومررت بكليهما وكليكما، ففصلت بين الإضافة إلى المظهر والمضمر لما كان "كلا" لا ينفرد ولا يكون كلاما إلا بالإضافة . (٥)

---

(١) – المصدر السابق ، ٥٢/١ ، ٥٣ ، وينظر، ٦٩/١ .

(٢) – النساء ، ١٥٤ .

(٣) – ابن خالويه، الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ): الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – القاهرة – مصر . الطبعة الثانية – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، ١٢٨ .

(٤) – البقرة ،٤ .

(٥) – ينظر الزجاج : معاني القرآن ، ١/ ٧٣ – ٧٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما قوله تعالى: (أأنذرتهم) [1] فزعم سيبويه أن من العرب من يحقق الهمزة، ولا يجمع بين الهمزتين وإن كانتا من كلمتين، فأما أهل الحجاز فلا يحققون واحدة منهما، وأما بعض القراء فيجمعون في القراءة بينهما، فيقرأون (أأنذرتهم) وكثير من القراء يخفف إحداهما، وزعم سيبويه أن الخليل كان يرى تخفيف الثانية فيقول: (أأنذرتهم) فيجعل الثانية بين الهمزة والألف، ولا يجعلها ألفا خالصة، ومن جعلها ألفا خالصة فقد أخطأ من جهتين: إحداهما أنه جمع بين ساكنين والأخرى أنه أبدل من همزة متحركة قبلها حركة ألفا، والحركة الفتح، وإنما حق الهمزة إذا حركت وانفتح ما قبلها: أن تجعل بين بين، أعني بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فتقول في سأل: سال، وفي رؤوف: رووف، وفي بئس بيس "بين بين" وهذا في الحكم واحد وإنما تحكمه المشافهة. [2]

وكان غير الخليل يجيز في مثل قوله تعالى: (فقد جاء أشراطها) [3]، تخفيف الأولى، وزعم سيبويه أن جماعة من العرب يقرؤون: فقد جاء أشراطها يحققون الثانية ويخففون الأولى، وهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء وأما الخليل فيقول بتحقيق الأولى فيقول: (فقد جاء اشراطها)، قال الخليل "وإنما اخترت تخفيف الثانية لإجماع الناس بدل الثانية في قولك آدم، وآخر، لأن الأصل في آدم: أأدم، وفي آخر: أأخر. وقول الخليل أقيس، وقول أبي عمرو جيد أيضا .

قال أبو إسحاق: "الهمزة التي للاستفهام ألف مبتدأة: ولا يمكن تخفيف الهمزة المبتدأة، ولكن إن ألقي همزة ألف الاستفهام على سكون الميم من عليهم فقلت "عليهم أنذرتهم" جاز. ولكن لم يقرأ به أحد، والهمزتان في قوله: (فقد جاء أشراطها). همزتان في وسط الكلمة ويمكن تخفيف الأولى. فأما من خفف الهمزة الأولى في قوله: (أأنذرتهم) فإنه طرحها

---

(١) – البقرة، ٦ .

(٢) – ينظر الزجاج : معاني القرآن ، ١/ ٧٥ –٧٦ .

(٣) – القتال ، ١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البتة وألقى حركتها على الميم، ولا أعلم أحدا قرأ بها والواجب على لغة أهل الحجاز أن يكون "عليهم أنذرتهم" فيفتح الميم، ويجعل الهمزة الثانية بين بين. وعلى هذا مذهب جميع أهل الحجاز".[1]

فأما الهمزتان إذا كانتا مكسورتين نحو قوله تعالى: (على البغاء إن أردن تحصنا)[2] وإذا كانتا مضمومتين نحو قوله: (أولياء أولئك) [3] فإن أبا عمرو يخفف الهمزة الأولى فيهما، فيقول: (على البغا إن أردن) و (أوليا أولئك) فيجعل الهمزة الأولى من البغاء بين الهمزة والياء، ويكسرها"، فيجعل الهمزة الأولى في قولك أولياء أولئك الأولى بين الواو والهمزة ويضمها .

وحكى أبو عبيدة أن أبا عمرو كان يجعل مكان الهمزة الأولى كسرة في (البغاء إن) وضمة في (أولياء أولئك) [4]. وهذا محال، لأن الهمزة إذا سقطت وأبدلت كسرة أو ضمة، بقيت الحركتان في غير حرف، وهذا محال لأن الحركة لا تكون في غير محرك .

وجملة ما يقول النحويون في المسألة في مثل قوله: (على البغاء إن) أو (أولياء أولئك) ثلاثة أقوال على لغة غير أهل الحجاز. فأحد هذه الثلاثة وهو مذهب سيبويه والخليل: أن يجعل مكان الهمزة الثانية همزة بين بين، فإذا كان مضموما جعل الهمزة بين الواو والهمزة، فقال: أولياء أولئك، وإذا كان مكسورا جعل الهمزة بين الياء والهمزة، فقال: على البغاءين. وأما أبو عمرو فقرأ على ما ذكرناه وأما أبي إسحق، ومذهبه مذهب جماعة من القراء؛ فيجمع بين الهمزتين، فيقرأ (أولياء أولئك) و(على البغاء إن أردن) بتحقيق الهمزتين.

---

(١) - ينظر الزجاج : معاني القرآن ، ١ / ٧٨ – ٧٩ .

(٢) – النور ، ٣٣ .

(٣) – الأحقاف ، ٣٢ .

(٤) - ينظر الزجاج : معاني القرآن ، ١ / ٧٨ – ٧٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما اختلاف الهمزتين نحو (السفهاءُ ألا) فأكثر القراء على مذهب ابن أبى إسحق، وأما أبو عمرو فيحقق الهمزة الثانية في رواية سيبويه، ويخفف الأولى فيجعلها بين الواو والهمزة، فيقول (السفهاءُ ألا) بين بين، ويقول: من في السماي أنْ، فيحقق الثانية، وأما سيبويه والخليل فيقولان "السفهاءُ" ولا يجعلون الهمزة الثانية واواً خالصة، وفي قوله: (من السماءيَن) ياء خالصة مفتوحة. وهذا جميع ما في هذا الباب .

ومما خرج على اللهجات قوله عز وجل: (أولَ كَافر به) [1]، فاللغة العليا والقدمى الفتح؛ أي بغير إمالة في الكاف وهي لغة أهل الحجاز والإمالة في الكاف أيضاً رأي جيد في اللغة لأن فاعلاً إذا سلم من حروف الإطباق والحروف المستعلية كانت الإمالة فيه سائغة إلا في لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة بني تميم وغيرهم من العرب، ولسان الناس الذين هم بالعراق جار على لفظ الإمالة، فالعرب تقول: هذا عابد وهو عابد، الأولى بفتح صريح والثانية بالإمالة، فيكسرون ما بعدها إلا أن تدخل حروف الإطباق وهي: "الطاء والظاء والصاد والضاد"، لا يجوز في قولك فلان ظالم: ظالم ممال، ولا في طالب: طالب ممال، ولا في صابر: صابر ممال، ولا في ضابط: ضابط ممال، وكذلك حروف الاستعلاء وهي: "الخاء والغين، والقاف، فلا يجوز في غافل: غافل ممال، ولا في خادم: خادم ممال، ولا في قاهر ممال. [2]

ومنه قوله عز وجل: (ولما جاءَهُم كتاب من عند الله مصدقٌ لما معهم)[3]"تقرأ (جاءهم) بفتح الجيم والتفخيم، وهي لغة أهل الحجاز، وهي اللغة العليا القدمى، والإمالة إلى الكسر لغة بني تميم وكثير من العرب. ووجهها أنها الأصل من ذوات الياء فأميلت لتدل على

---

(١) – البقرة ، ٤١ .

(٢) – ينظر الزجاج : معاني القرآن ، ١ / ١٢٣ – ١٢٤ .

(٣) – البقرة ، ٨٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك"[1]، فالذي يميل إلى الكسر يدل على أن الفعل من ذوات الياء، والذي يفتح فلأن الياء قد انقلبت صورتها إلى الألف وفي الألف حظها من الفتح. وكل مصيب .

وباب الإمالة يطول شرحه إلا أن في هذا الموضع هو المقصود وقدر الحاجة.

ومما خرج على اللهجات ورود ضمير المتكلم الواحد (أنا) بالمد والقصر وبمد الألف المقصورة. أما مد الألف الأولى من (أنا) فهي لغة قضاعة فنقول: (آنا خير منك) [2]، وأما أهل الحجاز فيقولون (أنا خير منك) بحذف الألف، وهو أصل أنا كما قيل. وقراءة نافع وهو من القراء السبعة – من أول القرآن إلى آخره – بمد الألف في (أنا) ومنه قول الشاعر حميد بن بجدل :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما

وكذلك قول العذيل بن الفرخ :

أنا عدل الظلام لمن يعاني أنا العدل المبين فاعرفوني[3]

وبعض العرب يقولون (أن) فيقولون: أن قلت ذاك، فيسكن النون مثل: "من وكم" فإن قرىء القرآن بالمد فهي لهجة للعرب، وإن قرىء بالقصر فهي لغة أهل الحجاز، وإن قوىء بالهمزة أو الألف الأولى فهي على لهجة قضاعة، وإن سكنت فهي كذلك على قول بعض العرب. وقل الشيء نفسه بالنسبة للضمير (هو) فبعض أهل اليمن يشددون الواو فيقولون (هو ظريف)، وقوم آخرون سكنوها وقالوا هو زيد. [4]

---

(١)- الزجاج : معاني القرآن ، ١ / ١٧٠ وينظر ١ / ٣٨٦ – ٣٨٧ .

(٢)- ينظر المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وآخرون . المجمع العلمي العراقي – بغداد – العراق . [د.ط] – ١٩٨٧م.، ٥٣٩ .

(٣)- ينظر المصدر السابق ، ٥٣٩ – ٥٤٠ .

(٤)- ينظر المصدر السابق ، ٥٤٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما خرج أيضا على اللهجات قوله تعالى: (إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) [1]، فقوله تعالى: (لا يضركم) الأجود فيه الضم لالتقاء الساكنين، فالأصل لا يضررركم، ولكن كثيرا من القراء والعرب يدغم في موضع الجزم، وأهل الحجاز يظهرون التضعيف، وهذه الآية جاءت فيها اللغتان جميعا فقوله تعالى: (أن يمسسكم) على لغة أهل الحجاز، وقوله (لا يضركم) على لغة غيرهم من العرب، وكلا الوجهين حسن، ويجوز "لا يضركم" و "لا يضركم" فمن فتح فلأن الفتح خفيف مستعمل في التقاء الساكنين في التضعيف، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين. [2]

ومنها قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه) [3]، ففيها من العربية ثلاثة أوجه، من يرتدد، ومن يرتد بفتح الدال، ومن يرتد منكم بكسر الدال. "ولا يجوز في القراءة الكسر لأنه لم يرو أنه قرئ به، وأما "من يرتدد" فهو الأصل، لأن التضعيف إذا سكن الثاني من المضعفين ظهر التضعيف" [4]. فالأصل في التعبير "يرتدد" لأن الحرفين المتماثلين إذا أسكن ثانيهما لم يكن ثم مجال للإدغام، فيفك التضعيف. وقد ثبت عن نافع وأهل الشام "يرتدذ" بدالين، والأصل كما قلنا "يرتدد"، وأدغمت الدال الأولى في الثانية، وحركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين، قال أبو عبيدة: إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين"[5]، وأحسبه غلط، لأن اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد أكثر في الكلام من أن يحصى: شرد، ومدد، وقدد ، وجدد. [6] والكسر في قوله :(من يرتد) يجوز لالتقاء الساكنين لأنه أصل.

---

(١)- آل عمران ، ١٢٠ .

(٢) - الزجاج : معاني القرآن، ١ / ٤٦٤ – ٤٦٥ .

(٣) – المائدة ، ٥٤ .

(٤) - الزجاج : معاني القرآن ، ٢ / ١٨٢ .

(٥) – الزجاج: معاني القرآن، ٢ / ١٨٢ .

(٦) – المدد قطع الطين اليابس، القدد القطع جمع قدة، والجدد الطرق جمع جدة، ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/ ١٨٢.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ومنه قوله تعالى: (ومن يشاق ق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب) [1]، تقرأ يشـــاقق ويشاق جميعا، إلا أنها ههنا يشاقق، بإظهار التضعيف مع الجزم وهي لغة أهـــل الحجـاز، وغيرهم يدغم، فإذا أدغمت قلت: من يشاق زيدا أهنه، بفتح القـــاف، لأن القـــافين ســاكنتان فحركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين ولأن قبلها ألفا، وإن شئت كسرت فقلت يشاق زيـــدا، فكسرت القاف لأن أصل التقاء الساكنين الكسر. فإذا استقبلتها ألف ولام اخترت الكسر فقلت: (ومن يشاق الله). ولا أعلم أحدا قرأ بها". [2]

وهكذا يتضح لنا أن اللهجات العربية كثيرة ومتعددة وتختلف فيما بينها أحيانا وتأتلف أحيانا أخرى وقد ورد في متن اللغة ما ليس بقليل على كل لهجة منها فاستخدمت هذه اللهجة أو تلك في تخريج ما ورد من كلام لغة أهلها. لكن لابد من القول: إن اللغة العربية الفصيحة الموحدة وهي حصيلة لهجات مختلفة أسهمت فيها لهجة قريش بنصيب وافـــر إلـــى جـــانب اللهجات الأخرى, فكان لزاما على النحاة تخريج ما ورد من لهجات أخرى قد يتعارض فـــي ظاهره مع اللغة الموحدة وهكذا استخدمت اللهجات العربية كأساس لتخريج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) – الأنفال ، ٤٨ .

(٢) – الزجاج : معاني القرآن ، ٢ / ٤٠٥ .

رابعا: التوسع

التوسع في اللغة:

حدد المعجميون العرب أن: "وسعه يسعه تعني نقيض الضيق، ووسع بالضم وساعة فهو وسيع وأسيع: واسع، واتسع، كوسع. وسمع الكسائي الطريق يتسع، أرادوا يوتسع فأبدلوا الواو ألفا طلبا للخفة؛ ... ويتسع أكثر وأقيس, واستوسع الشيء وجده واسعا وأوسعه ووسعه: صيره واسعا، وقيل أوسع الرجل صار ذا سعة وغنى، ويقال: أوسع الله عليك أي أغناك، ورجل موسع، وتوسعوا في المجلس أي تفسحوا. والسعة: الغنى والرفاهية، ووسع عليه يسع سعة رفهه وأغناه. والتوسع خلاف التضييق. (١)

التوسع في الاصطلاح:

عد النحاة التوسع ضربا من الحذف(٢) وقد فرق ابن السراج بين التوسع والإضمار، فقال:" إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله -ويعني الإضمار أو حذف اسم أو حرف من الجملة كما سنذكر- أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على ما له في الإعراب".(٣)

وقد ذكر سيبويه التوسع تحت عنوان :" هذا الباب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"(٤). ومثل لذلك بقوله "صيد عليه يومان وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اختصر للتوسع، واستشهد لذلك بقوله

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، مادة [وسع] .

(٢) – ابن السراج: الأصول في علم النحو، ٢/٢٥٥ .

(٣) – المصدر السابق، ٢/٢٥٥ .

(٤) – سيبويه: الكتاب، ١/٢١١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعالى: (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها)[1] فاختصر وإنما يريد أهل القرية". [2]

وقد قرر النحاة أنه يجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي إلى واحد بلا خلاف[3]، وذهب جمهور النحاة إلى جواز الاتساع مع الفعل المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة [4]، ويرى ابن مالك الجواز مع المتعدي إلى اثنين، والمنع مع المتعدي إلى ثلاثة، لأنه ليس هناك فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل لتشبه المتسع فيه به. [5]

وأصاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع الفعل اللازم. ويذكر أبو حيان رأي النحاة في التوسع في كان وأخواتها فقال:" يبنى على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا لا تعمل فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز الاتساع معها لأنه يكثر المجاز فيها، لأنها إنما رفعت المبتدأ أو نصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدي إلى واحد فعملتا بالتشبيه وهو مجاز، فإذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا أيضا فيكثر المجاز فيمنع منه".[6]

ولا يتوسع كذلك في الظرف الذي عامله حرفا أو اسما جامدا بإجماع النحاة لأنه تشبيه بالمفعول به[7]؛ لأن الحرف والجامد لا يعملان في المفعول به . والتوسع في ظرف الزمان مطرد وفي المكان سماع أما ابن مالك فيجيز ذلك في كل ظرف متصرف[8]، ولا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية؛ لأن عدم التصرف مناف للتوسع، وإذا توسع في المفعول

---

(١) – يوسف، ٨٢ .

(٢) – سيبويه: الكتاب، ٢١٢/١ .

(٣) – ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢٢/١ .

(٤) – ينظر المصدر السابق، ٢٣/١ .

(٥) – ينظر المصدر السابق، ٢٣/١ .

(٦) – ينظر المصدر السابق، ٢٢/١ .

(٧) – ينظر المصدر السابق، ٢٢/١ .

(٨) – ينظر المصدر السابق، ٢٠/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جاز حذفه غير مقرون بـــ(في) نحو:اليوم سرته، وفي الظرف: اليوم سرت فيه؛ لأن الظرف على تقدير فيه، والإضمار يوجب الرجوع إلى الأصل[1]، ويتوسع في المصدر المتصـــرف فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز، وهذا الاتساع إن لفظيا جاز اجتماعه مع المفعـــول الأصلي إن كان له مفعول، وإن كان معنويا بأن يوضع بدل المفعول به، فلا يجتمع معه لأنه كالعوض منه حال التوسع، وإذا توسع في واحد لم يتوسع فيه مرة أخرى.

فالاتساع ضرب من الحذف: حذف الجار أو حذف المضاف وإقامـــة المضـــاف إليه، ومثال ذلك: قوله عز وجل: (واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم)[2] معناه ســـقوا حـــب العجل، فحذف حب وأقيم العجل مقامه، كما قال النابغة الجعدي :

وكيف تواصل من أصبحت خلالته كأبي مرحب

أي كخلالة أبي مرحب، وكما قال الحطيئة:

وشر المنايا ميت بين أهله كهلك الفتى قد اسلم الحي حاضره

المعنى وشر المنايا منيه ميت".[3]

ومنه قوله تعالى: (يبين الله لكم أن تضلوا)[4]. قيل فيها قولان: قال بعضهم: المعنـــى يبين الله أن لا تضلوا فأضمر(لا)، وقال البصريون أن(لا) لا تضمر، وإن المعنى: يبيـــن الله لكم كراهة أن تضلوا، ولكن حذفت (كراهة)؛ لأن في الكلام دليل عليها وإنما جـــاء الحـــذف عندهم على حد قوله: (واسأل القرية) والمعنى واسأل أهل القرية فحذف الأول جائز، ويبقـــى المضاف يدل على المحذوف، قالوا: فأما حذف (لا) وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز،

---

(١) – ينظر المصدر السابق، ١/٢٠ .

(٢) – البقرة: ٩٣ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ١/١٧٥–١٧٦. أبو مرحب كنية الظل وقيل هو عرقوب الذي يضرب به المثل.

(٤) – النساء، ١٧٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن (لا) تدخل في الكلام مؤكدة، وهي لغو كقوله تعالى: (لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله)[1]،ومنه قول أبي النجم:

وما ألوم البيض ألا تسخرا لما رأين الشمط القفندرا

المعنى وما ألوم البيض أن تسخر. ومثل دخول "لا" توكيدا قوله عز وجل:(لا أقسم بيوم القيامة)[2]، و(لا أقسم بهذا البلد) [3]. فإن قال قائل: أفيجوز أن تقول لا أحلف عليك، تريد أحلف عليك ؟ قيل: لا؛ لأن "لا" إنما تلغى إذا مضى صدر الكلام على غير النفي، فإذا بنيت الكلام على النفي فقد نقضت الإيجاب، وإنما جاز أن تلغى "لا" في أول السورة؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ألا ترى أن جواب الشيء – الرد عليه ورد شبهته – قد يقع وبينهما سور كما قال جل وعز جوابا لقوله: (وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون)[4]، فقال: (نون والقلم وما يسطرون ما أنت بنعمة ربك بمجنون)[5]، ومثله في القرآن كثير. [6]

ومنه قوله تعالى: (ناصية كاذبة خاطئة)[7] وتأويله بناصية صاحبها كاذب خاطىء، كما يقال فلان نهاره صائم وليله قائم، المعنى هو صائم في نهاره وقائم في ليله. [8]

ومنه قوله تعالى:(ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه)[9]، قال بعض النحويين: إن نفسه منصوب على التفسير "التمييز"، وقالوا التفسير في النكرات أكثر، نحو طاب زيد بأمره نفسا، وقر به عينا، وزعموا أن هذه المفسرات المعارف أصل الفعل لها ثم

---

(١)– الحديد، ٢٩ .

(٢) – القيامة، ١ .

(٣) – البلد، ١ .

(٤) – الحجر، ٦ .

(٥) – ن ، ١– ٢ .

(٦) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٣٨/٢، وينظر١٦٢/٢، ٣١٧، ٣٧٤، ٨/٣، ١٥، ١٢٠، ٢١٤، ٢٢١، ٢٤٧، ٢٧١، ٣٣٦، ٣٨٤ .

(٧) – العلق، ١٦ .

(٨) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٤٥/٥ .

(٩)– البقرة، ١٣٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نقل إلى الفاعل نحو وجع زيد رأسه، وزعم أن أصل الفعل للرأس وما أشبهه، وأنه لا يجيز تقديم شيء من هذه المنصوبات وجعل (سفه نفسه) من هذا الباب .

قال أبو إسحق:" وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال فإذا عرفه صار مقصودا قصده، وهذا لم يقله أحد من النحويين" وقال أيضا:" إن (سفه نفسه) بمعنى سفه في نفسه إلا أن (في) حذفت كما حذفت حروف الجر في غير موضع، قال الله عز وجل: (وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم)[1]، والمعنى أن تسترضعوا لأولادكم، فحذف حرف الجر في غير ظرف، ومثله قوله عز وجل: (ولا تعزموا عقدة النكاح)[2]؛ أي على عقدة النكاح. فهذا الذي استعمل من حذف حرف الجر موجود في كتاب الله، وفي أشعار العرب وألفاظها المنثورة، وهو عندي مذهب صالح ". [3]

ومنه قوله تعالى: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم)[4] فلما أسقطت في عمل فيها معنى جناح، المعنى لستم تأثمون في أن تبتغوا [5]. وقوله تعالى: (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا)[6]، فموضع "أن" نصب والمعنى لا تعرضوا باليمين بالله في أن تبروا فلما سقطت "في" أفضى لمعنى الاعتراض، فنصب أن . وقال غير واحد من النحويين أن موضعها جائز أن يكون خفضا وإن سقطت "في" لأن "أن" الحذف معها مستعمل، تقول: جئت لأن تضرب زيدا، وجئت أن تضرب زيدا، فحذفت اللام مع "أن"، ولو قلت جئت ضرب زيد تريد لضرب زيد لم يجز كما جاز مع "أن" لأن "أن" إذا وصلت دل ما بعدها على

---

(١) – البقرة، ٢٣٣ .

(٢) – البقرة، ٢٣٥ .

(٣) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٠٩/١– ٢١١ .

(٤) – البقرة، ١٩٨ .

(٥) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٧١/١ .

(٦) – البقرة، ٢٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستقبال. والمعنى كما تقول: جئتك أن ضربت زيدا، وجئتك أن تضرب زيدا، فلذلك جاز حذف اللام، وإذا قلت جئتك ضرب زيد لم يدل الضرب على معنى الاستقبال[1]، والنصب في "أن" في هذا الموضع هو الاختيار عند جميع النحويين.

ومنه قوله تعالى: (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن)[2]، وقوله (فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا)[3]، والمعنى لا يأثمان في أن يتراجعا، فلما سقطت "في" وصل معنى الفعل فنصب، ويجيز الخليل أن يكون موضع "أن" خفضا على إسقاط "في" ومعنى إرادتها في الكلام، وكذلك قال الكسائي[4] والذي قالاه صواب؛ لأن "أن" يقع فيها الحذف ويكون جعلها عوضا عما حذف، ألا ترى أنك لو قلت لا جناح عليهما الرجوع لم يصلح. والحذف جائز مع أن سائغ فلهذا أجاز الخليل وغيره أن يكون موضع جر على إرادة في .

ومنه قوله تعالى: (الشيطان يعدكم الفقر)[5]، ومعناه يعدكم بالفقر، ولكن الباء حذفت. وأفضى الفعل فنتصب كما قال الأعشى:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب.[6]

ومنه قوله تعالى: (فقد جاءوا ظلما وزورا)[7]، فنصب(ظلما وزورا) على: فقد جاءوا بظلم وزور، فلما سقطت الباء أفضى الفعل فنصب. [8]

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٩٨/١- ٢٩٩ .

(٢) – الممتحنة، ١٠ .

(٣) – البقرة، ٢٣ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٠٩/١، وينظر أيضا، ٣٢٧/١، ٤٨٩، ٥٠٠، ٤٣/٢، ٢٨٦ .

(٥) – البقرة، ٢٦٨ .

(٦) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٧١/١، وينظر، ٣٥١/١ .

(٧) – الفرقان، ٤ .

(٨) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٥٨/٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنه قوله تعالى: (أو أطرحوه أرضا)[1]فـ(أرضا) منصوب على إسقاط "في" وإفضاء الفعل إليها، لأن أرضا ليست من الظروف المبهمة . [2]

ومنه قوله تعالى: (واستبقا الباب)[3]، أي استبقا إلى الباب، يعني به يوسف وامرأة العزيز. [4]

ومنه قوله تعالى: (قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده)[5]،" فقوله (معاذ الله) منصوب على المصدر المعنى أعوذ بالله معاذا، وموضع أن نصب، المعنى أعوذ بالله من أخذ أحد إلا من وجدنا متاعنا عنده، فلما سقطت "من" أفضى الفعل فنصب". [6]

ومنه قوله تعالى: (مالك ألا تكون مع الساجدين)[7]، فموضع "أن" نصب بإسقاط "في"، وإبقاء الناصب إلى "أن"، المعنى أي شيء يقع لك في أن لا تكون مع الساجدين. [8]

ومنه قوله تعالى: (الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا)[9]، الذين في موضع جر، المعنى "أذن للذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله "، و"أن" في موضع جر، المعنى أخرجوا بلا حق، إلا بقولهم ربنا الله أي لم يخرجوا إلا بأن وحدوا الله. [10]

فالتوسع واقع في اللغة بإجماع النحاة كافة، وقد عبر نحاة البصرة عنه بنزع الخافض كما عبر عنه نحاة الكوفة بنزع الصفة. قال ابن منظور:" تقول هذا الوعاء يسعه عشرون كيلا، معناه يسع فيه عشرون كيلا، والأصل في هذه المسألة أن يكون لصفة غير

---

(١) – يوسف، ٩ .

(٢) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٩٣/٣ .

(٣) – يوسف، ٢٥ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٠٢/٣ .

(٥) – يوسف، ٧٩ .

(٦) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٢٤/٣ .

(٧) – الحجر، ٣٢ .

(٨) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣، ١٧٩، ٢٦٨، ٢٩٦، ٤٣٠ .

(٩) – الحج، ٤٠ .

(١٠) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٤٣١/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنهم ينزعون الصفات من أشياء كثيرة حتى يتصل الفعل إلى ما يليه، ويفضي إليه كأنه مفعول به، كقولك: استجبتك، أي استجبت لك"[1] فحرف الجر عند نحاة البصرة يعبر عنه بالصفة عند نحاة الكوفة .

وقد حدد السهيلي شرطين لحذف الجار هما: [2]

١- اتصال الفعل بالمجرور، فإن تباعد منه لم يكن بد من "الباء" نحو قولك: أمرت الرجل يوم الجمعة بالخير، يقبح حذف الباء، لأن المعنى الذي من أجله حذفت "الباء" ليس بلفظ وإنما هو معنى في الكلمة، وذلك في قولنا: أمرتك بالخير، وهو ما تضمنته من معنى كلفتك فلم يقو على الحذف إلا مع القرب من الاسم. فهو باختصار جعل مسألة القرب والبعد تخريجا لحذف الجار كما خلط الموضوع بالتضمين الذي سيأتي بعد .

٢- أن يكون المأمور به حدثا، فإن كان المعنى جسما أو جوهرا، لم تحذف "الباء" من نحو: أمرتك بزيد، ولا تقول: أمرتك زيدا . لأن الأمر في الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلق، بل تدخل الباء مجازا فتحذف .

نخلص مما ذكر إلى أنه ورد في عصر الاحتجاج شواهد قرآنية، وشعرية على غير القياس من حيث حذف حرف الجر ووصول الفعل إلى المجرور فينصبه قال سيبويه:" وهذا الكلام كثير وهو أكثر من أن أحصيه"[3] . فالقياس أن يستعمل هذا الفعل متعديا بحرف الجر كـ "مررت بزيد" وذاك فعل يستعمل متعديا بغير حرف الجر أو بنفسه كـ "رأيت زيدا" فكان لا بد من تخريج ما ورد من ذلك على خلاف القياس معتمدين في هذا كله على التوسع أو

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، مادة [وسع] .

(٢) – السهيلي، أبو قاسم عبد الرحمن بن عبد الله [٥٨١هـ]: نتائج الفكر في النحو، تحقيق : محمد البنا، دار الاعتصام – القاهرة – مصر . [د .ط] – ١٩٨٤م، ٣٣٦ .

(٣) – سيبويه: الكتاب، ٢١٥/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ربما وضع هذا الباب لأجل تخريج تلك الشواهد. ومما خرج على التوسع قول ساعدة بن جؤية:

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب. [1]

يريد في الطريق فكما نلاحظ خرجت الطريق على أنها منصوبة على نزع الخافض والذي هو ضرب من التوسع .

وقال الشاعر:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل . [2]

أي أستغفر الله من ذنب. فـ "ذنبا" منصوبا على التوسع .

ومنه قوله عز وجل: (واختار موسى قومه سبعين رجلا)[3] أي من قومه . فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب؛ يقال اخترت من الرجال زيدا، واخترت الرجال زيدا . ومنه قول الفرزدق :

ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعازع . [4]

وكذلك "قول الملتمس :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس .

يريد: آليت على حب العراق".[5]

ومنه قوله تعالى: (وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة)[1]. قرأ نافع وابن عامر برفع عالم، وخفضها الباقون،

---

(١) – البيت من الأبيات الخمسين المجهول قائلوها. واللدن الناعم الليّن، والعسلان: سير سريع باضطراب. ينظر: سيبويه: الكتاب، ١/٣٦، ٢١٤ .

(٢) – المصدر السابق، ١/ ٣٧ .

(٣) – الأعراف، ٨ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/٣٨٠ . سماحة: تمييز، والزعازع: الشديدة المحركة للأشياء.

(٥) – سيبويه: الكتاب، ١/٣٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالخفض في(عالم) صفة لله عز وجل، ويقرأ بالرفع من وجهين، أحدهما الابتداء، ويكون المعنى: عالم الغيب لا يعزب عنه. ويرفع على جهة المدح لله عز وجل. المعنى: هو عالم الغيب. ويجوز النصب عند الزجاج على معنى اذكر عالم الغيب(٢). أما ابن شقير فيرى أن نصبها فعلى نزع الخافض وهو حرف القسم.(٣)

ومنه قول جرير الخطفي:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام.

أي تمرون بالديار"(٤). فذكر ابن عقيل "أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر، نحو "مررت بزيد". وقد يحذف حرف الجر ويصل إلى مفعوله بنفسه، نحو "مررت زيدا" ... ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير "أن" و "أن" بل يقتصر فيه على السماع، وذهب الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرها قياسا، بشرط تعين الحرف، ومكان الحذف، نحو "بريت القلم بالسكين"، فيجوز عنده حذف الباء، فتقول: "بريت القلم السكين"، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو "رغبت في زيد"، فلا يجوز حذف "في" لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير "رغبت عن زيد" أو "في زيد". وكذا إذا لم يتعين مكان الحذف لم يجز الحذف نحو "اخترت القوم من بني تميم" فلا يجوز الحذف، فلا تقول:"اخترت القوم من بني تميم" أو "اخترت من القوم بني تميم". وأما "أن وأن" فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا، بشرط أمن اللبس، كقولك: "عجبت أن يدوا، والأصل "عجبت من أن يدوا" أي من أن يعطوا الدية. ومثال ذلك مع أن: "عجبت من أنك قائم"، فلا يجوز حذف "من"

---

(١) – سبأ، ٣.

(٢) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٤/٢٤٠ .

(٣) – ينظر ابن شقير: المحلى ، ٨٣ .

(٤) – ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين الهمذاني المصري (٧٦١هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة – مصر . الطبعة العشرون – ١٩٨٠م، ٢/١٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتقول: "عجبت أنك قائم". فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو "رغبت في أن تقوم"، أو "في أنك قائم"، فلا يجوز حذف "في" لاحتمال أن يكون المحذوف "عن" فيحصل اللبس .

واختلف في محل "أن وأن" عند حذف حرف الجر، فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين." [1]

وحاصله أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير "أن و أن" لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعا، وإن كان "أن وأن" جاز قياسا عند أمن اللبس.

وقد يحذف حرف الجر ويبقى الاسم مجرورا على حالة قبل الحذف. وذلك كما في قول الفرزدق:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟ أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي أشارت إلى كليب، فـ"كليب" مجرورة بحرف الجر المحذوف. [2]

وحذف الجار كما ذكرنا كثيرا أكثر من أن يحصى وإنما يكون في مواطن منها: [3]

١- "أن وأن ولو": وذلك كقوله تعالى: (قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده)[4]، ومع "أن" كقوله تعالى: (وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار)[5] .[6]

---

(١) – ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١٥٠/٢- ١٥١ .

(٢) – عبد الحميد، محمد محيي الدين: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار التراث – القاهرة – مصر . الطبعة العشرون – ١٩٨٠م، ١٥٣/٢ .

(٣) – الحموز، عبد الفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد – الرياض – السعودية . الطبعة الأولى – ١٩٨٤م، ٧٠٤ .

(٤) – يوسف، ٧٩ .

(٥) – البقرة، ٢٥ .

(٦) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٠١/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومع لو قوله تعالى: (وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما رزقهم الله)[1]. والكلام مستأنف بقوله تعالى: (لو آمنوا) فيكون جواب (لو) محذوفا أي: لحصلت لهم السعادة .

٢- فيما ظاهره أنه من باب عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل، كقوله تعالى: (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام)[2]، أي وبالمسجد الحرام.

٣- فيما ظاهره النصب على الظرف: كقوله تعالى: (سنعيدها سيرتها الأولى)[3] وسيرتها منصوب على إسقاط الخافض، وأفضى الفعل إليها، "المعنى سنعيدها إلى سيرتها الأولى، فلما حذفت "إلى" أفضى الفعل "سنعيدها" فنصب"[4]. قال ابن هشام: "وقول جماعة في "دخلت في الدار، أو المسجد، أو السوق": إن هذه المنصوبات ظروف، وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما، ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف. والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا، والجار المقدر "إلى" في (سنعيدها سيرتها الأولى)، و"في" في البيت، و"في" أو "إلى" في الباقي، ويحتمل أن "استبقوا" ضمن معنى تبادروا، وقد أجيز الوجهان في (فاستبقوا الخيرات)[5] ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي سنعيدها طريقتها ".[6]

ومن ذلك قوله الزجاج في (واقعدوا لهم كل مرصد)[7]، " قال أبو عبيدة: قال أبو الحسن الأخفش "على" محذوفة، المعنى اقعدوا لهم على كل مرصد وأنشد:

---

(١) - النساء، ٣٩ .

(٢) - البقرة، ٢١٧ .

(٣) - طه، ٢١ .

(٤) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣/٣٥٥ .

(٥) - البقرة، ١٤٨ .

(٦) - ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٤٩- ٧٥٠ .

(٧) - التوبة، ٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نُغَالي اللحمَ للأضياف نِيأً ونُرْخِصهُ إذا نضج القدورُ .

المعنى نغالي باللحم، فحذف الباء ههنا، وكذلك حذف "على". قال أبو إسحاق: كل مرصد ظرف، كقولك ذهبت مذهباً، وذهبت طريقاً، وذهبت كل طريق. فلست تحتاج إلى أن تقول في هذا إلا ما تقوله في الظروف مثل خلف وأمام وقدام".(١)

وردَّ أبو علي في الإغفال بما ذكره ابن هشام، وأجاب أبو حيان بأن (اقعدوا) ليس على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كل مرصد، ويصح ارصدُوهم كل مرصد، فكذا يصح قعدت كل مرصد، قال: ويجوز قعدت مجلس زيد، كما يجوز قعدت مقعده . وهذا مخالف لكلامهم، إذا اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر. والفرق: أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي ألا يتجاوز به محل السماع، وأما نحو "قعدت جلوساً"، فلا دافع له من القياس وقيل: التقدير اقعدوا لهم على كل مرصد، فحذفت "على"، وقياس الزجاج أن يقول في (لأقعدن لهم صراطك المستقيم)(٢)، مثل قوله في (واقعدوا لهم كل مرصد)(٣)، والصواب في الموضعين أنهما على تقدير "على أو أن" (لأقعدن، واقعدوا) ضمّنا معنى لألزمن، وألزموا.(٤)

٤- إذا كان حرف قسم كجر أوائل السور على المحل بتقدير حرف القسم.

ولا يقتصر التوسع على النصب بل إن هناك رفعا على التوسع قال سيبويه:" وقد نقول: سير عليه اليوم، فترفع وأنت تعني في بعضه، كما نقول في سعة الكلام: الليلة الهلال وإنما الهلال في بعض الليلة، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال، ولكنه اتسع وأوجز: وكذلك أيضا

---

(١) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/٤٣٠- ٤٣١ .
(٢) - الأعراف، ١٦.
(٣) - التوبة، ٥ .
(٤) - ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٥٠- ٧٥١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا كله، كأنه قال: سير عليه اليوم. والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب، على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز.[١]

فالرفع كثير في جميع لغات العرب، وكذلك ليس هذا مقصوراً على نحاة البصرة بل ورد كذلك عند الكوفيين وأوائل البغداديين الذين ساروا على رأي الكوفيين فقد ورد في محلى ابن شقير باب تحت عنوان: "الرفع على فقدان الناصب"[٢] جاء فيه: " فقدان الناصب باب من أبواب الرفع، وهو رفع على التوسع كما نرى ومما خرج على فقدان الناصب قوله الله تبارك وتعالى: (وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله)[٣]. ومعناه ألا تعبدوا، فلما أسقط حرف النصب رفعه، فقال: "لا تعبدون"[٤]. وذكر الزجاج أن رفع لا تعبدون بالتاء على ضربين، على أن يكون "لا" جواب القسم لأن أخذ الميثاق بمنزلة القسم، والدليل على ذلك قوله تعالى: (وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيِّنُنَّه للناس)[٥]، فجاء جواب القسم باللام فكذلك هو بالنفي بلا، ويجوز أن يكون رفعه على إسقاط "أن" على معنى "ألا تعبدوا" فلما سقطت "أن" رفعت، وهذا مذهب الاخفش وغيره من النحويين"[٦] ، ويرى العكبري أنها مرادة أي: مقدرة، والتقدير: أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف حرف الجر ثم حذف أن فارتفع الفعل[٧]. ويجوز أن تكون "لا تعبدون" جواب قسم دل عليه، المعنى وهو قوله:"أخذنا ميثاق" لأن معناه أحلفناهم، أو قلنا لهم بالله لا تعبدون. وقد قرأ عبد الله (أن لا تعبدوا)". [٨]

---

(١) – سيبويه: الكتاب، ٢١٦/١ .

(٢) – ابن شقير: المحلى، ١١٥ .

(٣) – البقرة، ٨٣ .

(٤) – ابن شقير: المحلى، ١١٥ .

(٥) – آل عمران، ١٨٧ .

(٦) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٦٢/١ .

(٧) – ينظر العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ٤٧/١ .

(٨) – الزمخشري: الكشاف، ١٥٩/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثله قوله تعالى: (وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم)[1]، فرفع "لا تسفكون" على القسم وعلى حذف أن كما وصفنا في قوله تعالى: (لا تعبدون) .

ويقرر أحمد بن المنير الإسكندري أن الدليل على أن (لا تعبدون) لو لم يكن في معنى النهي لما حسن عطف الأمر عليه، لما بين الأمر والخبر المحض من التنافر فيرجح أنها جواب قسم. [2]

ومثل حذف "أن" قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأنْ أشهدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخلِدي . [3]

ويقرر سيبويه أن هذا قليل لا يكاد يتكلم به وورد الشاهد بنصب "أحضر" على إضمار أن وهو مذهب الكوفيين[4]. أما البصريون والأنباري فلا يجيزون عمل "أن" وهي محذوفة أو مقدرة، يقول الأنباري: "أن الرواية الصحيحة بالرفع أي رفع أحضر، ومن روى "أحضرَ" منصوبة فلعله رواها على ما يقتضيه القياس عنده، فلا يكون فيه حجة، فالنصب فيه طريق الغلط ".[5]

ونخلص من كل ما ذكر إلى أن التوسع جارٍ في بابي النصب والرفع، وكذلك فيما سمي بنزع الخافض ونزع الناصب، وكل ذلك يعود إلى الرفع والنصب فهل ورد جر على نزع الخافض أو التوسع ؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول: أن التوسع ضرب من الحذف –كما ذكرنا آنفاً– والحذف مع عدم عمل المحذوف، فهل ينطبق على الأسماء التي وردت مجرورة مع حذف حرف الجر؟ ومنه قول جميل بن معمر:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طللهِ كدتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهْ

فخفض رسم بإضمار حرف الخفض .

ومنه قول ذي الإصبع العدواني :

---

(١) – البقرة، ٨٤ .

(٢) – الإسكندري: الانتصاف، ١٥٩/١ .

(٣) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٦٥/١ .

(٤) – ينظر سيبويه: الكتاب، ٩٩/٣- ١٠٠ .

(٥) – ينظر الأنباري: الأنصاف، ٥٦٥/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب عذ ي، ولا أنت دياني فتخزوني

فخفض لاه، بتقدير اللام، كأنه قال لله ابن عمك، والعرب تقول لله أنت. ولله درك، ولله ابن عمك بثلاث لامات: أولها لام الجر وثانيها لام التعريف وثالثها فاء الكلمة على أن لفظ الجلالة مأخوذ من (ل ي هـ)،أو عين الكلمة على أن اللفظ الكريم مأخوذ من (أ ل هـ)، وهذا هو الأصل في الاستعمال العربي. وربما قالوا "لاه أبوك، ولاه ابن عمك" بلام واحدة، والمحذوف لامين، واللام التي من أصل الكلمة والمحذوف لام الجر ولام التعريف وفاقا لسيبويه وخلافا للمبرد الذي يرى أن الباقي لام الجر والمحذوف لام التعريف واللام التي من أصل الكلمة. (١)

ومنه الشاهد الذي ذكرناه آنفا وهو قول الفرزدق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي أشارت إلى كليب .

وعلى ما تقدم يتبين لنا أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض على رأي الكوفيين، أما البصريون فلا يجيزون ذلك إلا بعوض، نحو ألف الاستفهام، كقولك للرجل: "آلله ما فعلت كذا"، أو هاء التنبيه، نحو"ها الله".

وأجمع النحاة على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف مطلقا وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع؛ إذا كان لها عوض. وهذا ما يمنع الجر على التوسع لأن الخافض إذا نزع لا يعمل لضعفه، وعند ذلك يتجه من الجر إلى النصب، فلا يكون جر على التوسع .

وبعد، فقد خرجت شواهد كثيرة لا تحصى على التوسع تارة بالرفع وتارة بالنصب، وحينا يكون بنزع الخافض أو الجار أو الصفة وتارة بنزع الناصب، فالتوسع ضرب من الحذف والحذف إيجاز والإيجاز بلاغة ولذا فقد تجاذب إطراف هذا الباب علما النحو و البلاغة .

---

(١) – ينظر الأنباري، الأنصاف، ١/٣٩٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامسا: الحمل على الجوار

الجوار في اللغة:

هو" المجاورة، والجار الذي يجاورك. وجاور الرجل مجاورة وجوارا وجوارا، والكسر أفصح: ساكنه. وإنه لحسن الجيرة: لحال من الجوار وضرب منه . وجاور بني فلان ومنهم مجاورة وجوارا: تقوم بجوارهم، وهو من ذلك، والاسم الجوار والجوار ... وجارك: الذي يجاورك، والجمع أجوار وجيرة وجيران، و لا نظير له إلا قاع وأقواع وقيعان وقيعه ... وتجاوروا واجتوروا بمعنى واحد جاور بعضهم بعضا.. . والجار النقيح: هو الغريب. والجار الشريك في العقار. والجار: المقاسم. والجار الحليف . والجار: الناصر. والجار: الشريك في التجارة والجوار: الماء الكثير والجوار: الأكار : الذي يعمل في كرم أو بستان أكارا . (١)

الجوار في الاصطلاح:

تدور لفظة الجوار في مؤلفات إعراب القرآن وقراءاته ومؤلفات النحو المختلفة في مواضع كثيرة يعسر على القارئ الوقوف على دقائقها وما يدور في فلكها من مسائل، أو الوقوف على مواقف النحاة المختلفة منها، وذلك لأنها منثورة في ثنايا هذه المؤلفات من غير استقصاء أو تبويب أو تقعيد، فلم أعثر على تعريف محدد رغم دورانها في تواليف النحو المختلفة، إلا أنه يمكن القول: "إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة ". (٢)

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، مادة جور، ٤/١٣٥– ١٦٥ .

(٢) – ابن جني، أبو الفتح عثمان [٣٩٢هـ]: المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى . مكتبة البابي الحلبي – القاهرة – مصر . [د.ط] –١٩٦٠م، ٢/١١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعل ابن جني يعد في مؤلفاته المختلفة أكثر النحويين استقصاء وتبويباً لهذه المسألة، فقد أفرد لها باباً في مؤلفيه: الخصائص والمنصف وقد عزز هذا الباب بما يمكن أن يعد من مسائل الجوار .

وتحدث سيبويه في كتابه عن هذه الظاهرة اللغوية تحت عنوان:" هذا ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله "[1]، وجاء فيه:" وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا: هذا جحر ضبٍّ خربٍ . ونحوه، فكيف ما يصح معناه ".[2]

ويعود ليتكلم عليه مرة أخرى في" باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك: والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك"[3] أي التوابع فالنعت معروف والشريك: هو المعطوف والبدل معروف، فيقول:"ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحر ضب خرب، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن البعض يجر، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار هو والضب بمنزله اسم واحد، ألا ترى أنك تقول: هذا حبُّ رمانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رماني، فأضفت الرمان إلى نفسك وليس لك الرمان إنما لك الحب. ومثل ذلك: هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب ، ما يقع على حب رمان ، تقول : هذا جحر ضبي، وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أن تقول: جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد، فانجر الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب، ومع هذا أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم: بهم وبدارهم وما أشبه هذا ".[4]

---

(١) – سيبويه: الكتاب، ٦٦/١ .

(٢) – المصدر السابق، ٦٧/١ .

(٣) – المصدر السابق، ٤٢١/١ .

(٤) – المصدر السابق، ٤٣٦/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعد أبو البقاء العكبري أوسع وأكثر استقصاء لهذه المسألة بعد ابن جنـــي، فهو ممن أجاز هذه المسألة في كتاب الله تعالى وكلام العرب ونظمه ونـــثره:" وليـس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر"[١] وفيه حديثه عن هـــذه المسألة بالدعوة إلى القياس على الجر الجواري .

وتحدث ابن هشام عن الجوار في القاعدة الثانية:" القاعدة الثانية أن الشـــيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره"[٢] وذكر شواهد من القرآن وكلام العرب. وتحدث أيضـــاً في مؤلفه "شرح شذور الذهب" عن الجر الجواري في القرآن الكريم وغيره من كـــلام العرب نظمه ونثره . [٣]

وعقد السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو" بابا لخص فيه بعـض ما في"الخصائص" و "مغني اللبيب" وغيرهما . [٤]

ولعل ما يؤكد شيوع الجوار في كلام العـــرب أن أبـــا علـــي كـــان ينشـــد : " قد يؤخذ الجار بجرم الجار " . [٥]

مذاهب النحويين في الخفض على الجوار:

اختلف النحويون في القياس على هذه المسألة في القرآن الكريم وكلام العـــرب نظمه ونثره، فابن جني يعد ما جاء من هذه المسألة من باب حذف المضاف: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنـــا فـــي

---

(١) – العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٤٢١/١– ٤٢٢.

(٢) – ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٩٦ .

(٣) – ينظر ابن هشام عبد الله بن حسين [٧٦١هـــ]: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العـــرب، ومعـــه كتاب منتهى الأرب بتحقيق: شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية– مصـــر، ٣٣١.

(٤) – ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٤٧/١ .

(٥) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٩٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قولهم: هذا جحر ضب خرب، فهذا يتناول آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا ساغ وسلس وقبل".(١)

وهو عند أبي البركات الأنباري من الشاذ الذي لا يعرج عليه فقد قصر ذلك على السماع ولا يجوز القياس عليه: "وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار إلا أنه لا حجة فيه لأن الجر على الجوار من الشاذ الذي لا يعوج عليه... وقولهم جحر ضب خرب محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل مما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ههنا والله أعلم". (٢)

ومن المنكرين أيضا أبو سعيد السيرافي الذي يحمل كل ما جاء من هذه المسألة على حذف مضاف أيضا، فتقدير الكلام في قول العرب: هذا جحر ضب خرب هو: هذا جحر ضب خرب الجحر، "والذي يقويه أنا إذا قلنا: خرب الجحر، فهو من باب حسن الوجه، وفي "خرب" ضمير الجحر مرفوع؛ لأن التقدير: كان خرب جحره، ومثله ما قاله النحويون: مررت برجل حسن الأبوين، فثنى لذلك، وأجرى على الأول فخفض،واكتفى بضمير الأبوين ولم يعد ظاهرهما لما تقدم من الذكر".(٣)

---

(١) – ابن جني: الخصائص، ١/١٩١– ١٩٢ .

(٢) – الأنباري: الأنصاف، ٢/٦١٥ .

(٣) – الخطيب: خزانة الأدب، ٢/٣٢٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد خطأ أبو حيان ما ذهبا إليه لأنه يلزم على ما مر أن يكون الجحر مخصصا بالضب، والضب مخصص بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضب، فيكون بتخصيص كل منهما متوقفا على تخصيص الآخر، وهي مسألة لا توجد في كلام العرب. فلا يقال مررت بوجه رجل حسن الوجه أو حسن وجهه، ويجب أيضا في هذه المسألة إبراز الضمير لئلا يلتبس، ولأن معمول الصفة هذه لا يحذف لضعف عملها[1]، ورد ابن هشام أيضا ما ذهب إليه ابن جني وأبو سعيد السيرافي في مغني اللبيب وذكر أن الضمير يصح أن يستتر في الوصف الثاني في قولنا: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، وليس في الوصف الأول .[2]

ومنهم أبو جعفر النحاس في مؤلفه إعراب القرآن:" وقال أبو عبيدة هو مخفوض على الجوار. قال أبو جعفر: لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله – عز وجل- ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم هذا جحر ضب خرب، والدليل أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله – عز وجل – على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها ".[3]

وجاء في موضع آخر من المؤلف نفسه:" وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط ونظيره الإقواء"[4] وذهب أبو إسحاق الزجاج نفس المذهب:" وقال بعض أهل اللغة: هو جر على الجوار، فأما الخفض

---

(١) – أبو حيان النحوي: البحر المحيط، ٤١٥/٥ .

(٢)- ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٩٦ .

(٣) – النحاس: إعراب القرآن، ٢٥٨/١ .

(٤) – المصدر السابق، ٤٨٥/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الجوار فلا يكون في كلمات الله "[1]. ومنهم مكي بن أبي طالب [2] في مؤلفه مشكل إعراب القرآن .

ومن أنصار هذه المسألة أبو البقاء العكبري في مؤلفه "التبيان في إعراب القرآن" ومنهم أبو عبيدة والأخفش[3] وأبو القاسم الزمخشري[4]. واكتفى ابن الحاجب بذكر الجر على الجوار دون أن يفصل رأيه فيه فقال: "وقد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه فجعل ما هو نعت الأول معنى نعت الثاني وذلك كما يضاف لفظا المضاف إليه الى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف نحو هذا جحر ضبي وهذا حب رماني"[5]، فلعله اشترط أمن اللبس لهذه الظاهرة حين قال: "إذا لم يلبس" وكذلك قل الشيء نفسه عن رضي الدين الأستراباذي في شرحه للكافية . [6]

وأما الفراء فقد قصره على السماع ومنع القياس على ما جاء منه. [7]

وممن أجاز هذه المسألة في غير باب العطف والبدل ابن هشام: "ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور".[8] وسجل رأي المحققين في "أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ويفصل للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنه كالنعت

---

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ١٥٣/٢ .

(٢) – القيسي: مشكل إعراب القرآن، ٢٢١/١ .

(٣) – الزجاج:معاني القرآن، ١٦٧/٣ .

(٤) – ينظر الزمخشري: الكشاف، ٥٤٧/٢ .

(٥) – ابن حاجب عثمان بن عمر [٦٤٦هـ] : الكافية في النحو ، بيروت ، دار الكتب العلمية، ٣١٨/١.

(٦) – الأستراباذي، رضي الدين محمد [٦٨٦هـ]: شرح الكافية، بيروت – دار الكتب العلمية، ٣١٨/١ .

(٧) – ينظر الفراء: معاني القرآن، ٧٤/٢– ٧٥ ، والسيوطي: همع الهوامع، ٥٥/٢ .

(٨) – ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٩٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتوكيد في مجاورة المتبوع، ويعني امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جمله أخرى. فهو محجوز تقديرا ". (١)

وقد قرر النحاة أن المجاورة ترد بشروط وقيود ذكروها في تواليفهم إلا أنها لم تكن مجموعة في مكان خاص، بل جاء الحديث عنها منشورا في أمكنه متعددة، هذا وقد اختلفوا حولها وتشددوا في تلك القيود ومنها :

١- **خص الخليل بن أحمد الجر بالمجاورة بغير المثنى:** أي لا يكون إلا بالمفرد والجمع. قال الخليل: "لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران" (٢). وقد خالفه في ذلك تلميذه سيبويه في كون المجاورة مخصوصة بغير المثنى. وقد وافق الفراء وأبو حيان الخليل. قال الفراء: "لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب والمسموع منه المفرد"(٣) ولا يجوز أبو حيان مسألة التثنية والجمع لأن "جر الجوار لم يسمع إلا في المفرد خاصة فلا يتعدى فيه السماع".(٤)

٢- **اشترط الخليل كذلك أن يتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع:** فقال: "وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرا أو مؤنثا، وقالوا:هذه جحرة ضباب خربة؛ لأن الضباب مؤنثة والعدة واحدة، فغلطوا".(٥) وقد خالفه تلميذه سيبويه في هذه وفي السابقة من نقاط القيود، فقال: "وهذا قول الخليل رحمه الله ، ولا نرى هذا والأول إلا سواء؛ لأنه إذا قال: هذا جحر ضب متهدم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب".(٦)

---

(١) – ابن هشام: شرح شذور الذهب، ٣٣٢- ٣٣٣ .

(٢) – سيبويه: الكتاب، ٤٣٧/١ .

(٣) – البغدادي، عبد القادر بن عمر [١٠٢٩هـ]: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية، ط١، المطبعة الأميرية – بولاق، ٣٢٤/٢ .

(٤) – المصدر السابق، ٣٢٤/٢ .

(٥) – سيبويه: الكتاب، ٤٣٧/١ .

(٦) – المصدر السابق، ٤٣٧/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- **أن يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف:** ذهب ابن جني إلى أن الخفض على الجوار في النكرات أسهل منه في المعارف؛ وذلك أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تشبثت بالأقرب إليها، فيجوز: هذا جحر ضب خرب، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة لأنها في أول وضعها محتاجة لإبهامها إلى وصفها".(١)

ويرى بعض النحويين ضرورة اتفاقهما تعريفا وتنكيرا، جاء في حاشية الشهاب: "ولم يحمله على الجر الجواري لأن شرطه أن يصح وصف الأول به، وهو لا يصح هنا لاختلافهما تعريفا وتنكيرا ".(٢)

ولست اتفق مع من قيد الجر على الجوار بهذا القيد لأن في التنزيل وكلام العرب مواضع يمكن أن تتخذ دليلا على إجازة هذه المسألة في المعرفة والنكرة، ومن ذلك قوله تعالى: (كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء)(٣) وقراءة قوله تعالى: (وواعدناكم جانب الطور الأيمن)(٤). وقراءة يحيى

---

(١) - ابن جني: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنه إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ٢/٢٨٩ .

(٢) - الشهاب: حاشية الشهاب، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، محمد أزد مير، المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا، ٥/٢٦٠ .

(٣) - إبراهيم، ١٨ .

(٤) - طه، ٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأعمش لقوله تعالى: (إن الله هو الرازق ذو القوة المتين)[1] وهي مسألة ستتضح فيما بعد .

٤-**أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ:** قال ابن هشام: "وخالفهم في ذلك المحقون، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومبطل للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع وينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرا "[2]. ولم يجز أبو حيان أن يكون الخفض على الجوار في البدل؛ لأنه معمول لعامل الأول على أصح المذهبين، وكذلك يجوز ذكره إذا كان حرف خفض بإجماع، وذكر أنه ربما وجب إذا كان العامل رافعا أو ناصبا، فيبعد بذلك الحمل على الخفض على الجوار في هذه المسألة لأن العامل المقدر بمنزلة المذكور.[3] ولذلك خطأ أبا عبيدة في جره(قتال) في قوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه).[4] والقول نفسه بالنسبة للخفض على الجوار في العطف، وقد تبعه ابن هشام كما هو الحال في البدل لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، وهي مسألة تصح في عطف البيان .

وذكر الشهاب في حاشيته أن من شرط صحته في باب العطف عدم الفصل[5]. أما كونه في خبر المبتدأ فهي مسألة استبعدها أبو حيان لأنها غير معهودة. ولسنا مع من يذهب إلى منع الحمل على الجوار في باب العطف وكذلك في خبر المبتدأ لأن في التنزيل ما يرد مزاعم هؤلاء كما سيتضح فيما بعد .

---

(١) - الذاريات، ٥٨ .

(٢) - ابن هشام: شرح شذور الذهب، ٣٣٢ .

(٣) - أبو حيان: خزانة الأدب، ٣٢٦/٢ .

(٤) - البقرة، ٢١٧ .

(٥) - ينظر: الشهاب: حاشية الشهاب، ١٤٣/٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥- **أن يكون الجر غير موقع في اللبس:** قال ابن الحاجب: "وقد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار" [١]. وتبعه أبو جعفر الطوسي[٢] والشهاب. [٣]

٦- **أن يكون في الخفض لا في الرفع :** جاء في خزانة الأدب أن الحمل على الرفع مذهب ضعفه النحويين كالأصمعي وابن قتيبة، وأنه لم يثبت عند المحققين، ومما حمل على ذلك قول المنتخل الهذلي:

السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

"الفضل" من نعت "الخيعل"، وهو مرفوع، وقيل إنه نعت لـ"الهلوك" ولكنه رفع على الجوار، وهو قول منسوب إلى الأصمعي وابن قتيبة[٤]، وقد رد هذا القول ابن الشجري في أماليه بقوله: "وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع "الفضل" على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا".[٥]والقول نفسه مع أبي حيان فهو مرفوع عنده على النعت "الهلوك" على الموضع؛ لأن معناه: كما تمشي الهلوك الفضل. [٦]

وقال أبو حيان:" أكثرهم يعتقد الجوار مخصوصا بالجر وقد جاء في المرفوع"[٧] وأما الجزم بالجوار فقد قال به الكوفيون ذكر الأنباري أن الكوفيين ذهبوا

---

(١) - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (٦٤٦هـ): الكافية في النحو، شرح راضي الدين محمد بن االحسن الأستراباذي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الثالثة – ١٩٨٢م، ٣١٨/١ .

(٢) – ينظر الطوسي، أبو جعفر: البيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب، مكتبة الأمين – النجف الأشرف – العراق . [د.ط – د.ت]، ٤٥٣/٣ .

(٣) – الشهاب: حاشية الشهاب: ٢٢١/٣ ، وينظر أبو حيان: البحر المحيط، ٢٣٧/٤ .

(٤) – ينظر الخطيب: خزانة الأدب، ٣٢٨/٢ .

(٥) - ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد [٥٤٢هـ]: الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان . [د.ط – د.ت]، ٣١/٢ .

(٦) – ينظر الخطيب: خزانة الأدب، ٣٢٩/٢ .

(٧) – الخطيب: خزانة الأدب، ٣٢٩/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى أن: "جواب الشرط مجزوم على الجوار؛ لأن الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم لـه، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منها بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجـــزم فكـــان مجزوما على الجوار"[1]، وقد رد أبو البركات هذا؛ لأنه يرى أن الجـــوار لا يصـــح أن يقاس عليه، ولا يصح حمل كتاب الله عليه أيضا. [2]

ومهما يكن فإن الجوار في العربية واقع، وأقر ذلك نحاة البصرة في الخفـــض، وأقره نحاة الكوفة في الجر والجزم، وأقره من سار على منهج هؤلاء وأولئك في الرفع والجر كابن جزم، وهو قياسي وسماعي عند آخرين، وإذا قيس على الجوار فـــإن مـــن شأن ذلك أن يخفف من شأن قضية العامل وييسر النحـــو وتعلمـــه علـــى المتعلميـــن والمتأدبين في عصرنا هذا. وليس من شأن أن يمس بقدسية التراث وذلك لكثرة ما ورد من الشواهد القرآنية والشعرية التي خرجت على الجوار ومنها قوله تعالى: (لـــم يكـــن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين)[3] فـــ(المشـــركين) مخفوضـــة علـــى الجوار على مذهب الكوفيين[4] إلا أن الزجاج ذكر أنها في موضع جر عطف على أهل الكتاب، والمعنى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ومن المشـــركين[5] فجـــاء لفـــظ المشركين مجرورا لأنه معطوف على المجرور لا على الجـــوار وليـــس كـــم زعـــم الكوفيون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) – الأنباري: الأنصاف، ٦٠٢/٢ .

(٢) – ينظر المصدر السابق، ٦٠٢/٢ .

(٣) – البينة، ١ .

(٤) – ينظر الأنباري: الأنصاف، ٦٠٢/٢– ٦٠٩ .

(٥) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٤٩/٥ .

وخرج ابن شقير قوله تعالى: (وجاءوا على قميصه بدم كـــذب)[1] فخفـــض (كذب) على القرب والجوار وأصله (كذبا) بمعنى: وجاءوا كذبا على قميصـــــه بـــدم[2] ويرى الزجاج أنها صفة لدم أي ذو كذب، والمعنى دم مكذوب فيه .[3]

وعلى الجر بالجور خرج قوله تعالى: (وحور عين) فيمن جر حور[4]، وقبلـها: (يطوف عليهم ولدان مخلدون، بأكواب وأباريق وكأس من معين، لا يصدعون عنها ولا ينزفون، وفاكهة مما ينجزون، ولحم طير مما يشتهون، وحور عين)[5] وقرئت (حـــور) بالجر، فقيل إنها مجرورة بالجوار وقيل بالعطف على جنات، وقيل باعتبار المعنـــى: إذ معنى يطوف: ينعم، أي ينعمون بأكواب وحور، وذكر أنها قرئـــت بـــالخفض وقرئـــت بالرفع،والذين قرأوها بالرفع كرهوا الخفض لأنه عطف على قوله: (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب)، فقالوا: الحور ليس مما يطاف به، ولكن مخفوض على غير ما ذهـب إليه هؤلاء لأن (يطوف عليهم ولدان مخلدون) ينعمون بهذا، وكذلك ينعمون بلحم طـــير وكذلك ينعمون بحور عين. ومن قراءها بالرفع فهو أحسن الوجهين؛ لأن معنى "يطـوف عليهم ولدان مخلدون" بهذه الأشياء بمعنى ما قد ثبت لهم فكأنه قال: ولهم حور عين وقد قرئت "وحورا عينا" بالنصب على الحمل على المعنى أيضا؛ لأن المعنى يعطون هـــذه الأشياء ويعطون حورا عينا، إلا أن هذه القراءة تخالف المصحف "[6] ففي تأويل قراءة الجر أوجه:

---

(١) – يوسف، ١٨ .

(٢) – ابن شقير: المحلى وجوه النصب، ١٥٠ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٩٦/٣ .

(٤) – قراءة السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبي جعفر وتثنيته والأعمش وطلحة والكسائي .

(٥) – الواقعة، ١٧ – ٢٢ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ١١١/٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- أن يكون قوله (وحور عين) معطوفا على قوله (وأباريق وكاس من معين) .

٢- أن يكون فعل الطواف متضمنا معنى التنعيم، أي: وينعمون بهذا كله وبحور عين.

٣- أن يكون معطوفا على (في جنات النعيم) [١]، كأنه قال: هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم طير وحور عين، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[٢]، وفيه بعد وتفكيك للنص القرآني المرتبط ببعضه عند أبي حيان[٣]، وتصدى له الشهاب في حاشيته منتصرا للزمخشري على أن يكون في الكلام حذف مضاف، أي ومصاحبة حور عين. [٤]

٤- أن يكون مجرورا على الجوار لـ(بأكواب وأباريق)، والأصل فيه أن يكون معطوفا على (ولدان) لأن الحور لا يطاف بهن.

ومن الخفض على الجوار قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب والنخعي لقوله تعالى: (إن الله هو الرازق ذو القوة المتين)[٥] بجر (المتين) وفي هذه القراءة تأويلات :

١- أن يكون (المتين) صفه للقوة؛ لأن تأنيث القوة كتأنيث الموعظة، كقوله تعالى: (فمن جاءه موعظة) المعنى فمن جاءه وعظ. والمعنى ذو الاقتداء الشديد[٦]. ومنهم ذكره على معنى الحبل أو على أن (فعيل) قد كثر مجيئه وصفا لمؤنث. [٧]

---

(١) - الواقعة: ١٢ .

(٢) - ينظر الزمخشري: الكشاف، ٥٤/٤ .

(٣) - ينظر أبو حيان، البحر المحيط، ٦٠٢/٨ .

(٤) - ينظر الشهاب: حاشية الشهاب، ١٤٣/٨ .

(٥) - الذاريات، ٥٨ .

(٦) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٥٩/٥ .

(٧) - ينظر ابن جني: المحتسب، ٢٨٩/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- أن يكون مخفوضا على الجوار [١]، وعده الشهاب في هذه القراءة ضعيفا [٢] والقراءة الرفع وهو في العربية أحسن بكون رفع المتين صفة لله عز وجل.

ومنه القراءة المروية عن أبي عمرو لقوله تعالى: (يا بني إسرائيل قد أنجيناكم من عدوكم وواعدناكم جانب الطور الأيمن)[٣] قال الزمخشري: وقرىء (الأيمن) بالجر على الجوار نحو:" جحر ضب خرب ". [٤]

ومنه قوله تعالى: (كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء)[٥] واليوم ليس بعاصف وإنما العصف يكون للريح فحمل العكبري الآية على الجوار؛ بجر عاصف على الجوار. فعاصف صفة لليوم مجازا ويجوز أن يكون صفة للريح ولكنه جر لمجاورته (يوم) .[٦]

ويجوز أن يكون (عاصف) وصفا لليوم؛ لأن الريح تكون فيه، فيصح أن يقال: يوم عاصف ويوم بارد .

ومنه قوله تعالى: (وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط)[٧] وقد نص العكبري على" أن(محيط) مجرور بالمجاورة؛ لأن المحيط هو العذاب وليس اليوم" [٨]. فمحيط صفة لـ(يوم) في اللفظ وللعذاب في المعنى فجاء مجرورا على الجوار . ولكن الزمخشري يرى أن وصف اليوم به أبلغ من وصف العذاب؛ لأن "اليوم زمان يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقط اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط

---

(١) - ينظر القرطبي، محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٣٨٧هـ – ١٩٦٣م، ١٧/٥٦– ٥٧ .

(٢) – ينظر الشهاب: حاشية الشهاب، ٨/١٠١ .

(٣) – طه، ٨٠ .

(٤) – الزمخشري: الكشاف، ٢/٥٤٧ .

(٥) – إبراهيم، ١٨ .

(٦) – العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ١/٢٠٩ .

(٧) – هود، ٨٤ .

(٨) – العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ١/٢٠٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بنعيمه"[1]. ونلاحظ هنا اعتماد العكبري على اللغة في التخريج، واعتماد الزمخشري على التخريج الأصولي

ومنه قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين)[2] فالقراءة بالنصب، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية فمن قرأ بنصب (وأرجلكم) بالعطف على الوجوه والأيدي فالمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم على التقديم والتأخير ويجوز ذلك في الواو كما قال عز وجل:" يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين "[3]، المعنى واركعي واسجدي لأن الركوع قبل السجود. ويجوز العطف على موضع (برؤوسكم). وقرأ ابن كثير وأبي عمرو وحمزة (وأرجلكم) بالجر، عطف على الرؤوس، وقال بعض أهل اللغة هو جر على الجوار.

ونص الزجاج على أن الخفض على الجوار لا يكون في القرآن بقوله:" فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله ". [4]

ويتراءى لي أن أصح الأقوال وأقواها هو حمل الآية على الجر بالجوار لوروده في الذكر الحكيم والشعر، وقد قال به العلماء وإن لم يكن قياسيا فهو سماعي .

فاللغة والعلماء يقررون وقوع الجر بالجوار، فلا مانع من حمل هذه الآية في مسح الأرجل على مسح الرأس . وامتد خلاف الفقهاء إلى النحاة حول هذه الآية الكريمة، ونقطة الاختلاف هي: هل تمسح الأرجل أم تغسل ؟ وقرروا في النهاية أنها تغسل قال الطبري:" فمن قرأ بالنصب جعل العامل (اغسلوا) وبنى على أن الغرض في

---

(١) – الزمخشري: الكشاف، ٤١٧/٢ .

(٢) – المائدة، ٦ .

(٣) – آل عمران، ٤٣ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ١٠٣/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرجلين الغسل دون المسح، وهذا مذهب الجمهور والكافة من العلماء، وهو الثابت من فعل النبي عليه الصلاة والسلام... ثم إن الله حدهما فقال (إلى الكعبين) كما قال في اليدين (إلى المرافق) فدل على وجوب غسلهما"[1]، فالدليل على أن الغسل هو الواجب في الرجل، والدليل على أن المسح على الرجل لا يجوز وهو تحديد قوله إلى الكعبين، كما جاء في تحديد اليد إلى المرافق، ولم يجيء في شيء في المسح تحديد، قال فامسحوا برؤوسكم بغير تحديد في القرآن وكذلك قوله تعالى :" فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ". [2]

ونعتقد أن القراءة بالخفض وإن جعلت الآية تحمل على مسح الأرجل، فالسنة تثبت الغسل وعليه فالغسل أعم من المسح ومن غسل فقد غسل ومسح، ومن مسح فقد طهر، وأطاع الله ورسوله . ولا ضير أن تحمل الآية على الجر على الجوار .

ومما خرج على الجر على الجوار في باب البدل قوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)[3]، يروى أن المشركين سألوا النبي عن الشهر الحرام هل فيه قتال: فأنزل الله عز وجل أن القتل فيه عظيم في الأثم ... فقتال مخفوض على البدل من الشهر الحرام. والمعنى يسألونك عن قتال في الشهر الحرام. وهو قول الزجاج[4]، وقيل إنه مخفوض بحرف خفض محذوف؛ أي عن قتال، وهو قول الفراء والكسائي، وأبي البقاء العكبري، وذهب أبو عبيدة إلى أنه مخفوض على الجوار، وهو خطأ عند ابن عطية ". [5]

---

(١) – القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ٩١/٦ . وينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٥٤/٢ .

(٢) – المائدة، ٦ .

(٣) – البقرة، ٢١٧ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٨٩/١ و ٣٦٤ .

(٥) - ينظر الحموز، عبد الفتاح أحمد: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد – الرياض – السعودية . الطبعة الأولى – ١٩٨٥م، ٤٤ – ٤٥ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولسنا نتفق مع من يقول إن البدل على نية تكرار العامل تكريرا حقيقيا؛ لأن القول الصحيح هو تكرير العامل معنويا، ولست اتفق مع من أنكر أن يحمل القرآن على الجوار في باب البدل لأنهم قد أجازوا هذه المسألة في بابي النعت والتوكيد وغيرهما، ولأن في حمله عليه حملا للنص القرآني على ظاهره، وهو أظهر من حمله على التمحل والتكلف.

ومن الحمل على الجوار ما ذكره النحويون أن (أفعال) مصدر(أفعل) و (استفعال) مصدر (استفعل) قد أعلا حملا على إعلال الفعل، ومن ذلك (إقامة) و (استقامة)، والأصل فيهما: إقوام واستقوام فنقلت حركة الواو إلى الفاء وأبدلت الواو ألفا، فالتقى ألفان، فحذفت إحداهما، وهي مسألة فيها خلاف عند النحويين، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الثانية هي التي حذفت لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها، وذهب الأخفش والفراء إلى أن الأصلية هي المحذوفة. ويؤتى بالتاء الدالة على التأنيث عوضا من الألف المحذوفة، وقيل إن المعهود في هذه المسألة أن يؤتى بالتاء بدلا من الأصول كما هو الحال في (عظة) و (عدة) وإضرابهما. ومنه قوله تعالى: (وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة)[1]. فأصل الكلام أقمت الصلاة إقامة. وأصلها أقمت إقواما، ولكن قلبت الواو أيضا فاجتمعت ألفان، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فبقي أقمت الصلاة إقامة وأدخلت الهاء عوضا من المحذوف، وقامت الإضافة ههنا في التعويض مقام الهاء المحذوفة. وهذا إجماع من النحويين. فإقام مفرد قليل في اللغة وهو جائز؛ لأن الإضافة عوض من الهاء[2]. وهذا كثير في الإضافة ولعل ما يقوي حذف التاء فيها مشاكلتها لـ (إيتاء).

---

(١) – الأنبياء، ٧٣ .

(٢) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٩٨/٣ ، و ٤٦/٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الحمل على الجوار في باب العطف قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص: (وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من إعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان)[1] بالجر فيها كلها " وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان " على الخفض على الجوار؛وذلك أن الزرع لما وقع بين النخيل والأعناب خفضوه للمجاورة. وذهب أبو حيان إلى أنه في قراءة الجر تكون الجنة من مجموع ذلك كله لا من الزرع وحده؛ لأنه لا يقال للمزرعة جنة إلا إذا خالطها ثمرات "[2]. ويظهر لي أن القراءة محموله عند الزجاج[3] على حذف حرف الخفض نسقا على (كل) في قوله تعالى:(ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين)[4]، والمعنى "ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين، ومن جنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان ".

ويتراءى لي أن حمل القراءة على الحمل على الجوار في زرع لمجاورتها أعناب أولى من عطفها على قوله: (ومن كل الثمرات) لأن في ذلك تقدير حرف جر ووجود فاصل طويل بين المتعاطفين. إضافة إلى أن المزرعة لا تسمى جنة إلا إذا خالطها ثمرات: زرع ونخيل، وفي ذلك حمل على المعنى لا على التقدير وحمل النص القرآني على ظاهره .

ومنه قراءة ابن عباس وغيره:(إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون) [5]، بجر (والسلاسل) على توهم أن(الأغلال) مجرور في المعنى. وهو قول الفراء والزمخشري وابن عطية[6]، على أن المعنى:" إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل

---

(١) – الرعد، ٤ .

(٢) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط: ٣٦٣/١ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ١٣٨/٣ .

(٤) – الرعد، ٣ .

(٥) – غافر، ٧١ .

(٦) – ينظر الحموز: الحمل على الجوار، ٥٤– ٥٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يسحبون ". وهي عند لزجاج محمولة على حذف حرف الخفض والمعنى إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل. وعلى هذا يكون قوله (والسلاسل) مجرورا إتباعا لقوله في (في أعناقهم)، ويمتنع عطفه على (في أعناقهم) ؛ لأن المعنى عليه فاسد . (١)

ومهما يكن من خلاف بين النحاة حول الجر على الجوار فإن الجوار واقع في العربية، فالجمهور من البصريين والكوفيين أثبتوا الجر بالمجاورة(٢): فنحاه البصرة أقروه في الخفض، ونحاة الكوفة أقروه في الجر والجزم، وأقره من سار على منهج هؤلاء وأولئك في الرفع والجر كابن حزم، وهو قياسي عند بعضهم وسماعي عند آخرين، وأنكره الزجاج والسيرافي وابن جني .

وإذا قيس على الجوار فإن من شأن ذلك أن يخفف من شأن قضية العامل وييسر النحو على المتعلمين والمتأدبين في عصرنا هذا وليس من شأن أن يمس بقدسية التراث وذلك لكثرة ما ورد من الشواهد القرآنية والشعرية التي خرجت على الجوار.

ولسنا مع من يجيز الجوار في غير باب الإعراب ويمنعه في هذه المسألة، أليست مسائل الخفض على الجوار متأثرة كغيرها من المسائل الأخرى بالمجاورة، أليست كالنقل والإتباع والإمالة وتجنيس الأصوات كالتي في صيغة الافتعال وغيرها ؟ أو ليس فيه حمل النص القرآني على ظاهره ؟ فحمله على الظاهر أولى من حمله على التكلف والتمحل .

وهكذا يتضح لنا أن الجر على الجوار قد استخدم في تخريج بعض الشواهد عند النحاة وإن لم يكن الزجاج قد استخدمه في كتابه كغيره من النحاة بل ذهب على تقدير العامل المحذوف في آيات، وتأويل بعض الآيات مع التكلف والتمحل في بعضها الآخر. وعلى ما ذكر قياس ما لم يذكر مما يمكن تخريجه على باب المجاورة .

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٧٨/٤ .

(٢) – السيوطي: همع الهوامع، ٥٥/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادسا: التأويل

التأويل في اللغة :

إذا تتتبعنا معنى التأويل عند اللغويين وجدنا له معان كثيرة أذكر منها ما يأتي:

١- الرجوع، والعاقبة، والمآل:

جاء في لسان العرب: "أول إليه الشيء: رجعه"[١]. وقال صاحب تهذيب اللغة:" إن الأول بمعنى الرجوع، من آل يؤول أولا ...".[٢]

وقال الزمخشري: "لا تعول على الحسب تعويلا، فتقوى الله أحسن تأويلا، أي عاقبة". [٣]

وقد ورد لفظ التأويل بهذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا)[٤]. ومعنى (أحسن تأويلا) أي أحسن عاقبة ومآلا.[٥]

٢-التفسير والبيان :

قال ابن منظور: "أوله وتأوله: فسره"[٦]، وقد ورد لفظ التأويل بهذا المعنى في قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله). [٧]

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، [مادة أول] .

(٢) – الأزهري، خالد بن عبد الله: تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان . [د.ط] - ١٩٦٧م، مادة أول .

(٣) – الزمخشري: أساس البلاغة، ١/ ٢٥ .

(٤) – النساء، ٥٩ .

(٥) – ابن كثير، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة – بيروت - (د.ط) - ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م، ١ / ٥١٨ .

(٦) – ابن منظور: لسان العرب، مادة أول .

(٧) – آل عمران ، ٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- التدبر والتقدير:

وإلى هذا المعنى أشار ابن منظور بقوله "أوّل الكلام وتأوّله دبرّه وقدّره". (١)

٤- الجمع والإصلاح:

قال ابن منظور: "يقال أُلْتُ الشيء أَوُلَهُ: إذا جمعته وأصلحته. وقال بعض العرب: أوّل الله عليك أمرك إذا جمعته، وإذا دعوا عليه قالوا: لا أوّل الله عليك شملك". (٢)

٥- التحري والطلب والتوسم:

جاء في لسان العرب يقال: "تأولت في فلان الأجْرَ إذ تحريته وطلبته"(٣). وقال الزمخشري: "تأولته فتأولت فيه الخير، أي توسمته وتحريته" (٤) والتأويل "جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه". (٥)

التأويل عند النحويين :

يوحي استعمال اصطلاح التأويل بحمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي وقد أهمل النحاة وضع تعريف محدد لهذا الاصطلاح وكانوا يكتفون فقط بذكره فقط ومرد ذلك باعتقادنا هو أن هذا الاصطلاح قد تسرب إلى النحو من علماء الأصول فدخل في علم النحو بتلك الطريقة وخاصة من علماء التفسير فهم يستعملون هذا الاصطلاح كثيرا ولا غنى للنحوي عن التفسير وعن القرآن قبلا .

فلم يتناول أحد من النحاة معنى التأويل كفكرة كما تناوله علماء اللغة، وإن كانوا يمارسونه في تطبيقاتهم النحوية، ولعل النص الوحيد الذي أعتمد عليه هنا في

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، ١١ / ٣٣ .

(٢) –المصدر السابق، ١١ / ٣٣ .

(٣) – االمصدر السابق، ١١ /٣٣ .

(٤) – الزمخشري: أساس البلاغة ، ١ / ٥٢ .

(٥) – الحموز، عبد الفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد – الرياض – السعودية . الطبعة الأولى – ١٩٨٤، ١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تبيان معنى التأويل، هو ما رواه ابن منظور: "نقل ظاهر اللفظ عن وصفه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ"[1]، وما رواه السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل: قال أبو حيان: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول".[2]

والمقصود من كلمة الجادة القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي .

فالتأويل عند النحويين هو: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه".[3]

أو هو كما قال أحد الباحثين: "أصبح التأويل يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد".[4]

وحينما تتبعت استعمال النحاة لكلمة التأويل تأكد لدي أن التأويل هو الوسيلة التي لجأوا إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها .

وهناك فرق دقيق بين التأويل النحوي والتوجيه الإعرابي، فالتأويل أعم من التوجيه، وكما يقول المناطقة: كل تأويل توجيه و لا عكس .

وتوضيح ذلك أن الجمهور قرأوا آية النساء بنصب (والأرحام)، والتوجيه فيها أنها معطوفة على المفعول به وهو لفظ الجلالة، والمعنى: "واتقوا الله واتقوا الأرحام" .

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، ٣٤/١١ .

(٢) – السيوطي جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: احمد محمد قاسم، مطبعة السعادة - القاهرة – مصر - الطبعة الأولى - ١٩٧٦م، ١ / ٧٥ .

(٣) – عبد، محمد: أصول النحو العربي، عالم الكتب - القاهرة – مصر. (د.ط) - ١٩٦٢م، ١٨٥ .

(٤) – أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية – ليبيا . (د.ط) – ١٩٧٣م، ٢٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهذا الإعراب وأمثاله يعد توجيها نحويا، ولا تأويل فيه على الإطلاق. أما إعراب كلمة (والأرحام) بالجر على أنها مجرورة بواو القسم فإنه يعد تأويلا نحويا، وفي الوقت نفسه هو توجيه نحوي لا شك فيه.

ومن هذا المثال يتضح لنا أن التأويل أعم من التوجيه فكل تأويل توجيه، وليس كل توجيه تأويلا .

وهناك علاقة اجتماع وافتراق بين التأويل والتقدير، فقد يجتمعان في شيء واحد: (إذا السماء انشقت)[1]، فحينما اصطدمت القاعدة النحوية بهذه الآية الكريمة وأمثالها تأولها النحاة فقالوا: التقدير: "إذا انشقت السماء انشقت"، فاجتمع فيها الأمران معا: التأويل والتقدير .

ومثال انفراد التقدير فقط قوله تعالى: (واسأل أهل القرية التي كنا فيها)[2]، التقدير: "واسأل أهل القرية"، وليس فيها شيء من التأويل لأنها لا تصطدم بشيء من القواعد النحوية، إذ إن الإعراب في كلتا الحالتين واحد، وهو النصب على المفعولية، وإنما جاء التقدير هنا لبيان المعنى المراد توضيحه .

ومحور الدراسة في هذا الموضوع هو الإعراب الذي فيه تأويل لا كل الأعاريب. أي الذي يصطدم فيه النص القرآني بالقاعدة النحوية.

وأود أن أنوه هنا إلى أنه لم يكن من أهدافي استقصاء جميع الآيات التي اصطدمت فيها القواعد النحوية بالآيات القرآنية ... ذلك أنني أدرس الظاهرة فقط ، وحسبي أنني أضرب لها الأمثال المتعددة، وأذكر النماذج المتنوعة، لإثبات وجود هذه الظاهرة في إعراب القرآن الكريم ولاسيما عند الزجاج؛ ذلك لأن استقصاء جميع الأمثلة

---

(١) – الانشقاق، ١ .

(٢) – يوسف، ٨٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الواردة في إعراب القرآن ومعانيه يحتاج إلى مجلدات ضخام ... والهدف الأصلي هو إثبات هذه الظاهرة فقط .

كان النحاة كلما وضعوا قاعدة معينة واصطدم بها شاهد من قرآن أو شعر أو مثل أو مأثور لجأوا إلى التأويل فمثلا يرى النحاة أن الحال يجب أن تكون مشتقة ووصفا ونكرة، والذي ورد على غير هذا فهو مؤول، ومما خرج على التأويل بقوله تعالى: (وأسروه بضاعة والله عليم بما يصنعون)[1]، وبضاعة حال؛ أي متجرا به، كأنه قال وأسروه جاعليه بضاعة[2]، ويجوز أن يكون مفعولا له.[3]

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (إلا أن قالوا أبعث الله بشرا رسولا)[4]، وتعرب(بشرا) حال من (رسولا) لأنها مقدمة عليها والصفة إذا قدمت على الموصوف صارت حالا، و(بشرا) حال مؤولة بمشتق.[5]

وقد حدد ابن هشام ثلاث مسائل أو ثلاث حالات تكون الحال فيها جامدة مؤولة بمشتق وهي: [6]

١- أن تدل الحال على تشبيه .

٢- أن تدل على مفاعلة .

٣- أن تدل على ترتيب .

---

(١) - يوسف،١٩ .

(٢) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣ / ٩٨ .

(٣) - ينظر الزمخشري: الكشاف، ٢ / ٤٥٢ .

(٤) - الإسراء، ٩٤ .

(٥) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣ / ٢٦١. وينظر الزمخشري: الكشاف، ٢ / ٦٩٤ .

(٦) - ينظر ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف[٧٦١هـ]: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث - بيروت . [د.ط - د.ت]، ٢ / ٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما ورد حالا مؤولا بمشتق قوله تعالى: (إن المتقين في جنات وعيون ادخلوها بسلام آمنين ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين)[1]، فـ(إخوانا) نصب على الحال من المتقين أو من الضمير في (ادخلوها) أو من المضمر في (آمنين).

ومن التأويل قوله تعالى: (كن فيكون)[2]، على الرفع في (يكون) من جهتين: العطف على (يقول)، أو الاستئناف المعنى فهو يكون. وقرأ ابن عامر والكسائي[3] النصب في (فيكون) فطعن بعض النحاة في القراءة، لأن معظم البصريين لا يجيزون نصب الفعل المضارع بـ"أن" بعد الفاء إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل "لأن الفاء لا تضمر فيها "أن" في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر وهو ضعيف في الكلام"[4]؛ ولهذا تأولوها.

فحكم العكبري عليها بالضعف من وجهين، أحدهما: أن "كن" ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب، وإنما المعنى على سرعة التكون، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود لأن الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء، فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يرد به حقيقة الأمر كقوله: (أسمع بهم وأبصر)[5]. والوجه الثاني: أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما"[6].

وأثبت الفارسي قراءة الرفع بالقاعدة النحوية التي لا تجيز نصب الفعل المضارع بعد الفاء إلا إذا كان مسبوقا بنفي أو نهي، ويتضح ذلك في قوله: "يمتنع

---

(١) – الحجر، ٤٥ – ٤٧ .

(٢) – البقرة، ١١٧ . آل عمران، ٤٧ . النحل، ٤٠ . مريم، ٣٥ . يس، ٨٢ . غافر، ٦٨ .

(٣) – القيسي: الكشف، ١ / ٢٦٠ .

(٤) – سيبويه: الكتاب، ١ / ٤٢٣ .

(٥) – مريم، ٣٨ .

(٦) – العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ٦٠/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النصب في قوله (فيكون)؛ لأن قوله: (كن) إن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، لأن المنفي الذي ليس بكائن لا يؤمر ولا يخاطب، فالتقدير "تكون فيكون". واعتمد كذلك على قاعدة نحوية أخرى استدل بها على امتناع قراءة النصب وتتمثل في أن الجواب بالفاء مضارع الجزاء، فلا يجوز "اذهب فيذهب" على قياس قراءة ابن عامر (كن فيكون)، لأن المعنى عنده يصير: "إن ذهبت ذهبت"، وهذا الكلام لا يفيد. وتأول قراءة النصب حين أجرى الفعل المضارع (فيكون) مجرى جواب الأمر حملا على قوله تعالى: (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة)[1]، وإن لم يكن جوابا على الحقيقة. [2]

وذكر الزجاج أن الناس قد تكلموا فيها بغير قول: "قال بعضهم: إنما يقول له (كن فيكون) إنما يريد فيحدث. وقال بعض أهل اللغة: أي يقول له وإن لم يكن حاضرا: "كن"، لأن ما هو معلوم عنده بمنزله الحاضر. وقال قوم: هذا يجوز أن تكون كلمة (كن) لأشياء معلومة أحدث فيها أشياء فكانت، نحو قوله تعالى: (فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين). [3]

والراجح عندي في هذه المسألة جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء، وإن لم يكن جوابا للأمر لتشمل القراءات السبعية المتعددة فنجيز النصب كما نجيز الرفع وإن كان الرفع أكثر .

ولماذا لا نجعل فعل (كن) فعل أمر لفظا ومعنى فتنتهي المشكلة ؟ فالنحاة الذين رفضوا قراءة النصب، تأولوها على أن (كن) لا يراد به الأمر الحقيقي، وإنما يراد به

---

(١) – إبراهيم، ٣١ .

(٢) – ينظر الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، طبع ونشر دار الحياة – بيروت – لبنان – [د.ط] – ١٩٦١م، ٤٣٥/١ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ١٨٦/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخبر، كقولهم: "إن المنفي الذي ليس بكائن لا يؤمر ولا يخاطب"، أنستطيع أن نقول: إن الله لا يملك القدرة على أن يأمر المنفي الذي ليس بكائن ؟ .

ومن الآيات القرآنية التي أولها النحويون قوله تعالى: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا)[1]، موضع التأويل قوله تعالى: (يتربصن) فقد وقع خبرا للمبتداء (الذين)، والخبر في الآية ليس عين المبتدأ، إذ الذين توفوا هم الأزواج من الرجال، ويتربصن هن الزوجات، فالخبر خلاف المبتدأ فتأولها النحاة:

التأويل الأول: نسب هذا التأويل إلى سيبويه، ويتمثل في أن الخبر محذوف، وهو مقدر قبل المبتدأ، إذ التقدير: فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم. أما جملة (يتربصن) فهي بيان للحكم، لا موضع لها من الإعراب.[2]

التأويل الثاني: ذهب أبو العباس المبرد إلى أن جملة (يتربصن) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير "أزواجهم يتربصن"، وجمله "أزواجهم يتربصن" في محل رفع خبر، وحذف أزواجهم لأن في الكلام دليلا عليه. والعائد إلى الذين من الجملة المضاف إليه (الأزواج).[3]

التأويل الثالث: نسب هذا التأويل إلى أبي الحسن الأخفش، وعنده أن جملة (يتربصن) هي الخبر والعائد على المبتدأ محذوف تقديره "بعدهم"، أو "بعد موتهم"، وعلى هذا يكون تقدير الآية: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بعدهم أو بعد موتهم"، وهذا ما ارتضاه الزجاج بقوله: "وهذا إطباق البصريين"[4]؛ لأن الأخفش

---

(١) – البقرة، ٢٣٤ .

(٢) – العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ١ / ١٨٦ .

(٣) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١ / ٣١٤ .

(٤) –المصدر السابق، ١ / ٣١٤ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قدر ظرفا محذوفا؛ لأن الظروف كثيرا ما تحذف ويفهم معناها، وقدر البصريون مبتدأ محذوفا لأنه مفهوم من الكلام .

التأويل الرابع : ذهب الفراء والكسائي وبعض الكوفيين إلى أن الخبر متروك، وعلل الفراء ترك الإخبار عن المبتدأ بقوله تعالى: "فذلك جائز إذا ذكرت أسماء، ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول، ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك، لأن المعنى – والله أعلم – إنما أريد به، ومن مات عنها زوجها تربصت، فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني"(١)، ويعني بذلك إذا كان الاسم الثاني هو الأهم جعل الخبر عنه، والمعنى "وأزواج الذين يتوفون يتربصن". وقد أنكر الزجاج تأويل الفراء، لأنه يعد مجيء المبتدأ بدون خبر محالا، فقال: "وأنشد الفراء:

لعلي إن مالت بي الريح ميلة على ابن أبي ذبان أن يتقدما (٢)

المعنى: لعل ابن أبي ذبان أن يتقدم إلي مالت بي الريح ميلة عليه. وهذا القول غير جائز، لا يجوز أن يبدأ اسم ولا يحدث عنه لأن الكلام إنما وضع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح، وهو أيضا من قولهم محال، لأن الاسم إنما يرفعه اسم (٣) إذا ابتدىء مثله أو ذكر عائد عليه، فهذا على قولهم باطل، لأنه لم يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه .

والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر (الذين) قد جرى ابتداء وذكر الأزواج قد جرى متصلا بصلة "الذين"، فصار الضمير الذي في (يتربصن) يعود على

---

(١) – الفراء: معاني القرآن، ١ / ١٥٠ – ١٥١ .

(٢) – البيت لثابت قطنة من شعراء فرسان في العهد الأموي .

(٣) – يرفع الاسم خبرا عن آخر إذا كان الاسمان لشيء واحد، وهذا ظاهر في الخبر المفرد ويأتي أيضا في الجملة نحو(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) فإن لم يكن الاسمان كشيء واحد وجب أن يكون في الخبر ضمير رابط يعود على المبتدأ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأزواج مضافا إلى الذين... كأنك قلت: يتربصن أزواجهم، ومثل هذا الكلام قولك: "الذي يموت ويخلف ابنتين ترثان الثلثين"، المعنى: "ترث ابنتاه الثلثين"[1] وهذا المثال غير ذلك لأن الألف في ترثان بمعنى ابنتيه، ولا تنطبق الألف على "الذي" .

والراجح عندي من هذه التأويلات ما ذكره المبرد، وقد اتفق النحاة على جواز حذف المبتدأ إذا دلت عليه قرينه لفظية أو معنوية .

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (قل اللهم مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن شاء)[2]، وموضع التأويل قوله تعالى: (مالك الملك)، فقد وقعت (مالك) بعد (اللهم) وبما أن بعض النحاة لا يجيزون وصفه لوجود ميم التعويض، فإنهم عمدوا إلى تأويلها. فذهب الخليل إلى أن (مالك الملك) منادى لأداة نداء محذوفة، تقدير الآية "يا مالك الملك". وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه قد ضمت إليه الميم، فقال في قوله تعالى: (قل اللهم فاطر السموات والأرض)، أن (فاطر) منصوب على النداء، وكذلك (مالك الملك) ولكن لم يذكره في كتابه[3]، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك "يا هناه"، فسيبويه يجعل لفظ الجلالة (اللهم) اسما غير متمكن في الاستعمال شبيها بالأصوات، نحو: "يا هناه وحيهل، ونومان، وفسق، فكما أنه لا توصف الأصوات، فكذلك (اللهم) لأنها وقعت شبيها بها لاقترانها بميم العوض. [4]

---

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ١ / ٣١٥ – ٣١٦ .

(٢) – آل عمران، ٢٦ .

(٣) – سيبويه: الكتاب، ١ / ١٩٦ – ١٩٧ .

(٤) – ينظر العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ١ / ٢٥٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأجاز الزجاج وقوع (مالك الملك) صفة للفظ الجلالة (اللهم) لأن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه "يا" فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع "يا"[1]. وكما يجوز وصف (يا الله) كذلك يجوز وصفه مع اقترانه بميم العوض، وقد سبقه المبرد إلى ذلك.

ودافع أبو علي الفارسي عن مذهب سيبويه واعتمد في دفاعه على أدلة كثيرة منها: أن لفظ الجلالة (اللهم) اسم مفرد ضم إليه صوت الميم، والأصوات لا توصف، وكذلك إن الأسماء المفردة المعرفة لا توصف، وقد وقع لفظ الجلالة (اللهم) في موقع لا يوصف[2]،ومن التأويلات أن (مالك) عطف بيان أو بدل من (اللهم).

ويترجح عندي في هذه المسألة جواز مجيء الوصف من لفظ الجلالة (اللهم) للأسباب التي ذكرها الزجاج:

١- أن قياس لفظ الجلالة (اللهم) على بعض الأسماء غير المتمكنة نحو: هناه، ونومان، ولكاع، وحيهل، وغيرها قياس غير موفق؛ فلا وجه للقياس بين (اللهم) وهذه الكلمات، فالميم في الحقيقة عوض من ياء النداء المحذوفة، وليست الأصوات في "هناه" وغيرها عوضا عن أداة النداء المحذوفة. كما أن (غاق) صوت لا غير. أما (اللهم) فهو اسم ذات مدلول معين أضيفت إليه الميم لتكون عوضا عن أداة النداء المحذوفة .

٢- أن دخول الميم على لفظ الجلالة لم يغير من حكم الكلمة شيئا، فقد بقي مبنيا على الضم الظاهر على الهاء، ويستفاد من هذا أن لفظ الجلالة بقي على ما كان عليه قبل اتصاله بالميم، وكان الميم صوت لا يعتد به .

٣- أنهم أجازوا وصف مثل "سيبويه وعمرويه .." على الرغم من اقتران الصوت بهما، فكيف نمنع وصف لفظ الجلالة (اللهم) بدعوى اقترانه بصوت الميم ؟.

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١ / ٣٩٤ .

(٢) – ينظر القرطبي: الجامع لإحكام القرآن، ٤ / ٥٤ – ٥٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جمله القول في الآية الكريمة أن إعراب (مالك الملك) صفة لـــ(اللـهم) هـو الأصل فيها، أما رأي سيبويه ومن سلك نهجه فهو باب التأويل، ومع ذلك فتأويلهم فـي نظري تأويل موفق .

ومما خرج على التأويل: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)[1]، وموضـع التأويل قوله تعالى: (والأرحام) على قراءة حمزة وقتادة وإبراهيم والأعمش[2] بالخفض، وذلك بعطفه على الضمير المخفوض في (به) وجمهور البصريين لا يجـيزون ذلـك، فكانوا بين رافضين لها ومتأولين: فسيبويه لا يجيز عطف الاسم الظاهر على المضمـر المخفوض، ويصف ذلك إن ورد في الكلام بالقبح[3]،وتبعه الفراء والمـبرد، والزجـاج بقوله: "فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطـأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: لا تحلفوا بآبـائكم. فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا ؟ فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقبـح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار، ويستقبح النحويون: مررت به وزيد، وبك وزيد، إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا بـك وبزيـد، فقـال بعضهم: لأن المخفوض حرف متصل غير منفصل، فكأنه كالتنوين في الاسم، فقبـح أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه"[4]، فالمعطوف شريك للمعطوف عليـه في تسلط العامل عليهما، فإن جاز جعل المعطوف معطوفا عليه صح الكـلام، وإلا لـم يصح فكما لا تقول مررت بزيد وك. فكذلك لا يجوز مررت بك وزيـد. والظـاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي.

---

(١) – النساء، ١ .

(٢) – القيسي: الكشف، ١ / ٣٧٥ .

(٣) – سيبويه :الكتاب، ١ / ٣٩١ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٢ / ٦ – ٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولي على رأي الزجاج، تعقيب فلم يثبت قطعـــا أن هنـــاك إجماعـــا، إذ مـــن البصريين[1] أنفسهم من خرج على مدرسة البصرة كالأخفش ويونس، إلـــى جـــانب أن الكوفيين أجازوا ذلك دون قيد أو شرط، فليس هناك إذا إجماع في هذه المسألة.

ومن هذه المسألة أيضا قوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، قل قتال فيه كبير، وصد عن سبيل الله، وكفر به والمسجد الحرام)[2]، فعطف (والمســـجد) على الضمير المخفوض في (به) ومنع ذلك البصريون فتأولوا الآية: قال بعض النحـــاة منهم المبرد أن (المسجد الحرام) معطوف على قوله تعالى: (عن سبيل الله)، إذ التقديـر: "وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام". [3]

وذهب الفراء إلى أن قوله تعالى: (والمسجد الحرام) معطوف على (الشـــهر الحرام) إذ التقدير: يسألونك عن القتال في الشهر الحرام والمسجد الحرام[4]، وضعـــف البصريون هذا التأويل، زعما منهم أن الصحابة لم يسألوا عن القتال في المسجد الحـرام وإنما سألوا عنه في الشهر الحرام. [5]

وذهب بعض النحاة إلى أن (والمسجد الحرام) متعلق بفعل محذوف تقديـــره: يصدونكم عن المسجد الحرام[6]، وذهب آخرون إن الواو واو قسم .

---

(١) – المرادي، الحسن بن القاسم: توضيح المقاصد والمسائل بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية – مصر . الطبعة الأولى – ١٣٩٧هـ –١٩٧٦م، ٣ / ٢٣٢.

(٢) – البقرة، ٢١٧ .

(٣) – أبو حيان: البحر المحيط، ٢ / ١٤٧ .

(٤) – الفراء: معاني القرآن، ١ / ١٤١ .

(٥) – ينظر الرازي: فتح الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد[٦٠٦هـ]: مفاتيح الغيب، دار الفكر – بيروت . الطبعة الثانية – ١٩٨٣م، ٦ / ٣٤ – ٣٥ .

(٦) – ينظر العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ١ / ١٧٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والرأي الراجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن (والمسجد الحرام) معطوف على الهاء في (به) من غير إعادة الخافض وذلك لوجود أدلة سماعية وقياسية تقوي رأي الكوفيين[1]، وقد أنكر معظم النحاة ذلك لأنهم لا يجيزون الكفر بالمسجد الحرام، فهم يعتقدون أنه من الخطأ القول: كفر بالمسجد الحرام إلا أن معنى ذلك هو منع الناس من الصلاة والطواف فيه، أو أن معنى كلمة (كفر) خرج من الحقيقة إلى المجاز بمعنى جحد، واستدل الألوسي على جواز ذلك بأن الكفر ينسب إلى الأعيان باعتبار الحكم المتعلق به كقوله تعالى: (فمن يكفر بالطاغوت)[2]، وأجاز الرازي بتكفير من يقاتل في الشهر الحرام وإخراج الناس من المسجد الحرام.[3]

ومما خرجوا على التأويل قوله تعالى: (أو جاؤوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم)[4]، فقد وقعت جملة (حصرت) حالا من فاعل (جاؤوكم) وهي في صيغة الماضي المثبت، والبصريون لا يجيزون مجيء الحال فعلا ماضيا إلا إذا كانت قد مقدرة أو ظاهرة، ولهذا تأولوا الآية فقالوا: إن "قد" مضمرة قبل الفعل الماضي التقدير "أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم" وتبعهم الفراء ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، والعكبري، وابن الحاجب والرضي[5]، ولإضمار قد مع الماضي جاز وضع الماضي من الأفعال في موضع الحال، لأن "قد" إذا أدخلت معه أدنته من الحال،

---

(١) – الأنباري: الأنصاف، ٢ / ٤٦٥ .

(٢) – البقرة، ٢٥٦ .

(٣) – ينظر الرازي: مفاتيح الغيب، ٦ / ٣٥ .وابن منظور: لسان العرب، مادة [كفر] .

(٤) – النساء، ٩٠ .

(٥) – ينظر الأستراباذي، الرضي محمد بن الحسن [٦٨٦هـ]: كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ١ / ٢١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأشبهت الأسماء لأن "قد" تقرب الماضي من الحال، ألا تراهم يقولون: "قد قامت الصلاة". (١)

أما المبرد فحملها على الدعاء لا على الحال(٢)، ونسب إليه رأي آخر على أن الجملة "صفة لمحذوف وهذا الحال حال موطئة مثل (قرآنا عربيا)(٣)، فلا يحتاج إلى إضمار "قد"(٤)، ويكون تقدير الآية: "أو جاؤوكم قوما حصرت صدورهم" .

أما الأنباري فجعل الجملة صفة لقوم المذكور في الآية الكريمة وهي قوله تعالى: (إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤوكم حصرت صدورهم).(٥)

وجعل بعض النحاة الجملة خبرا بعد خبر كأنه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: "حصرت صدورهم أن يقاتلوكم"(٦). ومنهم من قدر "إن" محذوفة، التقدير "إن جاؤوكم حصرت" ثم حذف "إن"(٧)؛ ويعلل الأنباري لجوء البصريين إلى التأويل؛ لأن الحال وصف لهيئة الفاعل والمفعول به، فكيف يكون الماضي وصفا لهيئة الاسم وقد انقضى، كما أن الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي ألا يقوم مقامه. ولأنه لا يصلح للحال إلا ما صلح أن يقال فيه: " الآن أو الساعة ".(٨)

---

(١) – الرازي: مفاتيح الغيب، ١٠ / ٢٢٣ – ٢٢٤ .

(٢) – ينظر المبرد: المقتضب، ٤/ ١٢٤.

(٣) – يوسف، ٢ .

(٤) – ينظر البيضاوي، إسماعيل بن محمد القنوي: حاشية القنوي، المطبعة العامرة، –١٩٨٦م، ٣ /٥٣.

(٥) – ينظر الأنباري: الأنصاف، ١/ ١٦٢ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ٢ / ٨٩ .

(٧) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط، ٣ / ٣١٧ .

(٨) – ينظر الأنباري: الأنصاف، ١ / ١٦١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ووجه الكوفيون الآية توجيها لا تأويل فيه فجعلوا جملة (حصرت صدورهم) حالا من الفاعل في (جاؤوكم). وقد اختار الشيخ محيي الدين عبد الحميد مذهب الكوفيين، "وحاصله أنه إذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده وجبت قد مع الماضي المثبت المتصرف، وإذا كان الرابط هو الضمير وحده، أو الضمير والواو معا جاز الوجهان: الاقتران بقد، والخلو منها لفظا وتقديرا".(١)

والقول عندي من التأويل ذلك الذي ذكره البصريون، ويتمثل في قولهم: إن (حصرت) في موضع الحال مع تقدير قد .

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (لكن الراسخون في العلم منهم، والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، والمقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة، والمؤمنون بالله واليوم الآخر، أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما)(٢)، وموضع التأويل في الآية الكريمة قولة تعالى: (والمقيمين الصلاة)، فقد ذهب بعض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي إلى منع جواز نصب (المقيمين) على المدح؛ لأن النصب عندهم لا يكون إلا بعد تمام الكلام، والخبر في الآية لم يأت بعد وهو قوله تعالى: (أولئك سنؤتيهم)، ولهذا فإنهم تأولوا الآية بما يتفق مع قواعدهم النحوية .

والتأويل المقبول عنده أن يعطف (والمقيمين) على (ما) في قوله(بما إليك)، فيكون التقدير: "والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، وبالمقيمين الصلاة"، أي ويؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة .

والتأويل الثاني يتمثل بنصب (والمقيمين) بالعطف على "الكاف" في (من قبلك) والتقدير عندهم: "وما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين الصلاة"، ومنهم من أجاز عطفه

---

(١) – عبد الحميد، محمد محيي الدين: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار التراث – القاهرة – مصر . الطبعة العشرون – ١٩٨٠م، ٦١٠ .

(٢) – النساء، ١٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الهاء والميم في (منهم) فيكون التقدير: "لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة". وهذا عند النحويين رديء لأنه لا يعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعر.[1]

والراجح عندي في هذه المسألة مذهب البصريين، وذلك لوجود أدلة سماعية كثيرة تقوي مذهبهم[2]، وقد بين سيبويه والخليل وجميع النحويين صحة هذا وجودته، قال النحويون: إذا قلت "مررت بزيد الكريم"، وأنت تريد أن تخلص زيدا من غيره فالجر هو الكلام حتى يعرف زيد الكريم من زيد غير كريم، وإذا أردت المدح والثناء فإن شئت نصبت فقلت: "بزيد الكريم"، كأنك قلت: "أذكر الكريم"، وإن شئت رفعت فقلت: "بزيد الكريم" على تقدير: "هو الكريم"، وجاءني قومك المطعمين في المحل، والمغيثون في الشدائد، على معنى "أذكر المطعمين، وهم المغيثون في الشدائد". وعلى هذا الآية لأنه لما قال: (يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) علم أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة. فقال: (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)، على معنى "اذكر المقيمين الصلاة، وهم المؤتون الزكاة". وهو ما رجحه الزجاج في معانيه .

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)[3]، فقد اختلف أهل العربية في تفسير رفع (الصابئون)، فقد جاء معطوفا على موضع اسم إن، والبصريون لا يجيزون ذلك، ولهذا تأولها: فقال بعضهم إنه ارتفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف، وينوى به التأخير وتقديرها: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم، ولا هم يحزنون،

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/ ١٣٠ – ١٣١. وينظر الرازي: مفاتيح الغيب، ١٠٦/١١ .

(٢) – سيبويه: الكتاب، ٢ / ٦٥ – ٦٦ .

(٣) – المائدة، ٦٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والصابئون كذلك". وإنما حذف خبر (والصابئون) لدلالة خبر إن عليه. فسيبويه والخليل خرجاها على التقديم والتأخير، وزعم سيبويه أن قوما من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعين ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان"(١). فجعل سيبويه هذا غلطا.

وقال بعض النحاة إن خبر (إن) محذوف دل عليه الخبر الثاني، وعلى هذا التأويل يجوز عطف (والصابئون) على موضع اسم إن، لأنه جاء بعد تمام الاسم والخبر. وإلى هذا ذهب المبرد والأخفش.(٢)

وقال بعض النحاة "نصب (إن) ضعيف فنسق بـ(والصابئون) على (الذين) لأن الأصل فيه الرفع، وهو قول الكسائي. وقال الفراء مثل ذلك إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل (الذين)، وعلى المضمر، يجوز: "إني وزيد قائمان"، وأنه لا يجوز "إن زيدا وعمر قائمان"، وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب "إن" ضعيف لأنها إنما تغير الاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط لأن "إن" عملت عملين: النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس مفعول معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب "إن" ضعيفا وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها ... ونصب "إن" من أقوى المنصوبات".(٣)

وذكر بعض النحاة أن "إن" بمعنى نعم، وعلى هذا فـ "الذين" مرفوع بالابتداء، وجائز عطف (والصابئون) عليه.(٤)

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/ ١٩٢ – ١٩٣. وينظر سيبويه: الكتاب، ٢/ ١٥٥ .

(٢) – القيسي: المشكل، ١/ ٢٣٢ – ٢٣٣ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٢ / ١٩٢– ١٩٣.

(٤) – العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ١/ ٤٥١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورأى بعض النحاة أنها جاءت على لغة بلحارث؛ الذين يجعلون التثنية بـــالألف على كل حال . والجمع بالواو على كل حال .[1]

ومنهم من عطف (والصابئون) على الضمير المرفوع في (هادوا)[2]، وهذا فاسد من جهة المعنى؛ لأن العطف على الواو في "هادوا"، يؤدي إلى اشتراك (والصـــابئون) في اليهودية، ومن جهة الإعراب، لأنهم لا يجيزون العطف علـــى الضمـــير المرفـــوع المتصل إلا إذا وجد ضمير مؤكد .

والراجح عندي هو جواز عطف (والصابئون) على موضع اسم "إن"، لأنـــه يحفظ الآية من التفكيك والتمزيق، كما أن السماع يقوي مذهب الكوفيين، فمما جاء فـــي القرآن الكريم: (إني لا أملك إلا نفسي وأخي)[3]، بعطف أخي على موضع اســـم "إن". وقوله تعالى: (إن الله وملائكته يصلون على النبي)[4]، على قراءة الرفع، حيث عطـــف (وملائكته) على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر .

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (قال الله هـــذا يـــوم ينفـــع الصـــادقين صدقهم)[5]، وموضع التأويل (يوم) على قراءة نافع بالنصب[6]، فقد جاء الظرف مبنيـــا على الفتح، وهو مضاف إلى جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع معرب، ومذهب جمهور البصريين أنهم لا يجيزون البناء إلا إذا أضيف الظرف إلى فعل ماض، بينمـــا يلزمـــه الرفع إذا أضيف إلى جمله فعلية فعلها مضارع، ولهذا عمدوا إلى تأويل الآية:

---

(١) – ينظر المصدر السابق، ٤٥٢/١ .

(٢) – القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ٢٤٦/٦ .

(٣) – المائدة، ٢٥ .

(٤) – الأحزاب، ٥٦ .

(٥) – المائدة، ١١٩ .

(٦) – القيسي: المشكل، ١/ ٢٤٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فذكر الزجاج أن (يوم) ظرفا منصوبا العامل فيه (قال)، والتقدير: "قـــال الله هذا في يوم ينفع الصادقين صدقهم"؛ أي: "قال الله هذا في يوم القيامة"، فهو فعل مـــاض بمعنى المستقبل أي: "سيقوله".

ولم يؤول الكوفيون الآية الكريمة ووجهوها توجيها مقبولا حين جعلوا (يـوم) ظرفا مبنيا على الفتح بمنزلة "يومئذ" واقعا في محل رفع خبر لاسم الإشارة (هذا). وهذا عند البصريين خطأ؛ لأنهم لا يجيزون "هذا يوم آتيك" يريدون "هذا يوم إتيانك لأن "آتيك" فعل مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته، ولكنهم يجيزون "ذلك يوم نفع زيدا صدقه"؛ لأن الفعل الماضي غير المضارع، فهي إضافة إلى غير متمكـــن وإلـــى غير ما ضارع المتمكن.[1]

والرأي الراجح عندي جواز بناء الظرف، إذا تلي بجملة فعلية مع الميل إلـــى تأويل البصريين في جعل الظرف متعلقا بالفعل (قال الله) وهو تأويل مقبول حسن.

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب)[2]، وموضع التأويل قوله تعالى: (لا تصيبـــن)، إذ جاء الفعل المضارع مؤكدا بالنون مع أنه مسبوق بلا النافية، فجعلوا جملة (لا تصيبـــن) في موضع نصب صفة بفتنة، وتقديرها: "واتقوا فتنة غير مصيبة الذين ظلمـــوا منكـــم خاصة، ومن ذهب إلى هذا التأويل ابن جني وابن الحاجب في الكافية، وابن مالك وأبـــو حيان[3]، وجمهور النحاة لا يجيز ذلك، ولهذا تأولوا الآية:

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢ / ٢٢٤ – ٢٢٥ .

(٢) – الأنفال، ٢٥ .

(٣) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط، ٤ / ٤٨٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فجعل الزجاج الفعل المضارع (لا تصيبن) جوابا للأمر وقاس ذلك على قولهم: "انزل عن الدابة لا تطرحك ولا تطرحنك، فالكلام جزاء، فيه طرف من النهي، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي، والمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام، ومثله قوله تعالى: (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) [1]،إنها أمرت بالدخول ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان فقالت: (لا يحطمنكم سليمان وجنود) [2]، فلفظ النهي لسليمان، ومعناه للنمل، كما تقول: "لا أرينك ههنا"، فلفظ النهي لنفسك ومعناه: "لا تكونان ههنا فإني أراك" [3]، وعلى هذا فتقدير الآية: "إن أصابتكم لا تصيب الظالمين خاصة ولكنها تعم". واعترض بعض النحاة على هذا التأويل بقولهم: إنه يفسد المعنى؛ لأنه يؤدي إلى القول بأن الآية عامة تشمل الظالم وغيره، كما أنه يؤدي إلى تقدير جواب الشرط ليس من جنس فعل الأمر، وإنما من شرط آخر، مستمد من جواب الشرط نفسه، أي: "إن أصابتكم لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة"، فالفعل (لا تصيبن) جواب لأن أصابتكم المقدرة ليست جوابا لفعل الأمر الموجود في الآية (اتقوا). [4]

والتأويل الثاني يتمثل في جعل جملة (لا تصيبن) جملة طلبية، و"لا" ناهية وهي في موضع نصب صفة على إرادة القول، فيكون التقدير: "واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن". ولم يجعلوا جملة (لا تصيبن) صفة لفتنة لأنهم لا يجيزون وقوع الجملة الطلبية صفة.[1]

وذهب بعض النحاة إلى تأويل الآية بجعلها جوابا لقسم محذوف تقديره: "والله لتصيبن"، والجملة جملة موجبة ثم أشبعت اللام فأصبحت (لا تصيبن)، "وقالوا: إن هذا

---

(١) – النمل، ١٨ .

(٢) – النمل، ١٨ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٢ / ٤١٠ .

(٤) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٢٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التخريج تؤيده قراءة عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت (واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا منهم خاصة)[٢]. وهو تأويل متكلف في رأيي .

أما رأيي فإنني معهم في جواز توكيد الفعل المضارع المسبوق بلا النافية، ودليلي السماع والقياس ومعنى الآية. فمن السماع أن الآية قرأها السبعة اتفاقا، ولا النافية ظاهر اتصالها بالفعل (لا تصيبن). وأما المعنى فليس بصحيح ما قاله كثير من النحاة أن الآية الكريمة خاصة بالظالمين، وأن الفتنة لا تصيب سواهم، فجمهور المفسرين يرى أن الآية تشمل الصالح والطالح، والظالم وغيره[٣]، وأما من حيث القياس فقد أجاز النحاة توكيد الفعل المضارع المسبوق بلا إذا فصل بينهما بفاصل فمن باب أولى أن يجيزوا توكيد المضارع إذا كان متصلا بـ"لا" النافية اتصالا مباشرا.

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم)[٤]التأويل في الآية الكريمة: (وشركاءكم) فقد منع جمهور النحاة عطفه على(أمركم) لأنه لا يقال عندهم أجمعت الشركاء، إنما يقال أجمعت في الأمر خاصة، فلذلك لم يحسن عطف الشركاء على الأمر. ولهذا تأولوا الآية بأن الواو في معنى "مع"، وتقدير الآية "فأجمعوا أمركم مع شركائكم" وإليه ذهب الزجاج بقوله: "زعم الفراء أن معناه: "فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ليجمعوا أمرهم"، وهذا غلط لأن الكلام لا فائدة فيه، لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهم، فالمعنى "فأجمعوا أمركم مع شركائكم" كما تقول لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، المعنى لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها".[٥]

---

(١) – ينظر المصدر السابق، ٣٢٥ .

(٢) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط، ٤/ ٤٨٤ .

(٣) – يراجع سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق – بيروت – لبنان . [د.ط] – ١٣٧٣هـ- ١٩٧٣م، ٣/ ١٤٩٦.

(٤) – يونس، ٧١ .

(٥) – الزجاج: معاني القرآن، ٣/ ٢٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى الفارسي أن (شركاءكم) معطوف على مضاف محذوف تقديره: "فأجمعوا ذوي الأمر وشركاءكم"، فحذف المضاف[1]. وذهب المبرد أن (شركاءكم) معطوف على ذلك.[2]

والرأي الراجح عندي إن (شركاءكم) معطوف على (أمركم) بدون تأويل لأن جمهور النحاة منعوا ذلك بقولهم: "إن "أجمع" خاص بالمعاني فيقال: أجمعت أمري، و"جمع" خاص بالأعيان يقال جمع الجيش"[3]. ويبدو لي أن لا فرق بين جمع وأجمع من جهة المعنى، ولعل ابن منظور أفاد ذلك حيث قال: "جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعا وجمعه وأجمعه"[4]، فالشيء ذات غير محدد يقال فيه: جمعه وأجمعه، وكأن الفعلين يفيدان مدلولا واحدا.

وبعد هذا أقول ماذا يضير اللغة والنحو إذا أجزنا عطف (شركاءكم) على (أمركم) اعتمادا على ظاهر النص القرآني .

وإذا كان لابد من ترجيح إحدى التأويلات السابقة فأنني أرجح قول الزجاج.

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم)[5]، وموضع التأويل قوله تعالى: (وإن كلا) على قراءة نافع وابن كثير[6] في تخفيف (إن)، ونصب (كلا). فقد أنكر الكوفيون أعمالها مخففة. وتأولوا الآية بخلاف البصريين الذين أجازوا إعمالها مثقلة ومخففة؛ فأجاز سيبويه إعمال "إن" المكسورة المشددة إذا خففت[7]،

---

(١) – ينظر الرازي: مفاتيح الغيب، ١٧/ ١٣ .

(٢) – ينظر النحاس: إعراب القرآن، ٢/ ٦٨ .

(٣) – القيسي: المشكل، ١/ ٣٥٠ .

(٤) – ابن منظور: لسان العرب، مادة [جمع] .

(٥) – هود، ١١١ .

(٦) – ابن كثير، إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية، تحقيق: أحمد ملحم وغيره، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة – ١٩٨٧م.، ١/ ٥٣٦ .

(٧) – سيبويه: الكتاب، ٢/ ١٤٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجعل الفراء "إن" نافية مهملة، ونصب (كلا) بفعل ليوفينهم المذكور في الآية الكريمة[1]. وتبعه في ذلك معظم النحاة الكوفيين، وذهب بعضهم إلى أن "إن" المكسورة إذا خففت فإنها لا تعمل،أما قوله تعالى: (كلا) فهو منصوب بفعل مقدر تقديره: "إن أرى الناس كلا ليوفينهم ربك أعمالهم"[2]؛ وذلك "لأن "إن" مشبهة بالفعل، فإذا حذف منها التشديد بقي العمل على حاله"[3]، كما إن "إن" المشددة من عوامل الأسماء، و "إن" المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال، لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.[4]

يترجح عندي في هذه المسألة مذهب البصريين؛ فمن جهة السماع ما ورد في القراءة السبعية المتواترة، أما من جهة القياس فقد أشار إلى ذلك سيبويه حين قال معللا إعمال "إن" المخففة؛ "لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم بل حين حذف"[5]، ألا ترى: أننا نقول: "ع" الكلام، و"ش" الثوب، و"ل" الأمر، أما تأويل الكوفيين في إعراب الآية بجعل "كلاً" منصوباً بـ(ليوفينهم) فهو تأويل متكلف وذلك أن جميع النحويين قد أنكر ذلك[6]، إذ لا يجوز عند أحد "زيدا لأضربنه"، وكذلك القول بأن "كلا" منصوب بـ"ليوفينهم" غير جائز.

---

(١) – النحاس: إعراب القران، ٢/ ١١٥ .

(٢) – ينظر الأنباري: الأنصاف، ١/ ١٢٣– ١٢٤ .

(٣) – الزجاج: معاني القران، ٣/ ٨١ .

(٤) – الأنباري: الأنصاف، ١/ ١٢٤ .

(٥) – سيبويه: الكتاب، ٢/ ١٤٠ .

(٦) – القرطبي: الجامع لأحكام القران، ٩/ ١٠٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق)[1]، وذهب البصريون إلى أنهم لا يجيزون أن يأتي اسم مرفوع بعد أداة الشرط (لو)، وما جاء خلافا لقاعدتهم لجأوا إلى تأويله:

يرى سيبويه أن (أنتم) مرفوع على إضمار فعل، وذهب إلى أن (لو) لا تأتي بعدها الأسماء، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء"[2]. وتبع أبو إسحاق الزجاج سيبويه، فعنده "أن (أنتم) مرفوع بفعل مضمر، المعنى قل لو تملكون أنتم؛ لأن "لو" يقع بها الشيء لوقوع غيره، فلا يليها إلا الفعل، وإذا وليها الاسم عمل فيها الفعل المضمر"[3]، وبهذا التأويل أخذ .

وذكر الزمخشري أن (أنتم) بدل من واو الجماعة المتصلة بـ(تملكون), فحينما حذف الفعل (تملكون) جيء بالضمير المنفصل (أنتم)، فعنده أن تقدير الآية: "لو تملكون أنتم تملكون"، فأضمر تلك على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل (الواو) ضميرا منفصلا (أنتم)؛ لسقوط ما يتصل به اللفظ، فـ(أنتم) فاعل الفعل المضمر و(تملكون) تفسيره.[4]

وأجاز ابن هشام أن يكون الضمير أنتم مرفوعا على الابتداء، أو بفعل مقدر محذوف، يقول: "وقد يليها اسم مروع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو الظاهر مبتدأ وما بعده خبر".[5]

---

(١) – الإسراء، ١٠٠ .

(٢) – سيبويه: الكتاب، ٣/ ١٣٩ –١٤٠ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن, ٣/ ٢٦٢ .

(٤) – ينظر الزمخشري: الكشاف، ٢/ ٤٦٧ – ٤٦٨ .

(٥) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ١/ ٢١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والرأي الراجح عندي هو أن (أنتم) مرفوع بفعل مضمر، لأن "لو" يقع بها الشيء لوقوع غيره، فلا يليها إلا الفعل، وإذا وليها الاسم عمل فيها الفعل المضمر.

ومما خرج على التأويل قوله تعالى: (وألق ما في يمينك تلقف ما صنعوا)[1]، موضع التأويل قوله تعالى (تلقف) على قراءة ابن عامر برفع الفاء[2]، فقد وقع في موضع جواب الطلب، وكان حقه الجزم كما في قراءة باقي السبعة (تلقف)؛ لأنه جواب الأمر، ولذلك عمد النحاة إلى تأويلها. ويرى الزمخشري أن جملة (تلقف) جملة استئنافية لا علاقة لها بما قبلها.[3]

وذهب الزجاج إلى أنه يجوز الرفع على معنى الحال، أي أن جملة (تلقف) في موضع نصب حال من المفعول به (ما)، وهو العصي كأنه قال: "ألقها متلقفة"، على حال متوقعة.[4]

وجعلها مكي بن أبي طالب في موضع نصب حال من فاعل (ألق)، فقال: "حجة من رفعه أنه جعله حالا من الملقي كأنه المتلقف". [5]

أما ابن خالويه فجعلها واقعة في جواب الأمر على تقدير الفاء، والمبتدأ محذوف، وعلى هذا فتقدير الآية: "ألق ما في يمينك تلقف، أو فإنها تلقف". [6]

---

(١) – طه، ٦٩ .

(٢) – الرازي: مفاتيح الغيب، ٢٢/ ٨٤ .

(٣) – الزمخشري: الكشاف، ٢/ ٥٤٥ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣|٣٦٧ .

(٥) - القيسي، مكي بن أبي طالب [٤٣٧هـ]: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – سوريا . [د.ط] – ١٣٩هـ – ١٩٧٤م، ٢/ ١٠٢.

(٦) – ينظر ابن خالويه: الحجة، ٢٤٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والراجح عندي في هذه الآية الكريمة القول بأن جملة (تلقف) في محل نصب حال من المفعول به (ما)، وتقدير الآية: "ألق ما في يمينك متلقفة". والذين جعلوا جملة (تلقف) حالا من الفاعل في (ألق) كانوا متكلفين في تأويلهم، لأنه سيؤدي إلى القول بأن موسى –عليه الصلاة والسلام– هو الذي يتلقف ما صنعه السحرة، والأقرب إلى الصواب أن العصا هي التي تلقف الحبال التي رماها السحرة في الأرض، ويؤكد ذلك ما جاء في القرآن الكريم: (فألقى موسى عصاه فإذا هي تلقف ما يأفكون).[1]

وقد أشار إلى ذلك الزجاج بقوله: "المتلقف في الحقيقة هو العصا".[2]

وبعد فقد كشف البحث أن النحاة حيث يتأولون النص القرآني يعتمدون في ذلك على وسائل مختلفة، تتجلى فيما يلي:

١– **التقديم**: ومنه قوله تعالى: (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما)[3]، فقد جاء (أسباطا) تمييزا وهو في صيغة الجمع، وجمهور النحاة يوجبون الإفراد في تمييز العدد المركب، فتأولها بعض النحاة على تقديم (أسباطا)، فتقدير الآية عندهم: "وقطعناهم أسباطا أمما اثنتي عشرة".

ومما خرج على التقديم قوله تعالى: (خلق الإنسان من عجل)[4]، قال أهل اللغة "المعنى خلقت العجلة من الإنسان وحقيقته يدل عليها، قال تعالى: (وكان الإنسان

---

(١) – الشعراء، ٤٥ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٦٧/٣ .

(٣) – الأعراف، ١٦٠ .

(٤) – الأنبياء، ٣٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عجولا)[1]... كما نقول: "أنت من لعب، وخلقت من لعب"، تريد المبالغة بوصف اللعب".[2]

٢- **التأخير:** ومنه قولة تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر)[3]، فالنحاة الذين منعوا جواز عطف(الصابئون) على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر، جعلوا الكلمة على نية التأخير، فتقديرها عندهم: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، الصابئون كذلك".[4]

٣- **الاعتراض:** ومنه قوله تعالى: (إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا)[5]، فالنحاة الذين يمنعون عطف الفعل على الاسم تأولوا الآية على تقدير أن جملة (واقرضوا الله قرضا حسنا) جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.[6]

٤- **الزيادة:** ومنه قوله تعالى: (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون، واقترب الوعد الحق، فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)[7]، فقد ذهب بعض النحاة إلى منع الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في جواب الشرط؛ لأن إذا نائبة عن الفاء [8]، ولهذا تأولوا على زيادة الواو في قوله تعالى(واقترب الوعد الحق).[9]

---

(١) – الإسراء، ١١ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٣/ ٣٩٢ .

(٣) – المائدة, ٦٩ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/ ١٩٢– ١٩٤ .

(٥) – الحديد, ١٨ .

(٦) – القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ١١/ ٣٤٢ .

(٧) – الأنبياء، ٩٦ .

(٨) – القرطبي: الجامع لأحكام القران، ١١/ ٣٤٢ .

(٩) – الأنبياء، ٩٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥- **الحمل على المعنى:** ومنه قوله تعالى: (وأجمعوا أمركم وشركاءكم)[١]، فقد تأولها بعض النحاة على أن شركاءكم معطوف على المعنى.

٦- **الإدغام:** ومثاله قوله تعالى: (وكذلك نج ي المؤمنين)[٢] على قراءة ابن عامر بتشديد الجيم ونون واحدة، فقال بعضهم في تأويلها: إن النون الثانية أدغمت في الجيم فأصبحت (نجي). [٣]

٧- **التقدير:** ويشمل الجملة وأجزاءها، فمن تقدير الجملة قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره)[٤]، فالنحاة الذين يمنعون مجيء المبتدأ بعد إن الشرطية قدروا في الآية فعلا محذوفا، فيكون تقديرها عندهم: "وإن استجارك أحد من المشركين استجارك".

والمقصود بأجزاء الجملة الفاعل والمفعول به والصفة والمضاف والاسم الموصول والأمثلة على هذا النوع من التقدير كثيرة كما بينتها في ثنايا البحث بالتفصيل.

كما كشف البحث عن ظاهرة نحوية هامة تتمثل في بيان موقف النحاة من النصوص التي لا تتفق مع قواعدهم النحوية، وتتبع أساليبهم التي يسلكونها للتخلص من هذا التخالف بين النص القاعدة .

وبعد، فلعله بات واضحا استخدام التأويل في التخريج، وقد يكون وضع هذا الباب من أجل التخريج، ثم أصبح واضحا اعتماد النحاة على اللغة في التخريج، ولكن يبدو أن الاعتماد على اللغة لم يف الغرض لذا لجؤوا إلى المنطق واعتمدوا علية في التخريج لتكتمل الدائرة، وتخرج الشواهد كلها .

---

(١) - يونس، ٧١ .

(٢) - الأنبياء، ٨٨ .

(٣) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣/ ٤٠٣ .

(٤) - التوبة، ٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سابعا: التضمين

التضمين في اللغة :

قال ابن منظور: "ضمن الشيء ضمنا وضمانا: كفل به وضمنه إياه: كفله. وفلان ضامن وضمين. ويقال: ضمنت الشيء أضمنه ضمانا، فأنا ضامن وهو مضمون .... وضمنه الشيء تضمنينا، وضمن الشيء الشيء: أودعه إياه تودع الوعاء المتاع والميت القبر، وقد تضمنه هو... وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه، ويقال ضمن الشيء بمعنى تضمنه. ومنه قولهم: مضمون الكتاب كذا وكذا". (١)

التضمين في الاصطلاح :

يعرف الزركشي التضمين أنه: "إعطاء الشيء معنى الشيء"(٢). أما الزمخشري فيذكر أن: "من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن"(٣). وإن الغرض منه هو: "إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ"(٤)، أما ابن هشام فنص على أنه: "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين". (٥)

ويتبين لنا من النظر في التعريفات السابقة أن تعريف ابن هشام أشمل وأعم من تعريف الزمخشري، ذلك أن الزمخشري لا يذكر إلا تضمين الفعل معنى فعل آخر.

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، مادة (ضمن) .

(٢) – الزركشي: البرهان، ٣ / ٣٣٨ .

(٣) – الزمخشري: الكشاف، ٢ / ٧١٧ .

(٤) – المصدر السابق، ٢ / ٧١٧ .

(٥) – ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٩٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحقيقة التضمين كما ذكر ابن هشام وكما يتراءى لي – أن الفعل يتضمن معنى فعل آخر، والاسم يتضمن معنى الحرف، والحرف يتضمن معنى حرف آخر.

ويعرفه ابن جني في كتابه الخصائص تحت عنوان "باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض" دون التصريح بمصطلح التضمين بقوله: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه".(١)

وذهب ابن قيم الجوزية المذهب نفسه فقال: "وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدي به معناه. وهذه طريقة إمام الصناعة سيبويه – رحمه الله تعالى – وطريقة حذاق أصحابه؛ يضمنون الفعل معنى الفعل ولا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة تستدعي فطنة ولطافة في الذهن".( )

وعرفه ابن الدهان بقوله: "التضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة".( )

ومهما يكن فإننا نستطيع أن نحدد التضمين النحوي بأنه: إشراب كلمة معنى كلمة أخرى فتؤدي وظيفتها في التركيب. فإن أدى حرف معنى حرف آخر فهو تضمين، وإن أدى فعل لازم وظيفة فعل متعد فهو تضمين، وإن أشرب الاسم معنى

---

(١) – ابن جني: الخصائص، ٢ / ٣٠٨ .

(٢) –ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان . [د.ط] –١٩٠٠، ٢/ ٢١ .

(٣) – السيوطي: الأشباه والنظائر، ١ / ١٠٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحرف وأدى وظيفته في التركيب فهو تضمين. فباب التضمين واسع في اللغة، الأمـــر الذي جعل ابن جني يقول: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شـــيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل في العربية لطيف".(١)

وإذا كان العلماء قد اختلفوا في حد التضمين فقد اختلفوا في سماعيته وقياســـيته كذلك. قال الأزهري: "واختلف في التضمين قياسي هو أم سماعي؟. والأكثرون على أنه قياسي. وضابطه أن يكون الأول والثاني مجتمعين في معنى عام".(٢)

وتناول الباحثون المحدثون التضمين بحثا ودراسة وعرفوه بأن قالوا: "أن يـؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه، فيعطى حكمـــه فـــي التعدية واللزوم". (٣)

ويرى أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة أنه يجوز قياس التضمين بشروط ثلاثة:

١- تحقق المناسبة بين الفعلين .

٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس .

٣- ملائمة التضمين للذوق العربي .

لذلك فهو قياسي لا سماعي . (٤)

---

(١) - ابن جني: الخصائص ، ٢ / ٣١٠ .

(٢) - الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية يس بن زين الديـــن، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - مصر . [د.ط - د.ت]، ٣٤٦/١ .

(٣) - عواد، محمد حسن: تناوب حروف الجر في القرآن، دار الفرقان للنشر والتوزيع - عمان - الأردن . الطبعة الثانية -١٩٨٢م، ٥٣ .

(٤) - عباس، حسن: النحو الوافي، دار المعارف - مصر . الطبعة الثانية - ١٩٦٣م، ٥٩٤/٢ - ٥٩٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالتضمين كما هو ملاحظ من كلام ابن منظور يعني بصورة أو أخرى: إيداع شيء شيئا آخر سواء أكان الإيداع حقيقيا أم مجازيا، وربما يكون هذا المعنى قريبا من المعنى الاصطلاحي للتضمين. فهناك صلة ما بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي مهما كانت طبيعة تلك الصلة، فالمعنى يعد قاعدة ينطلق منها المعنى الاصطلاحي للتضمين.

والتضمين اصطلاح بلاغي يصرف للدلالة على الاقتباس، ويعني: " أن يضمن المتكلم كلامة كلمة من بيت أو من آية، أو معنى مجردا من كلام أو مثلا سائرا أو جملة مفيدة، أو فقرة من حكمة".(١)

وهو من اصطلاحات العروض كذلك، فهو عيب من عيوب القافية، ويعرفه العروضيون: "أن تتعلق القافية أو لفظه مما قبلها، بما بعدها، وسمي كذلك لأن الشاعر يضمن البيت الثاني معنى الأول ( ) وذلك كقول الشاعر :

وليس المال فاعلمه بمال من الأقوام إلا للذي

يريد به العلاء ويمتهنه لأقرب أقربيه وللفضى (٢)

ونعتقد أن التضمين إنما تسرب إلى علوم اللغة من علوم الشريعة الإسلامية فقد ورد ذكره في تواليف علماء الشريعة الإسلامية في علوم القرآن كالتفسير والفقه وغير ذلك، فورد في كتاب الزركشي، وفي تفسير الزمخشري الموسوم "بالكشاف"، وعند السيوطي الذي ألف كثيرا في العلوم الشرعية واللغوية فكان من الطبيعي أن يرد هذا الاصطلاح في تصانيفهم اللغوية بعد أن شاع في الشرعية منها .

---

(١) – عواد : تناوب حروف الجر، ٥١ .

(٢) - أبو عمشة، عادل: العروض والقافية، مكتبة خالد بن الوليد – نابلس – فلسطين . الطبعة الأولى – ١٩٨٦م، ٢٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وموضوع بحثنا هو التضمين النحوي لأن بحثنا هذا محدد بالنحو فقط، والكلام على التضمين في البلاغة والعروض والفقه الإسلامي يحتاج إلى بحث مستقل والحديث عنها ههنا قد يغير مسار البحث .

قرر النحاة أن التضمين واقع في اللغة، وأنه ركن من أركان التعليل لبعض المسائل النحوية، فاستعملوه في تخريجهم لبعض المسائل النحوية نحو: بناء بعض الأسماء؛ فهم على سبيل المثال يرون أن أسماء الاستفهام إنما بنيت لتضمنها معنى حروف الاستفهام(١). حيث جعل البناء منحصرا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه. إلى غير ذلك من المسائل المخرجة التي وضعها النحاة في أبواب العلل التي لا يتسع المجال لذكرها ههنا، فمن طلبها فليرجع لها في مظانها .

والسؤال الآن هو: هل تأثر التضمين بنظرية الأصل والفرع ؟

عني النحاة العرب بقضية الأصل والفرع عناية فائقة، فما من باب من أبواب النحو العربي إلا وهذه النظرية تظهر فيه بشكل أو بآخر، اذا أثرت في قواعده وأحكامه، ومصطلحاته، حتى أن النحاة في كثير من الأحيان قد شطوا في تخريج كثير من قضايا النحو عن التعليل اللغوي السليم إلى التعليل المنطقي الذي يتفق وقضية الأصل والفرع .

فالنحاة حين قالوا بالتضمين كانوا قد وضعوا نصب أعينهم هذه النظرية، ففي بناء الأسماء مثلا قالوا: أن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء، فإن خرج الاسم عن أصله إلى البناء الذي هو فرع في الأسماء فلا بد من تعليل هذا البناء(٢)، وسبب البناء

---

(١) – المصدر السابق، ٢٢٥ .

(٢) – الأنباري: أسرار العربية، ١ / ١٢٧ .

(٣) – ينظر المصدر السابق، ٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في رأيهم يرجع إلى عدة أمور منها أن يتضمن الاسم معنى الحرف؛ لأن البناء أصل في الحروف والأفعال، وعلى ذلك عللوا بناء أسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

ومثل ذلك قالوا في تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد أو العكس؛ فقالوا: إن الفعل اللازم كذا قد تضمن معنى المتعدي، لأن الأصل فيه هو اللزوم، وإن الفعل كذا قد تضمن معنى اللازم لأن الأصل فيه هو التعدي، وأن الفعل المتعدي كذا قد تضمن معنى الفعل المتعدي كذا لأن الأصل أن يتعدى بحرف لا يتعدى به الآخر.

كما افترضوا أن لحروف المعاني أصلا وفرعا، فقالوا: إن الباء أصل حروف القسم فإن خرجت لتؤدي معنى جديدا غير القسم فإن هذا الأداء يسمى تضمينا، وهو فرع على العمل الأصلي الذي يؤديه الحرف، ومثل ذلك قالوا في حروف النفي والاستثناء، والشرط، والاستفهام، والنداء إذ افترضوا -أيضا- أن "ما" هي أصل حروف النفي وهي أم بابه كما جعلوا "إلا" أصلا لأدوات الاستثناء، وقالوا: إن هذه الأدوات تضمنت معنى استثني وهكذا جعلوا لبقية الحروف أصولا وفروعا في العمل، إلى جانب أنها تنوب عن الأسلوب الذي تمثله، فـ"إلا" تنوب عن استثني، و"يا" تنوب عن أنادي، والهمزة تنوب عن استفهم، وقالوا بأن "إن" هي أصل أدوات الشرط. ولذلك فإن ما عداها من حروف أو أسماء شرطية إنما هي فرع عليها، وعندما سألت النحاة عن سبب بناء أسماء الشرط، أجابوا عن ذلك بأنها تضمنت معنى الشرط وهو "إن".

فمن الواضح أن الحروف السابقة قد نابت عن الجمل من قبيل التضمين، بمعنى أنها تضمنت جملا محذوفة سدت مسدها في السياق. أما حروف الجر أو حروف الصفات فهي حروف كثير ما تتبادل المواقع على سبيل التضمين كما سيأتي بعد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وافترض النحاة أن الإشارة معنى من المعاني شأنها في ذلك شـــأن الاســتفهام والنفي والشرط والاستثناء والنداء وما إلى ذلك. فعللوا بناء أسماء الإشارة مثـــل "هنـــا وهؤلاء" لتضمنها معنى حرف لم يوضع، قال الأنباري معللا بنـــاء "هـــؤلاء": "وأمـــا "هؤلاء" فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به، لأن الأصـــل فـــي الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمني والعطف إلى غير ذلك من المعـــاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا "هؤلاء" معنى حرف الإشارة فبنوها". (١)

ولا يخفى هنا أن تعليلهم هذا مبني على الجدل المنطقي وليس تعليلا لغويـــا. ويبدو أن أبا علي الفارسي لم يقتنع بما ذهب إليه النحاة في تعليل بناء أسماء الإشـــارة لأنها عنده مبنية لتضمنها معنى "أل" العهدية (*)، و" أل " حرف، وبذلك تكـــون أســماء الإشارة مبنية لتضمنها حرف موجودا وليس لتضمنها معنى حرف غير موجود علـــى رأي النحاة .

ودون النحاة طائفة من الأسماء المركبة. وقالوا إنها مبنية على فتح الجزأيـن منها العدد المركب نحو أحد عشر و ثلاثة عشر ... وعلة بناء العدد الثاني هو تضمنـــه معنى حرف العطف قال: ابن يعيش: "ألا ترى أن الأصل في أحد وعشرة عدة معلومـــة أضيفت إلى العدد الأول فكمل من مجموعها مقدار معلوم فهما اسمان كل واحد منـــهما منفرد في شيء من المعنى، فلما كانت الواو مرادة، تضمنها الاسم الثاني وبني لذلـــك، وبني الاسم الأول لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها".(٢)

---

(١) – الأنباري: أسرار العربية، ٣٣ .

(٢) – ينظر ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين الهمذاني المصري [٧٦١هـ]: شرح ابن عقيل على ألفيـــة ابـــن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة – مصر . الطبعة العشـــرون – ١٩٨٠م، ١ / ٣٢ .

(٣) – ابن يعيش: شرح المفصل ، ٤ / ١١٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وذهب النحاة إلى أن أسماء الأفعال إنما بنيت لسببين: السبب الأول: تضمنها معنى الفعل والأصل في الفعل أن يكون، والسبب الثاني: لتضمينها معنى الحرف لأنها تشبهه في كونها تؤثر في غيرها ولا يؤثر فيها عامل. (١)

وقد ذكر ابن هشام سبعة أمور يتعدى بها الفعل اللازم: وهي:(٢)

١- همزة أفعل نحو قوله تعالى: (أذهبتم طبيباتكم). (٣)

٢- ألف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى "جالست زيدا، وماشيته" .

٣- صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول: "كرمت زيدا" بالفتح أي غلبته في الكرم .

٤- صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ"استخرجت المال، واستحسنت زيدا، واستقبحت الظلم" ونحو "استكتبته الكتاب، واستغفرت الله الذنب".

٥- تضعيف العين: كقوله تعالى: (قد أفلح من زكاها) .(٤)

٦- التضمين، وسيأتي ذكره .

٧- إسقاط الجار توسعا كقوله تعالى: (واقعدوا لهم كل مرصد)(٥)، وقد تقدم ذكره وشرحه .

---

(١) – ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ، ٤ / ٥٠٠ .

(٢) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ، ٦٧٨ – ٦٨٣ .

(٣) – الأحقاف، ٢٠ .

(٤) – الشمس، ٩ .

(٥) – التوبة، ٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر الكوفيون أمرا ثامنا وهو تحويل حركة العين، يقال: "كسي زيد"، بـــوزن "فرح" فيكون لازما، فإذا فتحت السين صار بمعنى "ستر وغطى" وتعدى إلى واحـــد أو بمعنى "أعطى كسوة" فيتعدى إلى اثنين .

أما متى يصبح المتعدي لازما ؟ فقد عزا الأشموني ذلك إلـــى خمســـة أشـــياء هي:( )

١- التضمين أي تضمين المتعدي معنى فعل لازم كما سنرى .

٢- التحويل إلى "فعل" بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو: "ضـــرب الرجـــل وفهم" بمعنى "ما أضربه وما أفهمه" .

٣- مطاوعة المتعدي لواحد نحو: مده فامتد .

٤- الضعف عن العمل إما بالتأخير نحـــو قولـــه تعـــالى: (إن كنتـــم للرؤيـــا تعبرون)( )، أو بكونه فرعا في العمل نحو قوله تعالى: (مصدقا لما بين يديه). ( )

٥- الضرورة الشعرية نحو قول الشاعر:

قبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيج ببارد بسام .

قال الصبان: "ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى "تشفي" في فعداه بالباء". (٤)

فمن الملاحظ أن التضمين يدخل في النوعين أعني في المتعدي وفـــي الـــلازم، بحيث يجعل اللازم متعديا والمتعدي لازما؛ ومن أمثلته قوله تعالى: "أحـــل لكـــم ليلـــة الصيام الرفث إلى نسائكم"(٥)، فضمن "الرفث" معنى الإفضاء فعدي بـــ "إلى" مثل قولـــه

(١) - ينظر الصبان: حاشية الصبان، ٢ / ٩٥ .
(٢) - يوسف، ٤٣ .
(٣) - آل عمران، ٣ .
(٤) - الصبان: حاشية الصبان، ٢ / ٩٦ .
(٥) - البقرة ، ١٨٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعالى: (وقد أفضى بعضكم إلى بعض)[1]، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: "أرفث فلان بامرأته" . قال ابن جني: "وأنت لا تقول: "رفثت إلى المرأة وإنما تقول: "رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ"إلى" مع الرفث؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه". [2]

ومنه قوله تعالى: (ولا تعد عيناك عنهم) [3]، أي لا تصرف بصرك إلى غيرهم من ذوي الهيئات والزينة[4]، قال أبو حيان: "أي لا تصرف عيناك النظر عنهم إلى أنباء الدنيا، وعدا متعد تقول: "عدا فلان طوره، وجاء القوم عدا زيدا"، فلذلك قدرنا المفعول محذوفا ليبقى الفعل على أصله من التعدية. وقال الزمخشري: إنما عدي بـ"عن" لتضمين "عدا" معنى "نبا وعلا" في قولك: "أنبت عنه عينه، وعلت عنه عينه" إذا اقتحمته ولم تعلق به. فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين ؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك، أو لا تعد عيناك عنهم قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين إلى غيرهم". [5]

ومنه قوله تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح) [6]، حيث ضمن (تعزموا) معنى "تنووا" فعدي بنفسه لا بـ"على" كما هو الأصل إذ أصل "عزم" أن يتعدى بحرف الجر "على". قال أبو حيان: "وانتصاب (عقدة) على المفعول به لتضمين (تعزموا) معنى ما

---

(١) – النساء، ٢١ .

(٢) – ابن جني: الخصائص، ٢ / ٣٠٨ .

(٣) – الكهف ، ٢٨ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣ / ٢٨١ .

(٥) – أبو حيان: البحر المحيط، ٣٨/٣ .

(٦) – البقرة، ٢٣٥ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يتعدى بنفسه فضمن معنى تنووا أو معنى تصحوا، أو معنى توجبوا، أو معنى تباشروا".[1]

ومنه قوله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) [2] أي يخرجون، ذلك أن "خالف" يتعدى بنفسه فلما ضمن معنى خرج عدي بحرف الجر "عن" .

ومنه قوله تعالى: (لا يسمعون إلى الملأ الأعلى) [3] أي لا يصغون. وقولهم: "سمع الله لمن حمده" أي استجاب، فعدي "يسمع" في الأول بـ"إلى" وفي الثاني بـ"اللام"، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل قوله تعالى: (يوم يسمعون الصيحة)[4] وقوله تعالى: (والله يعلم المفسد من المصلح) [5] أي يميز، ولهذا اعدي بـ "من" لا بنفسه. وقوله تعالى: (للذين يؤلون من نسائهم) [6] أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عدي بـ"من"[7] .

وقال ابن هشام: "يختص التضمين من غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدي "ألوت " بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا، وذلك في قولهم "لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا" لما ضمن معنى "لا أمنعك"، ومنه قوله تعالى: (لا يألونكم خبالا) [8]... وعدي "أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ" إلى ثلاثة لما ضمنت معنى "أعلم وأرى" بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر

---

(١) – أبو حيان: البحر المحيط، ١ / ٣٦ .

(٢) – النور، ٦٣ .

(٣) – الصافات، ٨ .

(٤) – ق، ٣٢ .

(٥) – البقرة ، ٢٢٠ .

(٦) – البقرة ، ٢٢٦ .

(٧) – ينظر ابن هشام : مغني اللبيب ، ٨٩٨ .

(٨) – آل عمران ، ١١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالجار، نحو: (أنبئهم بأسمائهم ... فلما أنبأهم بأسمائهم) [1]، وقوله تعالى: (نبئوني بعلم)[2]".[3]

ومنه قوله تعالى: (عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجيرا) [4] حيث ضمن الشرب معنى الارتواء لأن يروى يتعدى بالباء ثم أن (يشرب) متعدي بنفسه لا بحرف الجر[5]، وكما نلاحظ فقد روعي في التعدية المحذوف "المتضمن" لا المذكور "المتضمن".

ومنه قوله تعالى: (وقد أحسن بي)[6] فضمن (حسن) معنى (لطف)[7]، وقوله تعالى: (ونصرناه من القوم)[8]فضمن نصرناه معنى منعناه أو نجيناه[9]، وقوله تعالى: (حقيق علي أن لا أقول)[10] فضمن حقيق: معنى حريص، أو واجب علي ترك القول على الله إلا بالحق.[11]

ومنه قوله تعالى: (فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم)[12] أي اجعل أفئدة جماعة من الناس تنتزع إليهم فهو على "هوي يهوي" إذا سقط ووقع[13].وقرأ الجمهور (تهوي إليهم)، أي تسرع إليهم وتطير نحوهم شوقا ونزاعا، ولما ضمن تهوي معنى

(١) – البقرة ، ٣٣ .
(٢) – الأنعام ، ١٤٣ .
(٣) – ابن هشام : مغني اللبيب ، ٦٨٠ – ٦٨١ .
(٤) – الإنسان ، ٦ .
(٥) – الزركشي: البرهان، ٣٣٨ .
(٦) – يوسف ، ١٠٠ .
(٧) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط ، ٥ / ٣٤٨ .
(٨) – الأنبياء ، ٧٧ .
(٩) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط ، ٦ / ٣٣٠ .
(١٠) – الأعراف ، ١٠٥ .
(١١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٦٢/٢ . وأبو حيان: البحر المحيط ، ٣٥٥ – ٣٥٦ .
(١٢) – إبراهيم ، ٣٧ .
(١٣) – ينظر الزجاج: معاني القرآن ، ٣ / ١٦٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إليهم)، أي تسرع إليهم وتطير نحوهم شوقا ونزاعا، ولما ضمن تهوي معنى تميل عداه بـ"إلى"، وأصله أن يتعدى باللام ".[1]

ومنه قوله تعالى: (وما يفعلوا من شيء فلن يكفروه) [2]، فالفعل "كفر" فعل لازم، لكنه هنا تعدى إلى واحد، يقال: "كفر النعمة"، فتضمن هنا معنى حرم أي "فلن تحرموا ثوابه" .[3]

ومنه قوله تعالى: (سأل سائل بعذاب واقع) [4] أي دعا بعذاب وقيل: عن عذاب واقع.[5]

ومنه قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) [6] أي لا تضموها ولا تضيفوا أموالهم في الأكل إلى أموالكم .[7]

ومنه قوله تعالى: (ومزاجه من تسنيم، عينا يشرب بها المقربون)[8]، وقوله تعالى: (عينا يشرب بها عباد الله)[9] أي يروى بها. فيجوز أن يكون "عينا" منصوبة بقوله يسقون عينا؛ أي من عين، ويجوز أن يكون منصوبا على الحال ويكون "تسنيم" معرفة و "عينا" نكرة [10]، وقال الأخفش: "يشرب بها" أي يشربها، أو منها، أو ضمن يشرب معنى يروى بها. ومنه قول الشاعر أبو ذؤيب الهذلي:

---

(١) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط ، ٥ / ٤٣٣ .
(٢) – آل عمران ، ١١٥ .
(٣) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط ، ٣ / ٣٦ .
(٤) – المعارج، ١ .
(٥) – ينظر الزجاج: معاني القرآن ،٢١٩/٥.
(٦) – النساء، ٢ .
(٧) – ينظر الزجاج: معاني القرآن ، ٢ / ٧ .
(٨) – المطففين ، ٢٧ – ٢٨ .
(٩) – الإنسان ،٦ .
(١٠) – ينظر الزجاج: معاني القرآن ، ٥ / ٢٨٥ و ٣٠١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شربت بماء البحر ثم ترفعت متى لجح خضر لهن نئيج

وقول عنترة:

شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الديلم . (١)

وكثيراً ما تتبادل حروف الجر أو حروف الصفات المواقع على سبيل التضمين فمن ذلك:

* **الباء:** تأتي الباء بمعنى "عن"، نحو قوله تعالى: (ما سأل بـه خبيراً) (٢) أي عنه. كما تتضمن معنى "على" نحو قوله تعالى: (لو تُسَوّى بهم الأرض) (٣)، ومعنى "في" نحو قوله تعالى: (ما سبقكم بها من أحد) (٤)، ومعنى اللام نحو قوله تعالى: (وإذ فرقنا بكم البحر). (٥)

* **في:** تتضمن في معنى "من" نحو قوله تعالى: (ويوم نبعث في كل أمة شهيداً)(٦) ومعنى "على" نحو قوله تعالى: (ولأصلبنكم في جذوع النخل)(٧)؛ أي على جذوع النخل، ولكنه جاز أن تقع "في" ههنا؛ لأنه في الجذع على جهة الطول، والجذع مشتمل عليه فقد صار فيه، قال سويد بن أبي كاهل اليشكري:

همو صلبوا العبديَّ في جذع نخلةٍ فلا عطست شيبان إلا بأجدعا. (٨)

---

(١) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط ، ٨ / ٤٤٢ .
(٢) – الفرقان ، ٥٩ .
(٣) – النساء ، ٤٢ .
(٤) – الأعراف ، ٨٠ .
(٥) – البقرة ، ٥٠ .
(٦) – النحل ، ٨٩ .
(٧) – طه ، ٧١ .
(٨) – الزجاج : معاني القرآن ، ٣ / ٣٦٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول الزجاج: "لو كانت "على" ههنا، لأدت هذه الفائدة؛ لأنك لو قلت: لأصلبنكم على جذوع النخل، كان مستقيما. وأصل "في" إنما هو للوعاء، وأصل "على" لما مع الشيء، كقولك: التمر في الجراب. ولو قلت: التمر على الجراب لم يصلح في هذا المعنى، ولكن جاز: (لأصلبنكم في جذوع النخل) لأن الجذع يشتمل على المصلوب، لأنه قد أخذه من أقطاره، ولو قلت زيد على الجبل وفي الجبل يصلح، لأن الجبل قد اشتمل على زيد، فعلى هذا مجاز هذه الحروف".(١)

وقرر النحاة ( ) أن "في" على بابها من الظرفية حقيقة أو مجازا، و "في" في الآية تعني: "أن الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور. فلذلك جاز أن يقال "في"، وقيل: إنما آثر لفظة "في"، "للإشعار بسهولة صلبهم؛ لأن "على" تدل على نبو يحتاج فيه إلى تحرك إلى فوق" . ( )

وقد يقال إن هذا التأويل فيه بعد وافتعال، غير أن أبا حيان يسوق لنا خبرا في تفسير الآية يفيد أن "في" على بابها لا ريب في ذلك، قال: "وقيل نقر فرعون الخشب وصلبهم في داخله فصار ظرفا لهم حقيقة حتى يموتوا فيه جوعا وعطشا".(٢) ويضاف إلى ما ساقه أبو حيان عدم تطور الصلب على رؤوس النخل، لأن الصلب لا يكون على الرؤوس، وإنما يكون في الوسط، قال الزركشي: "ولم يقل على كما ظن بعضهم، لأن "على" للاستعلاء، والمصلوب لا يجعل على رؤوس النخل، وإنما يصلب في وسطها فكانت "في" أحسن من "على" .(٣)

---

(١) – الزجاج : معاني القرآن ، ١ / ٤١٧ .

(٢) – عواد: تناوب حروف الجر ، ٣٨ .

(٣) –الزركشي : البرهان، ٤ / ٣٠٣ .

(٤) – أبو حيان: البحر المحيط ، ٦ / ٢٦١ .

(٥) – الزركشي: البرهان في علوم القرآن ، ٤ / ٣٠٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتتضمن "في" معنى "الباء"، نحو قوله تعالى: (في ظل من الغمام) . [1]

* **من:** تتضمن "من" معنى "في"، نحو قوله تعالى: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) . [2]

* **عن:** تتضمن "عن" معنى "الباء" نحو قوله تعالى: (وما ينطق عن الهوى) [3]؛ أي ما الذي يأتيكم به مما قاله بهواه .

* **إلى:** تتضمن "إلى" معنى "في" نحو قوله تعالى: (هل لك إلى أن تزكى) [4].

* **على:** تتضمن "على" معنى "في" نحو قوله تعالى: (ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها) . [5]

* **الكاف:** تتضمن "الكاف" معنى "لام" التعليل نحو قوله تعالى: (واذكروه كما هداكم) [6]؛ أي يكون جزاء لهدايته إياكم . [7]

إلا أن بعض الباحثين في العصر الحاضر يرد مسالة التضمين من أصلها، ونعني الدكتور محمد حسن عواد الذي يقول في خاتمة بحث له إنه انتهى إلى: "بطلان مسألة التضمين بطلانا تاما" [8]، وإن الشواهد التي سيقت للدلالة على التضمين راجعة إلى مبحث دلالة الألفاظ حيث فسر بعض الشواهد بناء على ما ذكر ويعلل

---

(١) – البقرة ، ٢١٠ .
(٢) – الجمعة ، ٣ .
(٣) – النجم ، ٣ .
(٤) – النازعات ، ١٨ .
(٥) – القصص ، ١٥ .
(٦) – البقرة ، ١٨٩ .
(٧) – الزجاج: معاني القرآن ، ١ / ٢٧٣ .
(٨) – عواد: تناوب حروف الجر، ٨١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رجوع القدماء إليها لاعتقادهم بالأصالة والفرعية في الألفاظ كأنهم وقفوا على تاريخ الكلمات المتغلغل في القدم .[1]

ويرى أن البحث في نشأة تاريخ الألفاظ هو بحث في نشأة اللغة وهو بحث عسير جدا إن لم يكن مستحيلا ويمضي قائلا: "وما دام الأمر كذلك تحقق أن الافتراض الذي بني عليه القدماء القول في التضمين افتراض غير صحيح، وترتب على عدم صحة صحته نقل شواهد مسألة التضمين من مجالها التضميني الخاص إلى مجال دلالات الألفاظ العام"[2]، ويضع قاعدة لنفسه مفادها أن الألفاظ التي يمكن وصفها بالحقائق اللغوية أو الأصول اصطلاحا هي الألفاظ التي ثبت ورودها في عصور الاحتجاج. وأما ما ورد بعد تلك العصور فهو مجاز أو فرع .

ومن الشواهد التي فسرها حسب دلالات الألفاظ وأنكر ورود التضمين فيها قوله تعالى: (ولا تعزموا عقده النكاح) [3]، فالفعل (تعزموا) تضمن كما نص النحاة معنى "تنووا أو تصحوا، أو توجبوا، أو تباشروا". فيعلق على ذلك قائلا: "فعزم فعل متعد إذا كان بمعنى "أوجب أو بت، أو باشر" أو نحوها من الأفعال المتعدية، وهو فعل لازم إذا كان بمعنى "جد، وصبر". وقد ورد الفعل متعديا في القرآن وكلام العرب، فما الذي يمنع من كونه متعديا حينا، ولازما حينا آخر ؟. انظر إلى قوله تعالى: (وإن عزموا الطلاق)[4] تجد الفعل فيه متعديا. وقال الأسود بن عمارة النوفلي:

خليلي من سعدى ألما فسلما على مريم لا يبعد الله مريما

وقولا لها هذا الفراق عزمته فجعل موعد قبل الفراق فيعلما

---

(١) – ينظر المصدر السابق ، ٨٢ .

(٢) – المصدر السابق ، ٨٢ .

(٣) – البقرة ، ٢٣٥ .

(٤) – البقرة ، ٢٢٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال صاحب اللسان: "والعرب تقول: "عزمت الأمر وعزمت عليه" إذا كان العرب يعدون عزم، والقرآن يعديه فلماذا الإصرار على أن الفعل "عزم" هو فعل لازم فقط، كل هذا يقتضي بأن مسألة التضمين إنما أنشأها الوهم القائل بأن الألفاظ أصول وفروع ". (١)

ونذكر مثالا آخر مما فسره الباحث ورد التضمين فيه كما رده في غيره من الشواهد. وهو قوله تعالى: (الذين اكتالوا على الناس يستوفون) (٢)، ذكر النحاة أن "على" وقعت موقع "من" في الآية الكريمة (٣). إلا أن باحثنا هذا يعارض هذا القول ويقول: "وهم إنما قالوا بهذا ظنا منهم أن المعنى الذي يؤديه "اكتال" مع "على" هو المعنى نفسه الذي يؤديه مع "من"، وهذا وهم فإن لكل حرف من الحرفين معنى خاصا به مع الفعل. قال في البحر: فإذا قال: "اكتلت منك" فكأنه قال: "استوفيت منك"، وإذا قال: "اكتلت عليك" فكأنه قال: "أخذت ما عليك". هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن "على" في الآية قد تكون متعلقة بـ"يستوفون". قال الزمخشري: لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالا يضرهم ويتحامل عليهم، أبدل "على" مكان "من" للدلالة على ذلك. ويجوز أن يتعلق بـ(يستوفون)؛ أي يستوفون على الناس خاصة فأما أنفسهم فيستوفون لها" . (٤)

ولا أدري كيف جعل الدكتور عواد نفسه أول من أنكر التضمين وأنكر نيابة الحروف بعضها عن بعض وجعلها من نتائج بحثه، يتراءى لنا أن هذا لم يفت القدماء بل نبهوا إليه وذكروه في تواليفهم وفصلوه حتى جعلوه واضحا وضوح الشمس؛ فقد جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحت عنوان: "هذا باب ما جاء في التنزيل من

---

(١) – عواد: تناوب حروف الجر، ٦٩ – ٧٠ .

(٢) – المطففين ، ٢ .

(٣) – ينظر الزجاج : معاني القرآن ، ٥ / ٢٩٧ .

(٤) – عواد: تناوب حروف الجر، ٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحروف التي أقيم بعضها مقام بعض"[1] ما نصه: "وهذا يتلقاه الناس معسولا ساذجا من الصنعة وما أبعد الصواب عنه، وأوقفهم دونه، وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) يكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقوله تعالى: (من أنصاري إلى الله) [2]؛ أي: مع الله ... وهذا في الحقيقة من باب الحمل على المعنى".[3]

وذكر الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه: "جاء في التفسير من أنصاري مع الله، و "إلى" ههنا إنما قاربت "مع" معنى، بأن صار اللفظ لو عبر عنه بـ "مع" أفاد مثل هذا المعنى، لا أن "إلى" في معنى "مع" لو قلت ذهب زيد إلى عمرو لم يجز ذهب زيد مع عمرو، لأن "إلى" غاية و "مع" تضم الشيء إلى الشيء فالمعنى: يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله. وقولهم إن "إلى" في معنى "مع" ليس " بشيء. والحروف قد تقاربت في الفائدة. فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد".[4]

إلا أن الدكتور عواد سماها "دلالات الألفاظ" ولا أرى فرقا بينهما، ولم يقف صاحب إعراب القرآن عند تخطئة النحاة بأن هذا من باب الحمل على المعنى وليس من باب التضمين بل أخذ يفسر الأدلة السابقة ويشرحها فقال: "فقوله تعالى: (من أنصاري إلى الله) معناه: من يضف نصرته إلى نصرة الله ... وكذلك قوله تعالى: (هل لك إلى أن تزكى) [5] وأنت إنما تقول: هل لك في كذا ؟ لكنه لما كان هذا دعاء منه – صلى الله عليه وسلم – له صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى "[6]. فبأي دلالات ألفاظ

---

(١) – الزجاج: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، ٣ / ٨٠٦ .
(٢) – آل عمران ، ٥٢ .
(٣) – الزجاج : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، ٣ / ٨٠٦ .
(٤) – الزجاج : معاني القرآن ، ١ / ٤١٦ .
(٥) – النازعات ، ١٣ .
(٦) – الزجاج : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، ٣ / ٨٠٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ذلك الباحث ؟ أليس هذا من النحاة القدماء الذين قرروا نتيجة ذلك البحث من قبل ؟ لعله فاته الاطلاع على هذا الباب من إعراب القرآن المنسوب للزجاج .

وبعد فلسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا؛ لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى إن أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا، لا مقيدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه.

واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وهذا ما يسمى بالتضمين .

وأيا ما كان هو أتضمين أم دلالات ألفاظ ؟ فهو باب استخدمه النحاة في التخريج، وخرجوا على أساسه كثيرا من الشواهد القرآنية والشعرية التي يحتج بها والشواهد التي سقناها تثبت ذلك وعليها يقاس ما لم يذكر مع الآخذ بالشروط السابقة .

وإذا جارينا النحاة القدماء في تعريفهم للتضمين بأنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر بحيث يؤدي مؤداه في التركيب فإننا نقول: إن المشتقات تقوم بوظيفتين في النظام النحوي هما: وظيفة الاسم وهي الأصل، ووظيفة الفعل وهي الفرع .

فالمصدر وهو أول المشتقات يؤدي وظيفة الفعل بمعنى أنه يؤدي مقولات الفاعلية والمفعولية والإضافة، ثم إنه يعمل في غيره من حيث إنه يأخذ فاعلا ومفعولا به نحو قولك: "أعجبني ضربك زيدا". فضرب هنا فاعل وهذه وظيفة الاسم ولكنه أدى مؤدى الفعل أيضا من حيث إنه أخذ فاعلا وهو "الكاف" ومفعولا به وهو "زيدا". ومن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هنا نلمح في تعريف ابن هشام له بأنه الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل"[1]، أن هذا الاسم متضمن لمعنى الفعل وبالتالي أدى وظيفته في التركيب .

وأما اسم الفاعل فهو كالمصدر، اسم يقوم في النظام النحوي بوظيفتين: إحداهما أصلية وهي وظيفة الاسم والثانية فرعية وهي وظيفة الفعل. أما اسم المفعول فيؤدي مؤدى الاسم ومؤدى الفعل المبني للمجهول نحو قولك: جاء المضروب عبده؛ فـ"مضروب" فاعل ثم قام بوظيفة الفعل فأخذ الفعل المبني للمجهول نائب فاعل وهو "عبده" .

والصفة المشبهة باسم الفاعل أعطيت حكم اسم الفاعل في العمل فقامت بوظيفة الاسم ثم بوظيفة الفعل نحو قولك: مررت برجل حسن وجهه أو وجها أو الوجه .

ومثل ذلك يقال في اسم التفضيل إذ أعمله النحاة عمل الفعل قال؛ ابن هشام: "واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: زيد أفضل من عمرو فيكون في "أفضل" ضمير مستتر عائد على زيد ".[2]

ومهما يكن فإننا نرى أن هذه المشتقات تتفق من قريب أو بعيد مع معنى التضمين أو على الأقل مع وظيفته في النظام النحوي، وبالتالي فإن دائرة التضمين تتسع لتشمل هذه المشتقات على ما رأينا في الأمثلة السابقة .

---

(١) – ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف(٧٦١هـ): شرح قطر الندى وبل الصدى، مطبعة السعادة – القاهرة – مصر . الطبعة الحادية عشرة – ١٩٦٣م، ٢٦٠ .

(٢) – المصدر السابق ، ٢٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني:
وسائل التخريج المنطقي

لجأ النحاة إلى التخريج المنطقي؛ لأن اعتمادهم على اللغة في التخريج لم يـــف بالغرض، فلا بد إذا من الاعتماد على المنطق. ويقصد بالتخريج المنطقي أو الاعتمـــاد على المنطق: الاعتماد على القواعد و فلسفة القياس والقلة والكـــثرة والعـــامل المقـــدر والتوهم والتقارض وغيرها من الأمور التي تعتمد في أساسها على الفلسفة والمنطق وقد ضمن هذا الفصل:

أولا: التقدير والحذف .

ثانيا: الشذوذ النحوي .

ثالثا: تقارض الفظين .

رابعا: الإعراب حملا على الموضع .

خامسا: الإعراب حملا عل التوهم .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: التقدير والحذف

التقدير في اللغة :

"قدر كل شيء ومقداره: مقياسه وقدر الشيء بالشيء يقدره قدرا: قاسه، وقادرت الرجل مقادرة إذا قايسته وفعلت مثل فعله". (١)

والتقدير على وجوه من المعاني: أحدهما التروية والتفكير في تسوية أمر وتهيئته، والثاني: تقديره بعلامات تقطعه عليها، والثالث : أن تنوي أمرا بعقلك، تقول: قدرت الأمر كذا، أقدر له قدرا إذا نظرت فيه ودبرته وقايسته، ومنه قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن المتهيئة للنظر أي قدروا وقايسوا وانظروه وفكروا فيه". (٢)

التقدير في الاصطلاح :

التقدير في اصطلاح النحاة يعني: "إعطاء المعدوم حكم الموجود"(٣). فهو ضرب من الحذف كما أن التوسع ضرب من الحذف أيضا إلا أن الفرق بينهما: أن المحذوف في التوسع يحذف مع عمله الإعرابي، والاسم المتسع فيه نقيمه مقام المحذوف، ونعربه بإعرابه(٤). أما التقدير فالمحذوف في حكم الثابت والموجود، فالمقدر محذوف وبقي عمله دليلا عليه وكما قالوا: "فإنهم لا يحذفون إلا في ما أبقى دليلا على ما ألقوا"(٥)، فـ "أن" المقدرة – على سبيل المثال – المحذوفة بعد الفاء والواو، وأو، ولام الجحود،

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، مادة (ق د ر).

(٢) – ينظر المصدر السابق، ٧٥/٥ .

(٣) – العكبري: مسائل خلافية في النحو، ١٠٨ .

(٤) – ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ٢٥٥/٢ .

(٥) – المصدر السابق، ٢٥٤/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحتى، عملها موجود وهي مقدرة، والعمل دليل على التقدير، وهذه الحروف دليل على المحذوف. [1]

ونعتقد أن دليل الحذف في التقدير هو العمل وبعض الأحرف كالفاء والواو وغيرها، ودليل الحذف في الاتساع هو دليل معنوي لغوي- إذ أعددناه في التقدير دليلا منطقيا - كما في قوله تعالى: (واسأل القرية التي كنا فيها)[2] إذ أقيم المضاف إليه مقام المضاف توسعا بريد أهل القرية .

وقال العكبري: "ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور، فإن الإعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه"[3] وهو هنا يتكلم عن الإعراب التقديري الذي تكون فيه علامة الإعراب مقدرة على حرف العلة منعا من ظهورها الثقل في الواو والياء، والتعذر في الألف في كل من المقصور والممدود وكذلك الأسماء الخمسة على رأي سيبويه في أن الإعراب مقدر على أحرف العلة فيها .

وقد تناول القدماء هذه الظاهرة بالدراسة ونعتوها بمصطلحين هما: "الحذف والإضمار" ووقع استعمال كل منهما معاقبا للآخر بحيث يبدو للناظر أن لهما دلالة واحدة وقد انتقد ابن مضاء القرطبي هذا الخلط في استعمال المصطلحين بمعنى واحد غالبا، والتفريق بين استعمالها في أحيان قليلة فالنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف حيث يقولون: إن الفاعل يضمر ولا يحذف، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر، فكأنهم يريدون بالمضمر ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، بيد أنهم لا يسيرون على هذه التفرقة بين المصطلحين، بل يخلطون حين يقولون: "هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والفعل بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو

---

(١) - ينظر الأنباري: الأنصاف، ٥٤٨/٢ .

(٢) - يوسف، ٨٢ .

(٣) - ابن السراج: الأصول في النحو، ٢٥٥/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو في الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا: الذي ضربت زيد، إن المفعول محذوف تقديره: ضربته، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق". (١)

والواقع أن المصطلحين مستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه. ولا توجد تفرقة دقيقه تراعى في استعمالهما باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفا، وسيبويه يتكلم في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال، وعن الإضمار في الأفعال(٢) بحيث لا يتبين من استعماله تفرقة بينهما .

وقد نبه سيبويه في بداية كتابه إلى وقوع الحذف في اللغة سواء أكان متصلا بالصيغ أو بالتراكيب، وبين كيفية الاستدلال على المحذوف وهو ما يعرف بالأصلية والفرعية فقال: "اعلم أنهم ربما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ... فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك"(٣) وعنوان هذا الموضوع عنده: "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض"(٤) يدل على أنه يعد الحذف عارضا يعرض في الكلام، وأن الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وهو ما يتفق عليه النحاة جميعا .

---

(١) – ابن مضاء: الرد على النحاة، ١٠٥ – ١٠٦ .

(٢) – سيبويه: الكتاب، ٢٥٧/١ .

(٣) – المصدر السابق، ٢٤/١– ٢٥ .

(٤) – المصدر السابق، ٢٤/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقرر ابن جني أن الحذف يعتري "الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل يدل عليه"[1] وأن "المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"[2]. أي إن كل تقدير لمحذوف يقتضيه المعنى ولا تعارضه قوانين النحو هو الأصل قبل الحذف.

ويؤكد ابن جني في مواضع كثيرة من كتابه قضية الأصلية والفرعية وهي متصلة بالحذف والتقدير والزيادة وإعادة الترتيب، وقد نبه إلى مسألة هامة تتمثل في أن بعض ما ينعت عند النحاة بالأصالة لا يعني أن العرب قد نطقت به على هذه الأصول، وإنما هي أصول مفترضة أو متخيلة، وذلك مثل قولهم: "الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، ... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يقال، حتى أنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد قوم زيد ... وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك إنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: "إنه كان أصله كذا" أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمن كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر". [3]

ويرى ابن جني أن سمة الإيجاز التي تتسم بها العربية وتعد من خصائصها الأصلية تجعل الحذف واردا فيها بكثرة فيقول: "واعلم أن العرب - مع ما ذكرنا- إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الأحوال وملالها". [4]

---

(١) - ابن جني: الخصائص، ٣٦٠/٢ .

(٢) - المصدر السابق، ٢٨٤/٢ .

(٣) - ابن جني: الخصائص، ٢٥٦/١- ٢٥٧ .

(٤) - المصدر السابق، ٨٣/١ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولا خلاف بين النحاة على إقرار الحذف من حيث المبدأ، وعلى ضرورة تقديره للوصول إلى المعنى أو لغير ذلك من مقتضيات الصيغ والتراكيب ولكنهم قد يختلفون في بعض المواضع أو في ذات المقدر المحذوف أو قدره وسنشير إليه في مواضعه من البحث .

وقد أقر ابن مضاء الحذف في اللغة ولكنه انتقد سلك النحاة في تقدير المحذوفات، وقسم المحذوفات إلى أنواع ثلاثة قبل منها نوعا لأن الكلام لا يتسم إلا به، وإن الحذف وقع لعلم المخاطب به، وإن المحذوف لو ظهر لكان الكلام تاما ، وذلك كقولك: "لمن رأيته يعطي الناس: زيدا، أي: أعطي زيدا، فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به ومنه قوله تعالى: (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) [1] وقوله تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) على قراءة من نصب وكذلك من رفع ، وقوله عز وجل: (ناقة الله وسقياها). والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ" . [2]

بيد أن ابن مضاء ينكر وقوع الحذف حيث قدره النحاة تبعا لمقتضيات الأحكام النحوية الخاصة بالتراكيب دون أن يكون المعنى في حاجة إلى تقديراتهم، وربما يكون تقديرهم مخلا بالمعنى وسنشير إلى ذلك في مواضعه .

فالتقدير ضرب من الحذف ولكنه حذف مع إبقاء العامل، ولا بد من وقوع الحذف من دليل يدل على المحذوف يتمثل في قرينة أو قرائن مصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية، فالقرينة الدالة تعد أهم شروط الحذف، يليها في الأهمية ألا يؤدي الحذف إلى لبس في المعنى:

---

(١) – النحل، ٣٠ .

(٢) – ابن مضاء: الرد على النحاة، ٨٨– ٨٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد وضع ابن هشام مجموعة من الشروط للحذف هي:[1]

الشرط الأول: وجود الدليل على المحذوف :

وهو أهم شروط الحذف، فلا بد من وجود قرينة تدل على العنصر أو العناصر المحذوفة، التي يريدها المتكلم ويستغنى عن ذكرها بدلالة القرينة، وقد نبه ابن جني إلى أهمية الدليل عند الحذف بقوله: "وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته". [2]

والمشهور عند النحاة والبلاغيين أن تقسم القرينة إلى لفظية وحالية أو مقالية ومقامية، ومنهم من يضيف إليها الدليل العقلي أو القرينة العقلية، ومن لا يذكرها يكتفي بالقرينة الحالية عنها باعتبارها جزء منها. أما القرينة اللفظية أو المقالية فتتمثل في أن يكون في سياق الكلام سابقا أو لاحقا يدل على العناصر المحذوفة، وقد لا يحمل سياق اللفظ دليلا بيد أن طريقة نطق الجملة وأدائها الصوتي تعين على تقدير المحذوفات وهو خاص باللغة المنطوقة، أو يقع الإعراب مقتضيا لبعض التقديرات، أو تقتضيه القوانين التركيبية التي وضعها النحاة من قبل، وكل هذه الأمور تتصل باللفظ، وإن كان بعضها – كالدليل الصوتي – يتصل بالمقام أو الحال أيضا، ولذلك نرى تناول القرائن اللفظية في الأنواع الأربعة التالية:

١- **دليل لفظي عام:** ومنه قوله تعالى: (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا)[3] أي: أنزل خيرا .

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٨٦– ٧٩٦ .

(٢) – ابن جني: الخصائص، ٢/٣٦٠ .

(٣) – النحل، ٣٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن السياق اللفظي اللاحق الدال على الحذف قوله تعالى: (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى)[1] فمفعول (شاء) تقديره: "أن يجمعهم" حذف لدلالة الجواب عليه، وحذفه على هذا النحو كثير .[2]

٢- **دليل صوتي:** وهو خاص باللغة المنطوقة، حيث يفهم السامع من طريقة نطق المتكلم وأدائه الصوتي للعبارة بعض العناصر المحذوفة، والى ذلك أشار ابن جني صدد حديثه عن حذف الصفة مع إرادتها وذكر الموصوف فقط، وفسر ما حكاه سيبويه من قولهم: "سير عليه ليل"، وهم يريدون: ليل طويل بقوله: "وكأن هذا إنما حذفت منه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم، ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك". [3]

ويمضي ابن جني في بيان الدليل الصوتي الذي يعتمد عليه في حذف الصفة قائلا: "وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ بهذه الكلمة "الله"، وتتمكن في تمطيط السلام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا، وتمكن الصوت بـ"إنسانا" وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: "إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك". [4]

والتنغيم عامل مهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية واستفهامية وتعجبية ...، حيث يكون لكل منها لون موسيقي معين، بالإضافة إلى ما يدل على ذلك من عناصر لفظية كأدوات الاستفهام وصيغتي التعجب، لكن التنغيم يكون

---

(١) - الأنعام، ٣٥ .

(٢) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/٢٤٤ .

(٣) - ابن جني: الخصائص، ٢/٣٧٠- ٣٧١ .

(٤) - المصدر السابق، ٢/٣٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدلالة الوحيدة في الحكم على نوع الجملة حين تخلو الجملة الاستفهامية من أدوات الاستفهام. [1]

وهناك بعض الظواهر الصوتية العامة كالفواصل الصوتية أو ما يعرف بالوقفات والسكتات، يمكن أن يعتمد عليها في التوجيه الإعرابي[2]، وبالتالي في تحديد العناصر المحذوفة، ومما أشار إليه النحاة فيما يجب حذفه: النعت المقطوع إلى الرفع كقولهم: "مررت بزيد الكريم" ، برفع "الكريم" على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: هو، وفي تصورنا أن ورود هذا النعت تابعا تارة لما قبله، ومقطوعا تارة أخرى لا يمكن تفسيره إلا إذا تمعنا في الأداء الصوتي للعبارة في الحالتين، ولعل ذلك لو حدث من قبل النحاة الأوائل لأدى بهم إلى النص على وجود وقفة أو فاصلة صوتيه بين "زيد" وبين "الكريم" في حالة القطع إلى الرفع، أما في الاتباع فلا توجد هذه الفاصلة .

إن القرينة الصوتية تعد عنصرا هاما من عناصر الموقف الكلامي التي ينبغي استحضارها للوصول إلى المعنى، وهي ذات أثر في التوجيه الإعرابي وما قد يحتمله من تقدير المحذوفات ففي قوله تعالى : (صم بكم عمي)[3] في موضعين من سورة البقرة، يقدر في الإعراب مبتدأ محذوف "هم"، أخبر عنه بثلاثة أخبار وقد روي أن " عباس بن الفضل كان يقف على (صم)، ثم على (بكم) ثم على (عمي)، فيصير لكل اسم مبتدأ"[4] أي أن القراءة بهذا الوقف ينتج عنها تقدير إعرابي مختلف وهو "هم صم، هم بكم، هم عمي" نتيجة لوجود فواصل صوتية .

---

(١) - ينظر بشر، كمال محمد: دراسات في علم اللغة، دار المعارف - القاهرة - مصر . الطبعة الثانية - ١٩٧١م، ٢٥- ٢٦ .

(٢) – ينظر المصدر السابق، ٢٧ .

(٣) - البقرة، ١٨ . ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٩٣/١، ٢٤٢ .

(٤) - الزجاج: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: القسم الأول، ١٨٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٣- **دليل إعرابي:** قد يدل الإعراب الظاهر وحده على بعض العناصر المحذوفة، وقد يدل عليها بالإضافة إلى سياق المقال أو المقام، فإذا ورد اللفظ منصوبا ومفيدا دون ذكر ناصب اعتمادا على قرينة لفظية أو حالية، قدر النحاة له ناصبا، كما في قولنا: أهلا وسهلا ومرحبا، تقديره: وجدت أهلا وسلكت سهلا وصادفت رحبا. وقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة القرينة الحالية عليه(١)، وقدر المحذوف فعلا لمجيء هذه الأسماء منصوبة، وفي حالة الرفع يقدر المحذوف مبتدأ والمذكور خبر له، كقولهم للحاج: مبرورا مأجورا، بالنصب على تقدير فعل محذوف، أو بالرفع على تقدير: فعل محذوف، أو مبتدأ محذوف. (٢)

وفي أساليب النداء والاختصاص والأغراء والتحذير والمدح والذم كانت الدلالة الإعرابية متمثلة في مجيء الاسم منصوبا دون ورود ناصب ظاهر له باعثه على تقدير فعل ناصب واجب الحذف في النداء والاختصاص دائما، وفي الإغراء والتحذير غالبا، ورغم انتقاد ابن مضاء للمحذوف المقدر في باب النداء لأنه يخرج الأسلوب من الإنشاء إلى الإخبار فيخل المعنى، ورغم ذلك فإنه لم ينتقد تقديره في الإغراء والتحذير كما في قوله تعالى: (ناقة الله وسقياها) (٣).(٤)

وفي مجيء المجرورات سماعا دون ذكر الجار يقدر النحاة حرف جر محذوفا كقولنا: "خير والحمد لله" بجر "خير"، جوابا لمن قال له: كيف أصبحت، والتقدير: على خير أو بخير، وإنما دل الإعراب على الحرف المحذوف. (٥)

---

(١) – ينظر سيبويه: الكتاب، ١/٢٩٥ .

(٢) – ينظر المصدر السابق، ١/٢٧٠-٢٧١ .

(٣) – الشمس، ١٣ .

(٤) – ينظر ابن مضاء: الرد على النحاة، ٨٨-٩٠ .

(٥) – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢/٣٢-٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والدليل الإعرابي جزء من الدليل اللفظي، أو هو عنصر من عناصر القرائن اللفظية، والغالب أن يكون مصاحبا لقرائن لفظية أخرى أو قرائن حالية تعين على فهم المعنى المراد وتقدير المحذوف .

٤ – **دليل صناعي:** نعني بالدليل الصناعي ما ينسب إلى صناعة النحو، وذلك أن ما وضعه النحاة من أسس وأصول عامة، وقواعد وقوانين خاصة قد دفعهم إلى تقدير أنواع المحذوفات في بعض العبارات دون أن يحتاج إلى إدراك المعنى في بعض الأحيان إلى تقديرها حيث تكون العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى، وصاحب هذه التسمية ابن هشام، ويعني بها ما يستدل عليه من المحذوفات بواسطة القوانين والأقيسة النحوية التي يختص بمعرفتها النحاة لا بالقرينة اللفظية العامة أو الحالية، وقد مثل لهذا الدليل بأمثلة، منها: قول النحويين في قوله تعالى: (لا أقسم بيوم القيامة)[١]، "لا اختلاف بين الناس أن معناه أقسم بيوم القيامة، واختلفوا في تفسير لا، فقال بعضهم "لا" لغو وإن كانت في أول السورة ... فجعلت "لا" ههنا بمنزلتها في قوله: (لئلا يعلم أهل الكتاب) وقال بعض النحويين: "لا" رد لكلامهم، كأنهم أنكروا البعث فقيل: لا ليس الأمر كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة"[٢] فالتقدير: لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين، وفي قولهم: قمت وأصك عينه، إن التقدير وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من "قد" .

وفي قوله تعالى: (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين)[٣]، يقدر النحويون "كان" المحذوفة مع اسمها، والتقدير: "لكن كان رسول الله"؛ لأن ما بعد (لكن) ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها، وليس معطوفا بالواو لأنه مثبت

---

(١) – القيامة، ١ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٢٥/٥ .

(٣) – الأحزاب، ٤٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما قبلها منفي، ولا يعطف مفرد على مفرد بالواو إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول: ما قام زيد وقام عمرو. (١)

ويمكننا أن نسلك في هذا الدليل الصناعي للحذف ما يقدره النحاة في باب الاشتغال نحو "زيداً ضربته وزيداً مررت به وزيداً مررت بغلامه"، حيث يقدرون فعلاً ناصباً للمفعول به "زيداً" لا يجوز إظهاره، والكلام تام مفهوم بالعناصر المذكورة، ولا يتوقف المعنى على تقدير هذا المحذوف، ولذا ذهب الكوفيون إلى أن المفعول به منصوب بالفعل المذكور بعده(٢) وقالوا: إن العامل عمل في الاسم وفي ضميره معاً، وقال بعضهم: إنه عمل في الاسم، والضمير ملغى، ولذا فلا مجال لتقدير محذوف، أما الجمهور فقد قادهم ذلك إلى تقدير محذوف باعتبار أن العامل في ضمير واسمه، و بذلك يصير العامل في مفعول واحد عاملاً في اثنين.

ويتضح تكلف تقدير المحذوفات فالبصريون وجمهور النحاة يقدرون فعلاً محذوفاً قبل كل اسم ورد بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط والتخصيص والعرض، كقوله تعالى: (وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك)(٣). وقوله: (إذا السماء انشقت)(٤). وهنا يرى البصريون ومن تبعهم أن الاسم المرفوع بعد الأداة فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور، التقدير: إن استجارك أحد استجارك، وإذا انشقت السماء انشقت .

وواضح أن الحذف على مذهبهم يستدل عليه بالقرينة الصناعية أو بالدليل الصناعي. أما الكوفيون فيرون أن الاسم فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٩٠ .

(٢) – ينظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٤٤٠/١ .

(٣) – التوبة، ٦ .

(٤) – الانشقاق، ١ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الكلام محذوف يفسره المذكور، ذلك أنهم يجيزون أن يتقدم الفاعل على فعلـــه. رغـم اتفاقهم مع البصريين في اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الأفعال دون الأسماء.(١)

وقد وجد ابن مضاء في هذه المحذوفات التي لا يتطلبها المعنى، والتي قدرهـــا النحاة لطرد مقرراتهم وأقيستهم السابقة في بعض المواضع التي بدت مخالفـــة، وجـد فيها هدفا سهلا لهجومه على النحو حيث انتقد تقدير المحذوفات من بـــاب الاشـتغال، وأرجع السبب فيه إلى فكرة العامل التي يعتمد عليها النحاة. وهي الفكرة التي حاول ابن مضاء جاهدا أن يهدمها. وحذف الفعل المقدر بـــ"أدعو أو أنادي" حذفا واجبا في بـــاب النداء، حيث تحل الحروف محله، وكذلك حذف الاستقرار الذي تتعلق به شبه الجملـــة والذي يقدر بفعل تقديره استقر، أو اسم تقديره مستقر، وهو أيضا مما وجه إليـــه ابـن مضاء نقده".(٢)

وأهم مواطن الضعف في هذه التقديرات أن المعنى لا يتوقف عليها، وإنما هـــو تام بدونها، فضلا عما أضافه ابن مضاء في باب النداء من أن التقدير فيه يخل بالمعنى، إذ يحول الأسلوب من إنشائي إلى خبري .

ومن الحذف المدلول عليه بالصناعة النحوية أيضا قولهم في قوله تعالى: (تـالله تفتأ تذكر يوسف)(٣) إن التقدير لا تفتأ، لأنه لو كان الجواب مثبتا لدخلت الـــلام علـى الفعل وأكد بالنون وجوبا نحو: (وتالله لأكيدن أصنامكم)(٤)، ولا شك في سلامة تقديـــر "لـــ" محذوفة في هذا الموضع، لكن كثرة استعمال هذا للغة منفيا فضلا عن السياق أكثر

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/٤٣١-٤٣٢ .

(٢) – ينظر ابن مضاء: الرد على النحاة، ٨٩، ٩٠، ٩٩ .

(٣) – يوسف، ٧٥ .

(٤) – الأنبياء، ٥٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دلالة على النفي المحذوف لدى عامة أهل اللغة من الأدلة المتصلة بالصناعة وهي التي لا يدركها إلا المتخصصون. (١)

وكذلك كل حذف يقدر فيه المحذوف بمطلق الوجود أو الكون أو الاستقرار، كخبر "لا" النافية للجنس، أو خبر المبتدأ بعد "لولا"، كما في قولنا: "لا إله إلا الله"، فالعبارة مفهومة دون الحاجة إلى تقدير الخبر وهو "موجود". وقد نبه ابن جني إلى هذه الحقيقة، وهي أن بعض التقديرات النحوية لا تساير المعنى المفهوم من العبارة، أو أن فهم المعنى لا يتطلبها، فكتب في "الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى". (٢)

الشرط الثاني: ألا يكون المحذوف كالجزء:

يعني النحاة بما هو كالجزء: الفاعل ونائبه، ورأى الجمهور أنهما لا يحذفان وإنما يستتران في الفعل، وكذلك لا يحذف اسم كان .

ولما كانت هذه الأسماء كالجزء بالنسبة لأفعالها فلا حذف فيها إلا مع الأفعال. أما حذفها مع الأفعال فلا خلاف بين النحويين، وإنما الخلاف في حذف الاسم وحده، وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل المبتدأ أو الخبر، ورجحه السهيلي وابن مضاء(٣)، وذهب السيوطي إلى أن الفاعل للمصدر يجوز حذفه كما في قوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما)(٤)، كما أن الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة يحذف فاعله عند التأكيد بالنون لالتقاء الساكنين في غير نحو(لتبلون) (٥)

---

(١) – ينظر السيرافي: الإتقان، ١٩٧/٣ .

(٢) – ابن جني: الخصائص، ٢٧٩/١ .

(٣) – السيوطي: همع الهوامع، ١٦٠/١.

(٤) – البلد، ١٤ .

(٥) – آل عمران، ١٨٦ . ينظر الزجاج : معاني القرآن، ٤٩٦/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونحو (فإما ترآين)[1]، والأصل "ترآين" والياء حركت لالتقاء الساكنين، النون الأولى من النون المشددة والياء بيد أن اللفظ عند حذف الضمير قد بقى فيه ما يدل على الفاعل المحذوف، وهو الضمة في حالة واو الجماعة، والكسرة في حالة ياء المخاطبة، وفي الحركتين دلالة على أن الفعل مسند لضمير الجمع أو المخاطبة المفردة، وليس مسندا إلى ضمير الغائب أو إلى اسم ظاهر، بل يمكننا القول بأنه لم يحدث تقصير له لالتقاء الساكنين، ومن ثم فالضمة أو الكسرة المتبقية من الصائت الطويل تعد هي الفاعل .

وقد ورد في اللغة ما ظاهره حذف الفاعل كقوله – صلى الله عليه وسلم-: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ويشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"، ففاعل "يشرب" محذوف في الظاهر، إذ لا يصح أن يكون ضميرا عائدا على ما تقدم وهو (الزاني)، وهنا يقدر الجمهور المانعون للحذف أن الفاعل ضمير مستتر في الفعل عائدا على الشارب الذي استلزمه الفعل "يشرب".[2]

وهناك مواطن أخرى للحذف هي:

١- **فاعل (أفعل) في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه:** نحو قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر)[3] المعنى ما أسمعهم وأبصرهم.[4]

٢- **عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل:** وحذف الفاعل فيه مشهور .

٣- **عند إقامة البدل مقام الفاعل نحو:** ما قام إلا هند، فلفظ "هند" الذي يعرب فاعلا ليس كذلك عند التحقيق، إذ أصل الكلام: ما قام أحد إلا هند، بدليل التزام التذكير في الفعل رغم كون الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث .

---

(١) – مريم، ٢٦ .

(٢) – السيوطي: همع الهوامع، ١٦٠/١ .

(٣) – مريم، ٣٨ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٣٠/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- **فاعل "قل وكثر وطال" إذا اتصل بها "ما" الزائدة:** حيث تكفها عن العمل في الفاعل .

٥- **عند حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:** وقد عده سيبويه من الحذف اتساعا، حيث يعمل الفعل في اللفظ لا في المعنى. (١)

٦- **إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة:** نحو قول الشاعر:

كرة ضربت بصوالجة فتلقفها رجل رجل .

أصل الكلام: فتلقفها الناس رجلا رجلا. ثم حذف الفاعل وناب عنه الحال المفصلة.

وهكذا يتبين لنا عدم دقة هذا الشرط، والأصح إلا يذكر شرطا لوقوع الحذف .

الشرط الثالث: عدم نقيض الغرض:

الغرض من الحذف هو التخفيف والاختصار غالبا، ولذلك لا يحسن مع التوكيد، لأن المؤكد مريد للطول، والحذف مريد للاختصار، ولتناقض الغرض منع الأخفش أن يقال: الذي رأيت نفسه زيد، بحذف العائد وتوكيده، وإنما يقال: الذي رأيته نفسه زيد، وتبعه الفارسي حيث رد تقدير الزجاج(٢) في إعراب قوله تعالى: (إن هذان لساحران)(٣): إن هذان لهما ساحران، وذلك أن الحذف والتوكيد باللام متنافيان.(٤)

وقد منع ابن جني أن يؤكد الفعل المحذوف الذي دلت عليه القرينة في نحو قولهم لمن سدد سهما ثم أرسله نحو الهدف فأسمع صوتا: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، لا يجوز في مثله أن يقال: إصابة القرطاس، على أن يكون "إصابة" مصدرا؛

---

(١) - سيبويه: الكتاب، ١/٢١١- ٢١٣ .

(٢) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣/٣٦٣ .

(٣) - طه، ٦٣ .

(٤) - ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٩٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل المحذوف: أصاب، وذلك "من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض. (١)

وفي التوكيد المعنوي، لا يحذف المؤكد مع إقامة لفظ التوكيد على الأصح(٢)، وقد درج النحاة على أن يمنعوا حذف عامل المصدر المؤكد كـ"ضرب ضربا"، لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك، وفيه يقول ابن مالك:(٣)

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

الشرط الرابع: عدم اللبس :

ينبغي ألا يؤدي حذف عنصرا أو أكثر من عناصر الجملة، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام إلى اللبس على المخاطب بالقول، ولذلك كان اشتراط القرينة لأن المخاطب يدرك بها العناصر المحذوفة. فإذا عرفت القرينة أو كانت غير كافية لتقدير المحذوف لم يجز الحذف، لأنه يؤدي إلى الوقوع في اللبس، ولذلك يمنع حذف الموصوف مع إبقاء صفته في نحو: مررت بطويل؛ لأن القرينة العقلية لا تكفي لمعرفة الموصوف إذ يمكن أن يقدر برجل أو طريق ... في نفس الوقت الذي يمكن أن نقول فيه: مررت بشاعر أو بكاتب ... دون ذكر الموصوف، لأن القرينة العقلية تدل على أن الموصوف هو "رجل" أو "إنسان" .

ولأمن اللبس وجب في توكيد الفعل المتصل بألف الاثنين استعمال النون الثقيلة وعدم توكيده بالنون الخفيفة، حتى لا تتعرض الألف للحذف بسبب التقاء الساكنين فيلتبس الفعل المسند لضمير المثنى بغير المسند إلى ضمير. وكذلك عند

---

(١) – ابن جني: الخصائص، ٢٨٧/١ .

(٢) – ينظر ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك [٦٧٢هـ]: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تحقيق محمد كمال بركات، دار الكاتب العربي – القاهرة – مصر . [د.ط] – ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م، ١٦٥ .

(٣) – ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٤٧٧/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تأكيد الفعل المسند لنون النسوة يكون التوكيد بزيادة الألف الفارقة، حتى لا تتعرض نون النسوة للحذف لتوالي الأمثال، ولا يصح التوكيد بالنون الخفيفة حتى لا تتعرض الألف الفارقة للحذف لالتقاء الساكنين فيلتبس الفعل المسند لنون النسوة بالمسند للمفرد فيكون التوكيد نحو: اضربنان، وهل تضربنان. (١)

وعند أمن اللبس في اختيار الكلام يجوز حذف همزة التسوية، والهمزة التي بمعنى "أي"، ويرى الأخفش هذا الحذف قياسيا، ومثاله في القرآن الكريم قراءة ابن محيض: (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم)(٢)، والقراءة المشهورة (أأنذرتهم) .

الشرط الخامس: ألا يكون عوضا عن شيء محذوف:

لا يجوز أن يحذف لفظ جيء به عوضا عن محذوف، فلا يجوز حذف "ما" الزائدة التي عوض بها عن "كان" المحذوفة وحدها في نحو: أما أنت منطلقا انطلقت.

كما لا يجوز حذف "لا" من قولهم: افعل هذا إما لا، أي إن كنت لا تفعل غيره، ولا يجوز حذف التاء من "عدة وإقامة واستقامة" لأنها عوض عن حرف محذوف في كل منها، وكذلك التاء في نحو: زنادقة عوض عن الياء في: زناديق .

وقد نبه سيبويه إلى لزوم ذكر العوض عن المحذوف، فقال: (أما أنت ذا نفر)، إن "ما": "لزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا عن ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة، واليماني من الياء"(٣). وهو يقصد لزوم الألف في "يمان" عوضا عن ياء النسب المحذوفة من "يمنى".

---

(١) - ينظر سيبويه: الكتاب، ٣/٥٢٣- ٥٢٦ .

(٢) - البقرة، ٦ .

(٣) - سيبويه: الكتاب، ١/٢٩٣- ٢٩٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومظاهر التعويض بحرف زائد عن حذف من الكلمة أصليا كان أو زائدا كثيرة في اللغة . [1]

ولما كان العوض لا يجوز حذفه نبه ابن مالك إلى أن أحرف النداء ليست عوضا عن فعل محذوف تقديره: أدعو أو أنادي، لجواز حذف هذه الأحرف[2]، وهذه الأحرف التي لا تسمى عنده عوضا بل هي كالعوض .

وقد ورد حذف الحرف الذي جيء للعوض عن محذوف في قوله تعالى: (وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة)[3] وقوله تعالى: (رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة)[4] حيث حذفت تاء "إقامة" التي هي عوض عن الحرف المحذوف من المصدر الذي يصاغ قياسا على "إفعال" . ويرى النحاة أن الحذف في هذه المواضع غير قياسي .

الشرط السادس: ألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا :

قرر ابن هشام عدم جواز حذف الجار مع بقاء عمله، وحذف الجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها[5]، إلا أن هذا القول غير دقيق لأن هناك مواضع قياسية وقع فيها حذف العوامل مع بقاء عملها، فضلا عما ورد في اللغة وعده النحاة شاذا لا يقاس عليه. ويجمل فيما يلي المواضع التي أطرد فيها حذف الجار:

١- يحذف حرف الجر "رب" ويبقى عمله قياسيا بعد الواو، وهو كثير في الشعر، ويقع الحذف قليلا بعد الفاء وبل .

---

(١) - ينظر ابن جني: الخصائص، ٢/٢٨٥- ٣٠٦ . باب في زيادة الحرف عوضا عن آخر محذوف .

(٢) - ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٩٥ .

(٣) - الأنبياء، ٧٣ . ينظو الزجاج: معاني القرآن، ٤/٤٦ .

(٤) - النور، ٣٧ .

(٥) - ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٩٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- يحذف حرف الجر الداخل على مميز "كم" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو: بكم درهم اشتريت هذا، والتقدير: بكم من درهم .

٣- يجوز حذف حروف الجر قياسيا قبل "أن" المصدرية، و"أن" المفتوحة المشددة.

٣-تحذف لام التعليل جوازا قياسيا إذا دخلت على "كي" المصدرية وصلتها.

أما الجازم فيحذف ويبقى عمله في موضع وهو وجوب جواب الشرط المحذوف لدلالة الأمر أو النهي السابق عليه نحو " ائتني أكرمك ولا تكفر تدخل الجنة" .

وحذف الناصب وبقاء عمله خاص بـ"أن" المصدرية التي تضمر قياسا بعد ثلاثة من أحرف الجر هي "كي" التعليلية ، وحتى، واللام، وبعد أربعة من أحرف العطف وهي "أو" وفاء السببية وواو المعية. فهذا شرط لا يساير واقع اللغة.

الشرط السابع: ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر:

يرى النحاة أن اسم الفعل لا يحذف دون معموله، لأنه اختصار للفعل [1]. وبالتالي لا يجوز عندهم في تقدير المحذوفات أن يقدر باسم فعل، وإنما يقدر فعلا، بيد أن القاعدة الموضوعة في كيفية التقدير تقضي بأن يقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن، وذلك إذا كان دليل الحذف قرينة لفظية ومنه قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

ففي قوله: "دلوي دونك "ظاهره أن "دلوي"مفعول به مقدم لاسم الفعل "دونك" بمعنى خذ، وهو رأي الكسائي ومن تبعه من النحاة، ولا حذف فيه، أما سيبويه والجمهور فهم يرون أن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها لضعفها، فالمتبادر إلى الذهن أن نقدر محذوفا سابقا من لفظ المذكور:"دونك دلوي دونك" لكنهم يمنعون هذا التقدير

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٩٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقدرونه: "خذ دلوي دونك"، حيث ينبغي عدم جـــواز حـــذف أســـماء الأفعـــال دون معمولاتها.

وتأكيدا لهذا الشرط ينقل ابن جني عن شيوخه أن "حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لـــها هي أيضا، واختصار المختصر إجحاف به". (١)

ويفسر ابن جني الاختصار الواقع في اللغة باستعمال الحروف بـــأن" الحـــرف ينوب عن جملة أو عن كلمة، فإذا قلت: "ما قام زيد"، فقد أغنت "ما" عن "أنفي"، وهـــي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فقد نائب "إلا" عن استثني، وهي فعـــل وفاعل، وإذا قلت: (فبما نقضهم ميثاقهم)(٢)، فكأنك قلت: فبنقضهم فعلنـــا كـــذا حقـــا أو يقينا....، وإذا قلت أكلت من الطعام؛ فقد نابت "من" عن البعـــض، أي: أكلـــت بعـــض الطعام، وكذلك بقية ما لم نسمعه".(٣)

ويخلص ابن جني مما قدمه إلى أنه "لما كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تخترق عليها فتنهكها وتجحف بـــها"(٤) أي لا يجوز أن تحذفها.

الشرط الثامن: ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه:

لهذا السبب يمنع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: ضربني وضربتـــه زيد(٥) فلا يجوز: ضربني وضربت زيد ، لأن الحذف يؤدي إلى تهيئة الفعـــل الثـــاني

---

(١) – ابن جني: الخصائص، ٢/٢٧٣ .

(٢) – المائدة، ١٣ .

(٣) – ابن جني: الخصائص، ٢/٢٧٣– ٢٧٤ .

(٤) – المصدر السابق، ٢/٢٧٤ .

(٥) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٩٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"ضربت" للعمل في "زيد" على أنه مفعول به، ثم يقطع ذلك العمل بسبب كون "زيد" فاعلا بالفعل الأول "ضربني".

ومذهب الجمهور أن الحذف في مثل هذه الصورة ممتنع ولا يجوز إلا في الضرورة ومن وروده في الشعر قول عاتكة:

بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه

ففيه فعلان "يعشى، ولمحوا" تنازعا فاعلا واحدا هو "شعاعه"، فالفعل الأول يطلبه فاعلا له، والثاني يطلبه مفعولا، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير للضرورة، والتقدير قبل الحذف: يعشى الناظرين إذا لمحو شعاعه، والتقدير قبل التنازع بإعادة ترتيب الجملة: يعشى شعاعه الناظرين إذا لمحوه.(1)

وفي البيت نتيجة الحذف تهيئة الفعل "لمحوا" للعمل في "شعاعه" على أنه مفعول به، مع قطعه عن ذلك العمل بإعمال "يعشى" فيه على أنه فاعل له.

الشرط التاسع: ألا يؤدي إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

لهذا الشرط يمنع البصريون في نحو: زيد ضربته، أن يحذف المفعول به فيقال: زيد ضربت، على اعتبار "زيد" مبتدأ، وذلك لأن فيه إعمالا للابتداء مع إمكان إعمال الفعل، والفعل أقوى، هذا بالإضافة إلى أن في الحذف مخالفة للشرط السابق حيث يترتب عليه تهيئة الفعل "ضرب" للعمل في "زيد" على أنه مفعول به مع قطعه عنه برفعه على الابتداء.

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٧٩٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي قراءة ابن عامر: (وكل وعد الله الحسنى)[1] برفع "كل" مخالفة لمقتضى الشرطين الأخيرين.

والكسائي يجيز هذا الحذف قياسا إذا كان الضمير مفعولا به، والفراء وابن مالك يجيزه إذا كان المبتدأ لفظ "كل"، أو لفظا شبهه في العموم والافتقار.[2]

نخلص من تناولنا لشروط الحذف التي وضعها القدماء إلى أن أهمهما في واقع اللغة هو وجود الدليل على المحذوف، أي القرينة التي تعين على إدراك العنصر أو العناصر المحذوفة، أيا كان نوع هذه القرينة، ويليه في الأهمية ألا يفضي الحذف إلى اللبس في المعنى.

أما الشروط الأخرى فليست لها هذه الأهمية، وبعضها لا يصح أن يذكر باعتباره شرطا لوقوع الحذف لأن واقع اللغة يخالفه، بالإضافة إلى أن بعضها لا يسلم من الخلاف في الأخذ به من قبل النحاة السابقين. على أن ثمة أسسا وقواعد تعارف عليها النحاة في تقدير المحذوفات بنوها على مراعاة الأمرين السابقين، بالإضافة إلى التسليم بقضية الأصلية والفرعية، فالأصل في الكلام عدم الحذف، كما أن الأصل في الجملة أن يكون لها ترتيب معين، فإذا حل بها ما نسميه تقديما وتأخيرا فقد خرجت عن الأصل، ويمكن أن نجمل هذه الأسس فيما يلي:[3]

١- يجب أن يقدر المحذوف في مكانه الأصلي، لأن تقديره في غير مكانه الأصلي يتطلب تقديرا آخر يتصل بإعادة ترتيب الجملة.

٢- يجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن.

---

(١) - النساء، ٩٥ .

(٢) - الخطيب: خزانة الأدب، ١/٣٥٩- ٣٦٠ .

(٣) - ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- ينبغي أن يقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن.

٤- إذا استدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر محذوف، فيقدر أن ذلك حذف على التدريج، ولم يقع مرة واحدة.

فالقياس عند النحاة أن يقدر المحذوف في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله، فيقدر المفسر في نحو: زيدا رأيته، مقدما عليه، أي: رأيت زيدا رأيته .

فإذا وجد مانع نحوي من وضع المحذوف في مكانه الأصلي قدر في غيره، وذلك نحو: أيهم رأيته ؟ فـ"أي" في الجملة اسم استفهام منصوب، ولا يجوز عند النحاة أن ينصب بالفعل المذكور بعدها لأنه شغل عنه بضميره، فيلزم تقدير فعل آخر من نفس لفظ الفعل المذكور، وهنا لا يجوز أن يقدر سابقا على اسم الاستفهام فلا يجوز "رأيت أيهم رأيته"، لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها، ولأن لها الصدارة، ومن ثم يكون التقدير "أيهم رأيت رأيته".

ولا يخفى أن هذا التقدير من أساسه لا يتطلبه المعنى، وإنما تقتضيه المقررات النحوية.

ولمراعاة الأصل في ترتيب الجملة يجب تأخير المتعلق المحذوف الذي تعلق به الظرف، أو الجار والمجرور في نحو: إن خلفك زيدا، وإن في الدار زيدا. سواء قدر المتعلق فعلا نحو "استقر"، أو اسما نحو "مستقر"، لأن مرفوع "إن" لا يسبق منصوبها.

ويجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل، إذا الأصل ألا يكون في الكلام حذف، وكلما كان المحذوف قليلا كان الخروج عن الأصل قليلا، ولذلك كان تقدير الأخفش للمحذوف في عبارة: ضربي زيدا قائما، أولى من تقدير سائر البصريين،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأنه قدره: "ضربه"، فالمحذوف عنده وهو الخبر قدر بكلمتين فقط هما المصدر المرفوع المضاف إلى الضمير الغائب، أما غيره فقد قدر المحذوف "إذ كان" أو "إذا كان"، فكان تقديره أولى لأنه أقل في اللفظ، كما لأنه من نفس لفظ المذكور. (١)

وتقدير المحذوف في قوله تعالى: (واشربوا في قلوبهم العجل)(٢) بكلمة واحدة هي "حب" أي حب العجل أولى من تقدير: حب عبادة العجل لقلة اللفظ في التقدير الأول. (٣)

وإذا أمكن في التقدير تقليلا للفظ المحذوف وألا يقدر عين المذكور كان أولى، ما لم يخل بالمعنى، ففي الآية الكريمة: (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن)(٤)، إذا اعتبرنا اللائي لم يحضن مبتدأ، فخبره محذوف تقديره "كذلك" أولى من تقدير بلفظ الخبر السابق لطوله، وعلى اعتبار: (اللائي لم يحضن) معطوفا على (اللائي يئسن)، يكون الخبر المذكور لهما معا، ومثله في قولنا: زيد في الدار وعمرو، تقدير الخبر "كذلك"، أولى من تقديره بنفس اللفظ المذكور، لأنه يتطلب محذوفا آخر هو الاستقرار المتعلق به، كما يمكن ألا يقدر محذوف البتة، باعتبار "عمرو" معطوفا على "زيد" والخبر لهما معا.(٥)

بيد أنه قد يمنع مانع صناعي أو معنوي من تقدير نفس اللفظ فيعدل عنه إلى تقدير غيره نحو: زيدا اضرب أخاه، لا يمكن تقدير الناصب لـ"زيدا" بفعل محذوف هو "اضرب"، لأنه يخل بالمعنى ولذا يعدل عن لفظ المذكور إلى لفظ آخر هو "أهن". (٦)

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٤ .

(٢) – البقرة، ٩٣ .

(٣) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٧٥/١ .

(٤) – الطلاق، ٤ .

(٥) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٢ .

(٦) – ينظر المصدر السابق، ٨٠٤ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد يستدعى الكلام تقديرا أكثر من عنصر محذوف، والأولى أن يقدر تدريجيا لأن الحذف لم يقع مرة واحدة بل على التدريج، ففي قوله تعالى: (فإذا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت)[1] التقدير: كدوران عين الذي ...، فالمحذوف كلمتان على هذا التقدير. وفي قوله تعالى :(واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا)[2] التقدير: لا تجزي فيه، فالمحذوف تقديره: في، ثم حذف "في"، فأصبح التقدير: لا تجزيه، ثم حذف الضمير بعد أن صار مفعولا به منصوبا . لأن "في" مع الظرف محذوفة، وقال بعض النحويين: إن المحذوف هنا الهاء لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها.[3]

وعندما تحتمل العبارة أن يكون المحذوف أحد أمرين كأن يكون مبتدأ والمذكور خبرا أو العكس، أو عندما تحتمل الكلمة التي حذف منها حرف أن يكون أحد حرفين ولا يوجد دليل قاطع يعين المحذوف والمذكور، فأي العنصرين أولى أن يكون محذوفا؟ وأيهما أجدر أن يكون مذكورا وقد يوجد ما يرجح أحد التقديرين؟ وقد تتكافأ الأدلة فيبقى الخلاف في التقدير قائما، أما إذا قطع الدليل بتعيين أحدهما فلا وجه للخلاف المذكور.

ففي جملة القسم الاسمية نحو "يمين الله" أو "أيمن الله" لا يوجد ما يقطع بكون المذكور مبتدأ أو خبرا، فيجوز أحد الوجهين وتقدير المحذوف تبعا لذلك، فإذا قدر المذكور مبتدأ فالمحذوف الخبر، والعكس صحيح أي أن التقدير: يمين الله قسمي، أو قسمي يمين الله، وإن كنا نرجح في هذه الحالة أن المحذوف الخبر استنادا إلى القاعدة العامة في الحذف التي تقضي بحذف العنصر الثاني، أما إذا تعين كون المذكور مبتدأ

---

(١) – الأحزاب، ١٩ .

(٢) – البقرة ، ٤٨ . ومثلها الآية ١٢٣ من السورة نفسها .

(٣) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١/١٢٨-١٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بأن دخلت عليه لام الابتداء نحو"لعمر الله" أو"لعمرك"، فالمقطوع به أن المحذوف هو الخبر.

ويذهب بعض النحاة عند احتمال أحد الوجهين إلى أن الأولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة، ويذهب آخرون إلى أن الأولى أن يكون المحذوف الخبر لأن التجاوز في أواخر الجملة أسهل.(١) والرأي الأخير هو ما نرجحه استنادا إلى القاعدة العامة في الحذف والتي تصدق على كثير من اللغات، والتي تقضي بحذف العنصر المتأخر.

وإذا احتمل التقدير أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف، أما الفعل فإنه غير الفاعل.(٢) بيد أن هذه الأولوية تتوقف إذا وجد من القرائن ما يرجح التقدير الأول ففي قوله تعالى: (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال)(٣) في القراءة الفاشية تعرب "رجال" فاعلا للفعل "يسبح"، وهذه القراءة تقوي تقدير "رجال" فاعلا لفعل محذوف تقديره "يسبحه" في قراءة شعبة "يسبح" بفتح الباء، بإسناد الفعل لنائب الفاعل فالتقدير فيها يسبح له بالغدو والآصال يسبحه رجال.(٤)

وكذلك في قوله تعالى: (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم"(٥)، يعرب لفظ الجلالة فاعلا بالفعل "يوحي" وهي القراءة الفاشية بكسر الحاء من الفعل، وفي قراءة "يوحى" بفتح الحاء يعرب لفظ الجلالة فاعلا لفعل محذوف

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٦ .
(٢) – ينظر المصدر السابق، ٨٠٦ .
(٣) – النور، ٣٧ .
(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٤٥/٤ .
(٥) – الشورى، ٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقديره: يوحيه[1] . وكقراءة بعضهم (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم)[2] ببناء زين للمفعول، ورفع القتل والشركاء، والتقدير وزينه شركاؤهم. ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل.[3]

وقد يكون المرجح للتقدير ورود موضع آخر مشابه يقع فيه اللفظ فاعلا، كقوله تعالى: (ولأن سألتهم من خلقهم ليقولن الله)[4]، فلفظ الجلالة يحتمل أن يعرب مبتدأ حذف خبره، والتقدير: الله خلقهم، ولكن ورود قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز الحكيم)[5]، يقوى إعراب لفظ الجلالة في الآية الأولى فاعلا بفعل محذوف والتقدير: خلقهم الله .[6]

ومن القواعد المهمة في أولويات التقدير التي توصل إليها النحاة أنه إذا احتمل التقدير أن يكون العنصر المحذوف الأول أو الثاني، فالأولى بالحذف هو الثاني[7]، سواء أكان الحذف متصلا بالصيغ أو بالتراكيب، بيد أن بعض النحويين قد يخالفون في ذلك بعض المواضع لاعتبارات أخرى، ويقع احتمال الذي يغلب فيه أن يكون العنصر الثاني هو المحذوف في المواضع التالية:

الأول: يتصل باجتماع نون الرفع من المضارع مع نون الوقاية حيث يجوز الحذف لتوالي الأمثال، وقد قرىء بالحذف، أي بنون واحدة في قوله تعالى: (أتحاجوني

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٩٣/٤ .
(٢) – الأنعام، ١٣٧ .
(٣) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٧ .
(٤) – الزخرف، ٨٧ .
(٥) – الزخرف، ٩ .
(٦) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٨ .
(٧) – ينظر المصدر السابق، ٨٠٨ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

في الله)[1] وهي قراءة نافع، والقراءة الفاشية (أتحاجوني) بإدغام نون الأعراب في نون الوقاية وقرىء في قوله تعالى: (أفغير الله تأمروني)[2] بتشديد النون وتخفيفها.[3]

وفي حالات القراءة بنون واحدة بعدها ياء أو كسرة يقع الخلاف بين النحاة أي النونين حذفت؟ وأيهما أجدر بالثبات؟ والأولى: نون الإعراب والثانية نون الوقاية. فالذين قدروا الحذف من النون الثانية[4] ساروا مع القاعدة العامة في حذف العنصر الثاني المماثل، والذين خالفوا دفعهم إلى ذلك اعتبار خاص بالعنصر الأول يتمثل في كثر تعرضه للحذف في اللغة.

الثاني: اجتماع نون النسوة مع نون الوقاية حيث يجوز حذف إحدى النونين كقول الشاعر:

يسوء الغاليان إذا فليني .

والأصل: فليننني، والأصح أن نون الوقاية هي المحذوفة لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، كما أن نون الوقاية هي الثانية، ومذهب ابن مالك إلى أن الأولى هي المحذوفة، وينسب ابن مالك هذا الرأي لسيبويه.[5]

الثالث: اجتماع تاء المضارعة مع تاء الفعل حيث يجوز حذف إحداهما كما في قوله تعالى: (تنزل الملائكة)[6]، (فأنذرتكم نارا تلظى)[7]، والجمهور على أن المحذوف

---

(١) – الأنعام، ٨٠ .

(٢) – الزمر، ٦٤ .

(٣) – ينظر ابن خالويه: الحجة، ١٤٣، ٢٠٦ .

(٤) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٨ .

(٥) – ينظر المصدر السابق، ٨٠٨ . وابن مالك: تسهيل الفوائد، ٢٥ .

(٦) – القدر، ٤ .

(٧) – الليل، ١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التاء الثانية وهو الأصح لأن في الأولى دلالة على المضارعة، يؤكد صحته – عندنا – ما قدمناه من أولوية حذف العنصر الثاني .

الرابع: اجتماع الواو أو الياء التي هي عين الكلمة في اسم المفعول مع الواو الزائدة، حيث تحذف إحداهما قياسا كما في مقول ومصون ومبيع، والأصل: مقوول ومصوون ومبيوع، والمحذوف عند الجمهور الواو الثانية "واو المفعول" والمذكور عين الكلمة، وقد خالف الأخفش في ذلك(١)، ويذهب ابن جني إلى أن رأي الأخفش يستند على أن واو مفعول حرف ذو معنى إذ فيه الدلالة على اسم المفعول، وأن الحرف إذا كان ذا معنى فهو أجدر بالبقاء رغم كونه زائدا، ونظير له بمواضع ورد فيها حذف حرف أصلي وأبقى الزائد لدلالته على معنى.(٢)

الخامس: المصدر من أقام واستقام، وهو إقامة واستقامة، اجتمعت ألفان أولاهما عين الكلمة. التي هي في الأصل واو قلبت ألفا والأخرى الألف الزائدة للدلالة على المصدرية، والمحذوف عند الجمهور الألف الثانية والمذكور الأولى، وقد خالف الأخفش في ذلك على نحو خلافه في الموضع السابق .

السادس: نون إن وأن وكأن ولكن وهي نون ثقيلة، إذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز حذف إحدى النونين: الأخيرة من الحرف أو نون الوقاية حيث يقال: إنني وأني وكأني ولكني، والأولى عند الجمهور أن المحذوف الثانية أي نون الوقاية، لكن الخلاف وارد أيضا (٣) ورأي الجمهور في نظرنا هو الأصح استنادا على القاعدة العامة في الحذف .

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٩ .

(٢) – ينظر ابن جني: الخصائص، ٤٧٧/٢ .

(٣) - ينظر السيوطي جلال الدين بن أبي بكر [٩١١هـ]: المطالع السعيدة ، شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية – الإسكندرية –

© Arabic Digital Library Yarmouk University

السابع: نون الحروف الأربعة السابقة مع نون ضمير الجمع (نا) حيث يجوز أن يقال: إننا، بلا حذف، أو إنا بالحذف، وهل المحذوف الأولى أي نون الحرف أم الثانية: نون الضمير؟ الأولى عند الجمهور والأصح في نظرنا أن تكون الثانية، والخلاف واراد أيضا .(١)

الثامن: هذا الموضع وما يليه خاص بالحذف في التراكيب الإسنادية، أي في الجمل حيث يحذف العنصر المكرر الثاني وفقا للقاعدة العامة في الحذف فإذا تكرر المنادى المضاف نحو قول جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يوقعنكم في سوءة عمر

ومنه قول عبد الله بن رواحة:

يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل هديت فانزل

حيث يجوز بناء الأول على الضم، أو نصبه بلا تنوين على أنه مضاف، و"تيم" الثاني منصوب في الحالتين، فإذا وردت الكلمتان بالنصب فالتقدير عند سيبويه أن "تيم" الأول مضاف إلى عدي، وأن "تيم" الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وأنه منصوب على تقدير إضافته إلى ضمير محذوف، والأصل بعد إعادة الترتيب: "يا تيم عدي تيمه"، فالحذف من الثاني، أما المبرد فيرى أن "تيم" الأول مضاف إلى محذوف يقدر بمثل الذي أضيف إليه الثاني، أي أن الحذف عنده من الأول، والجمهور على ما ذهب إليه سيبويه من أن الحذف الثاني. (٢)

مصر . [د.ط] - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ١/١٢٠ .

(١) - ينظر السيوطي: مطالع السعيدة، ١/١٢٠ .

(٢) - ينظر سيبويه: الكتاب، ٢/٢٠٥-٢٠٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالحذف من الثاني عند سيبويه، والأصل عنده بعد إعادة الترتيب، بين ذراعي الأسد وجبهته، وقطع الله يد من قالها ورجله، ثم أقحم اللفظ الثاني بعد حذف المضاف إليه منه بين المضاف الأول والمضاف إليه، أما المبرد فيرى أن الأول مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، فالحذف عنده من الأول، والتقدير عنده: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها.(١)

التاسع: نحو "زيد وعمرو وقائم" يحتمل أن يكون خبر زيد هو المحذوف وهو رأي سيبويه لأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، ويحتمل أن يكون "قائم" خبرا لزيد، وبذلك يكون خبر "عمرو" هو المحذوف.(٢)

ومثله قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا الصابئون والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف ولا هم يحزنون)(٣) ففيها وجهان: أحدهما أن يكون (الذين هادوا) مبتدأ، والصابئون والنصارى عطفا عليه، والخبر محذوف مدلول عليه بخبر "إن" وهو جملة: من آمن إلى آخر الآية، وتكون هذه الجملة التي حذف خبرها في نية التأخير عما في حيز "إن"، أي أن التقدير: إن الذين آمنوا من آمنهم منهم ... إلى آخر الآية. والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك، فالحذف هنا من الثاني. والوجه الآخر: أن يكون الخبر المذكور وهو جملة من آمن إلى آخر الآية خبرا للمبتدأ (الذين هادوا) وما بعده، ويكون خبر "إن" محذوفا مدلولا عليه بخبر المبتدأ. والوجه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس(٤). وهو الأصح وفقا للقاعد العامة في الحذف.

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨٠٩ .

(٢) – المصدر السابق، ٨٠٩ .

(٣) – المائدة، ٦٩ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٩٢/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي بعض المواضع يوجد من الأدلة ما يقطع بكون المحذوف من الأول أو من الثاني فلا يبقى مجال للخلاف، بيد أن كثرة الحذف من الثاني وإطراده مقطوعا به في بعض التراكيب يؤيد أولية تقديره عند الاحتمال، وهو موافق كما سبقت الإشارة القاعدة العامة في الحذف.

فالحذف من الأول مقطوع به في قول الشاعر:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راض، والرأي مختلف .[1]

والدليل عليه هو المطابقة بين "راض" و "أنت"، فتقدير المحذوف خبر المبتدأ الأول: "نحن" بـ"راضون"، إذ لا يصح أن يكون لفظ "راض" خبرا لـ"نحن" لعدم المطابقة.

بيد أن الحذف من الثاني يطرد في اجتماع الشرط والقسم، حيث يكون الجواب للسابق منهما، ويحذف جواب الثاني، وهو حذف مقطوع به كما في قوله تعالى: (قل لئن اجتمعت الأنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله)[2]، فقوله تعالى: (لا يأتون) جواب للقسم السابق للشرط، وجواب الشرط محذوف، ولا يصح أن يكون المذكور جوابا للشرط لأنه غير مجزوم. وانبنى على ذلك في نحو "إن أكلت إن شربت فأنت طالق" إنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر، إذ التقدير: إن أكلت فأنت طالق إن شربت، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه، كما أن الجواب من حيث المعنى في "أنت ظالم إن فعلت" ما تقدم على الشرط.[3]

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨١٠ .

(٢) – الإسراء، ٨٨ .

(٣) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٨١٠– ٨١١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد، فلعل ما يظهر أن التقدير أثبت لتخريج بعض الشـــواهد بعـامل مقـدر محذوف، وقد يكون هذا المقدر– أو كما يعبر عنه بالمضمر– أي المحـــذوف فعـلاً أو اسماً أو حرفاً أو جملة. وقد فرق النحويون بين المضمر والمحذوف بقولهم: "والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون: إن الفعل يضمر لا يحذف، فإن كانوا يعنـون بالمضمر ما لا بد منه وبالمحذوف ما لا يستغنى عنه...، وإن كانوا يعنـون المضمـر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، ... فإن فرق بينهما بمـا هو مقطوع بأن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق ". (١)

ويتضح من كلام ابن مضاء أن النحاة جعلوا الحذف في الأفعال، والإضمار في الأسماء، وفرقوا بينهما بأن المتكلم أراده أو يظن بأن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، والذي يتراءى لي أن النحاة استعملوا الاصطلاحين للدلالة على العامل المحذوف وجوباً أو جوازاً .

وقد قدروا أو أضمروا أو حذفوا الأفعال التامة أو الناقصة والأسماء والحـروف وخرجوا من الشواهد ما لا يحصى وذكرنا هنا طرفاً منها ليكون دليلاً على ما لم يذكر، فلا يخفى اعتماد هذا الباب النحوي في التخريج .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) – ابن مضاء: الرد على النحاة، ٩٢– ٩٣ .

ثانيا: الشـذوذ اللغـوي

الشاذ في إصطلاح النحاة:

الشاذ ضد المطرد، والمطرد هو: "ما استمد من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة"(١) فالشاذ إذا: "ما فارق ما عليه بابه إلى غيره"(٢)، أو هو: "ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره حملا لهذا الموضع على حكم غيره".(٣)

ويعرفه الجاربردي بقوله: "اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته"(٤)، ولعل الجرجاني نقل تعريف الجاربردي حين عرفه بقوله: "الشاذ ما يكون مخالفا للقياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته". (٥)

ولا يقتصر الشاذ على الشعر بل هو وارد في النثر، ووسم النحاة بعض القراءات بالشذوذ، والقراءة الشاذة هي القراءة التي لم يصح سندها. (٦)

وقد وضع علماء الشريعة الإسلامية ضوابط معينة تعرف القراءات الصحيحة من الشاذة وهي:

- صحة سندها عن الرسول صلى الله عليه وسلم.
- موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية .

---

(١) – ابن جني: الخصائص، ٩٧/١ .

(٢) – المصدر السابق، ٩٧/١ .

(٣) – ابن منظور: لسان العرب، مادة [شذ] .

(٤) –الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسن [٧٤٦هـ]: مجموعة الشافية من علمي النحو والصرف، مكتبة لبنان – بيروت . [د.ط – د.ت]، ٢٥٧/١ .

(٥) – الجرجاني: التعريفات، ١٣٩ .

(٦) – السيوطي: الإتقان، ٧٧/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- موافقتها للرسم العثماني.

فالقراءة التي توافرت فيها هذه الضوابط هي قراءة صحيحة، وإذا اختل ضابط فيها فهي ليست صحيحة بل شاذة أو غير صحيحة.

أما في عرف النحاة فالقراءة الشاذة هي غير القراءات السبع أو العشر – والقراء السبعة هم ابن عبد الرحمن[١٦٩هـ] وعبد الله بن كثير[١٢٠هـ]، وأبو عمرو بن العلاء[١٥٤هـ] وعبد الله بن عامر[١١٨هـ] وهو القارئ العربي الوحيد والبقية هم من الموالي، وحمزة بن حبيب الزيات[١٥٦هـ]، وعاصم بن أبي النجود[١٢٨هـ]، وعلي بن حمزة الكسائي[١٨٩هـ]. وبقية العشرة هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع [١٣٠هـ]، ويعقوب الحضرمي[٢٠٥]، وخلف بن هشام البزار[١] أو هي "القراءات التي خرجت عن طريق القراءات التي يعتقد كل المحققين صحتها وسلامتها".[٢]

وبحثنا في شذوذ القراءات من الناحية النحوية، أما ما يتعلق بالتواتر والضوابط السابقة فهو مجال علم القراءات وعلوم القرآن الكريم.

فحين تقرأ كلام ابن جني نجده يقسم مادة اللغة إلى:

١- **مطرد سماعا وقياسا**، وهذا هو الغاية المطلوبة.

٢- **مطرد في القياس؛ شاذ في الاستعمال**، وذلك نحو: الماضي من يذر ويدع، فإن أحدا لم يستعمل: وذر أو ودع، وإن كان ذلك سائغا في قياس اللغة في أمثاله من مثل: وضع يضع، ووعد يعد، وورث يرث.

---

(١) – ينظر أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد[٤٠٣هـ]: حجة القراءات، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٧٩م، ١٥ .

(٢) –اللبدي، محمد سمير نجيب: أثر القرآن في النحو العربي، دار الكتب الثقافية – حولي – الكويت . الطبعة الأولى – ١٩٧٩م، ٢٧٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- **مطرد في الاستعمال؛ شاذ في القياس** نحو: استصوبت الأمر، ولا يقال: استصبت، ومنه: استحوذ، واستنوق الجمل، ولا يقال استحاذ واستناق.

٤- **شاذ في القياس والاستعمال جميعا**، وذلك كأن نستعمل اسم المفعول من الفعل الذي عينه واو مثلا على وجه التمام، فنقول: ثوب مصوون، والصواب: مصون.

ويعقب ابن جني على هذا التقسيم بقوله: "وأعلم أن الشيء إذا أطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه... لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره... ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع بهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في: استقام: استقوم، ولا في: استساغ: استسوغ، ولا في: استباع: استبيع، ولا في: أعاد: أعود... لو لم تسمع من شيئا من ذلك قياسا على قولهم: "أخوص الرمث - الرمث شجرة ترعاه الإبل، وإخواصه أن يبدو في ورق ناعم كأنه خوصة.

فإن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله... من ذلك امتناعك من: "وذر وودع" لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد... لو لم تسمعهما.

فأما قول أبي الأسود:

ليت شعري من خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم: (ما ودعك ربك وما قلى)... فأما قولهم: ودع الشيء يدع - إذ سكن - فاتدع، فمسموع متبع، وعليه أنشد بيت الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلف

فمعنى " لم يدع " بكسر الدال: أي لم يتدع ولم يثبت".(١)

---

(١) - ابن جني: الخصائص، ١ /٩٨- ١٠٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومثال ما كان شاذا في الاستعمال ومطردا في القياس ورود مفعول عسى اسما صريحا نحو قولهم في المثل: " عسى الغوير أبؤسا "[1] ومثال ما كان شاذا في القياس مطردا في الاستعمال قوله تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان) [2] "وهذا مما خرج على أصله ومثله في الكلام أجودت وأطيبت، والأكثر أجدت وأطبت، إلا أن استحوذ جاء على الأصل، لأنه لم يقل على "حاذ" لإنه إنما بني على استفعل في أول وهلة كما بني افتقر على افتعل وهو من الفقر ولم يقل منه فقر ولا استعمل بغير زيادة، ولم يقل: حاذ عليهم الشيطان، ولو جاء استحاذ كان صوابا، ولكن استحوذ ههنا أجود لأن وجود الشيطان لأن الفعل في ذا المعنى لم يستعمل إلا بزيادة"[3] . ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

هنالك إن يستخولوا المال يخولوا وإن يسألوا يعطوا وإن يسيروا يغلوا [4]

ومنه قول العرب استصوبت الشيء، ولا يقال استصبت الشيء، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل واستفيل. كقول أبي النجم العجلي:

يدير عيني مصعب مستفيل.

أي صار كالفيل.

ومثال ما كان شاذا في القياس والاستعمال جميعا نحو: ثوب مصون، ومسك مدووف، كقول الشاعر:

والمسك في عنبره مدووف[1]

---

(١) – ابن جني: الخصائص، ٩٨/١ .

(٢) – المجادلة، ١٩ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ١٤٠/٥ .

(٤) – ابن جني: الخصائص، ٩٨/١. واستخول المال: سأل ناقة عارية للبنها وأوبارها أو فرسا للغزو عليها. وإخواله: إعطاؤه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد رفض نحاة البصرة القياس على الشاذ واقتصروا على السماع. فكان يحفظ ولا يقاس عليه. قال ابن جني: "وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه". (٢)

ومعروف أن ابن جني كان بغداديا – وإن كان بعض الباحثين المعاصرين يحاولون أن ينفوا وجود المدرسة البغدادية(٣) – وغلبت عليه مع أستاذه أبي علي الفارسي النزعة البصرية. فيكون رأي البصريين والبغداديين عدم القياس على الشاذ.

أما الكوفيون فقد اشترطوا في القياس على الشاذ حتى قيل عنهم: "لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه"(٤)، وقالوا: "عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر الكلام جعلوه بابا أو فصلا". (٥)

ومما خرج على الشاذ قراءة: (لئن أكله الذئب ونحن عصبة)(٦) بالنصب فيكون (عصبة) منصوبة على الحال، أي ونحن نتعصب أو نجتمع عصبة. والحال مع عاملها هي الخبر. (٧)

وقراءة: (قل أغير الله أتخذ وليا فاطر السموات والأرض وهو يطعم ولا يطعم"(٨)، على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثاني، ويخرجهما الزركشي بإعادة الضمير إلى "وليا" لا إلى الله عز وجل، ويقرأ "ولايطعم" والاختيار عند البصراء

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، ١٠٨/٩ . ومدووف: مبلول، وقائل البيت مجهول .
(٢) – ابن جني: الخصائص، ٩٩/١ .
(٣) – ضيف: المدارس النحوية، ١٦١ .
(٤) – المصدر السابق، ١٦١ .
(٥) – المصدر السابق، ١٦٢ .
(٦) – يوسف، ١٤ .
(٧) – ينظر العكبري: التبيان، ٢/ ٧٢٥ ، وينظر الزجاج: معاني القرآن ، ٩٥/٣ .
(٨) – الأنعام، ١٤ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بالعربية، (وهو يطعم ولا يطعم) بفتح الياء في الثاني، قالوا معناه: وهو يرزق ويطعم ولا يأكل لأنه الحي الذي ليس كمثله شيء، ومن قرأ "ولا يطعم" فالمعنى أنه المولى الذي يرزق ولا يرزق، كما أن بعض العبيد يرزق مولاه. (١)

ومن الشاذ قراءة: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)(٢) وخرجت الآية على أن الخشية هنا بمعنى الإجلال والتعظيم لا الخوف(٣)، وكذلك قراءة: (هو الله الخالق البارئ المصور)(٤) وخرجت (المصور) على أنها معمول اسم الفاعل. (٥)

ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس(٦)، ومثل هذا كثير في الكتاب. قرأ أبو جعفر المدني وحده: (قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء)، بضم النون على ما لم يسم فاعله وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وإنما كانت خطأ؛ "لأن "من" إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعوله أولا، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول ما اتخذت من أحد وليا، ولا يجوز ما اتخذت أحدا من ولي لأن "من" إنما دخلت لأنها تنفي واحدا في معنى جميع، تقول ما من أحد قائما، وما من رجل محبا لما يضره، ولا يجوز ما رجل من محب ما يضره. ولا وجه لهذه القراءة"(٧)، إلا أن الفراء(٨) أجازها على ضعف، وزعم أنه يجعل من أولياء هو الاسم، ويجعل الخبر ما في تتخذ كأنه يجعل على القلب، ولا وجه عندنا لهذه البتة، لو جاز هذا

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٣٣/٢ .
(٢) – فاطر، ٢٨ .
(٣) – الزركشي: البرهان، ٣٤١/١ .
(٤) – الحشر، ٢٤ .
(٥) – ينظر الزجاج: معاني القرآن ، ١٥١/٥ .
(٦) – سيبويه: الكتاب، ٤٠٢/٢ .
(٧) – الزجاج: معاني القرآن، ٦٢/٤ .
(٨) – ينظر الفراء: معاني القرآن، ٢٦٤/٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لجاز في (ما من أحد عنه حاجزين) ما أحد عنه من حاجزين. وهذا خطأ لا وجه له فاعرفه، فإن معرفة الخطأ فيه أمثل من القراءة، والقراء كلهم يخالفون هذا منه.

ومن الغلط قراءة الحسن لقوله تعالى: (وما تنزلت به الشياطون)[1] وهو "غلط عند النحويين، ومخالفة عند القراء للمصحف، فليس يجوز في قراءة ولا عند النحويين ولو كان يجوز في النحو، والمصحف على خلافه لم تجز عندي القراءة به".[2]

ومن الشذوذ قراءة بعضهم لقوله تعالى: (ولات حين مناص)[3] فقد قرأت بالنصب والرفع والخفض: فأما النصب فعلى أنها عملت عمل ليس، المعنى وليس الوقت حين مناص، ومن رفع جعل حين اسم ليس وأضمر الخبر على معنى: ليس حين منجى لنا، ومن خفض جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين، كما قالوا قد لك – بإسكان الدال، والكسر قليل – فبنوه على الكسر، والمعنى ليس حين مناصنا وحين منجانا، فلما قال: ولات أوان جعله على معنى ليس حين أواننا، فلما حذف المضاف بني على الوقف ثم كسر لالتقاء الساكنين، والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين، ولم يرو سيبويه والخليل الكسر. والذي عليه العمل النصب والرفع. [4]

وقد قرأ بعض القراء (هل أنتم مطلعون فاطلع) [5]، فكسر النون وهو شاذ، "لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحدا إلى اسم مكنى عنه. فمن ذلك أن يقولوا": أنت ضاربي، ويقولون للاثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربي، ولا يقول للاثنين أنتما ضاربانني، ولا للجميع: أنتم ضاربونني، وإنما تكون

---

(١) – الشعراء، ٢١٠ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ١٠٣/٤ .

(٣) – ص، ٣ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٢٠/٤ .

(٥) – الصافات، ٥٤- ٥٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه النون في فعل ويفعل مثل "ضربوني ويضربني وضربني"[1]. فكسر النون شاذ عند البصريين والكوفيين جميعا وله عند الجماعة وجه ضعيف وقد جاء مثله في الشعر:

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من متحدث الأمر معظما

وأنشدوا:

وما أدري وما ظني كل ظني أمسلمني إلى قومي شراح .

يقول الزجاج: "والذي أنشد فيه محمد بن يزيد: أيسلمني إلى قومي، وإنما الكلام أمسلمي وأمسلمني، وكذلك هم القائلون الخير والآمروه، وكل أسماء الفاعلين إذا ذكرت بعدها المضمر لم تذكر النون ولا التنوين". [2]

وقال الأخفش الأوسط: "قال تعالى: (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا)[3]، على الصفة وقال بعضهم: (ربنا) على "يا ربنا" وأما (والله) فجره على القسم، ولو لم تكن فيه الواو ونصبت فقلت: "الله ربنا" ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم وهذا في القياس رديء".[4]

وقرأ نافع المدني: (فهل عسيتم)[5] بكسر السين، "واللغة الجيدة البالغة عسيتم – بفتح السين – ولو جاز "عسيتم" لجاز أن تقول: "عسي ربكم أن يرحمكم". [6]

---

(١) – الفراء: معاني القرآن، ٣٨٦/٢ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٠٥/٤ .

(٣) – الأنعام، ٣ .

(٤) – الأخفش: معاني القرآن، ٢٧٠/٢ . وينظر الزجاج: معاني القران، ٢٣٥/٢- ٢٣٦.

(٥) – محمد، ٢٢ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ١٣/٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الزجاج في قراءة حمزة لقوله تعالى: (ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون) [1] والقراءة الجيدة (لا تحسبن) بالتاء على مخاطبة النبي – صلى الله عليه وسلم – وتكون "تحسبن" عاملة في الذين، ويكون(سبقوا) الخبر؛ أي المفعول الثاني، ويجوز فتح السين وكسرها، وقد قرأ بعض القراء (ولا يحسبن الذين كفروا)، بالياء ووجهها ضعيف عند أهل العربية إلا أنها جائزة على أن يكون المعنى، ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، لأنها في حرف ابن مسعود أنهم سبقوا، فإذا كانت كذلك فهو بمنزلة قولك: حسبت أن أقوم وحسبت أقوم على حذف أن، وتكون أقوم وقام تنوب عن الاسم والخبر كما أنك إذا قلت "ظننت لزيد خير منك".

فقد نابت الجملة عن اسم الظن وخبره وفيها وجه آخر: ولا يحسبن قبيل المؤمنين الذين كفروا سبقوا ".[2]

وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغدوة والعشي)[3] وهي قراءة شاذة، لا يقاس عليها ولا تجعل أصلا، و(بالغداة والعشي) أجود في قول جميع العلماء لأن "غدوة" معرفة لا تدخلها الألف واللام، والذين أدخلوا والألف واللام جعلوها نكرة "[4]، ويبدو لي أن وجه شذوذها عنده تعريف غدوة لأنها معرفة بغير ألف ولام.

ومنه قوله تعالى: (أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى) [5]، و"قرأ بعضهم (أم من لا يهدي) بإسكان الهاء والدال، وهذه القراءة مروية ألا

---

(١) – الأنفال، ٥٩ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٢/٤٢١- ٤٢٢ .

(٣) – الكهف، ٢٨ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٣/٢٨٠- ٢٨١ .

(٥) – يونس، ٣٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن اللفظ بها ممتنع، فلست أدري كيف قرىء بها وهي شاذة وقد حكى سيبويه أن مثلها قد يتكلم به"[1]، ومن ذلك قراءة الحسن لقوله تعالى: (يخطف أبصارهم)[2]، بفتح الياء والخاء وكسر الطاء، ويروى أيضا بكسر الياء والخاء والطاء، ويروى أيضا لغة أخرى ليست تسوغ في اللفظ لصعوبتها، وهي إسكان الخاء والطاء، وقد روى سيبويه مثل هذا، ورده عليه أصحابه وزعموا أنه غير سائغ في اللفظ وأن الشعر لا يجمع في حشوه بين ساكنين، قال:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحه مر عقاب كاسر .

والشاهد فيه إدغام الحاء والهاء، فيبدل من حاء ويدغم الحاء الأولى في الثانية، والسين ساكنة فيجتمع بين ساكنين"[3] ، ورد هذا لعدة أسباب منها أن السين قبل الحاء ساكنة، وإدغام الحاء يقتضي سكونها ولا يمكن جمع حرفيين ساكنين، ومنها أن الحاء لا تدغم في الهاء، وكلاهما حلقي، ومنها ما ينشأ من كسر الوزن.

ورد ابن جني اعتراضات هؤلاء بأن سيبويه لم يرد الإدغام وإنما أراد تخفيف النطق بالحاء محتجا بأن عالما كبيرا كسيبويه لا يجهل استحالة هذا الإدغام وكسر الشعر... [4]وقيس عليه إخفاء الخاء في يخطف، "ومن قال "يخط ف" كسر الخاء لسكونها وسكون الطاء، وزعم بعض النحويين أن الكسر لالتقاء الساكنين هنا خطأ وأنه يلزم من قال هذا أن يقول في "يعض يعض، وفي يمد يمد"، وهذا خلط غير لازم"[5]؛ لأنه خلط ما الأصل في عينه الكسر بما ليس كذلك، لأنه لو كسرها هنا

---

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ١٩/٣ .

(٢) – البقرة، ٢٠ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٩٥/١ .

(٤) – ينظر سيبويه: الكتاب، ١١٣/٢. وابن جني: سر صناعة الإعراب، ٦٣- ٦٦ .

(٥) – الزجاج: معاني القرآن، ٩٦/١ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لالتبس ما أصله "يفعل ويفعل" بما أصله "يفعل" ويخطف ليس أصله غير الكسر في أحد الوجهين، ولا يكون مرة على "يفتعل" ومرة على "يفتعل".

كما ذهب إلى عدم جواز العطف على الضمير المرفوع في اختيار الكلام إلا بفصله إما بضمير منفصل أو غيره كقوله تعالى: (اذهب أنت وربك)[1]، و(اسكن أنت وزوجك الجنة) [2]؛ و(لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا) [3]. فكلام العرب: اذهب أنت وزيد، والنحويون يستقبحون اذهب وزيد، وهو ممنوع وليس قبيحا فقط، لأنه لا يعطف بالاسم الظاهر على المضمر، والمضمر في النية لا علامة له، فكأن الاسم يصير معطوفا على ما هو متصل بالفعل غير مفارق له. [4]

ومن الشاذ قراءة حمزة لقوله تعالى: (بمصرخي) [5]، بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين، وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ياء حركت إلى الفتح، تقول: هذا غلامي قد جاء، وذلك أن "الاسم المضمر لما كان على حرف واحد وقد منع الإعراب حرك بأخف الحركات، كما تقول: هو قائم، فتفتح الواو، وتقول: أنا قمت فتفتح النون، ويجوز إسكان الياء من غلامي لثقل الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء ساكن حركت إلى الفتح لا غير، لأن أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء الساكنين. ومن أجاز بمصرخي بالكسر لزمه أن يقول:(هذه عصاي أتوكأ عليها)، وأجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر لأن أصل التقاء الساكنين الكسر".[6]

---

(١) – المائدة، ٢٤ .

(٢) – البقرة، ٣٥ . الأعراف، ١٩ .

(٣) – الأنعام، ١٤٨ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٦٤/٢ .

(٥) – إبراهيم، ٤ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ١٥٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنه قراءة بعضهم لقوله تعالى: (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) [1] فـــهذه القراءة شاذة رديئة لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه.[2]

ومن الشذوذ الذي لا يجوز القياس عليه ما ورد في العربية مختصا بلفظ الجلالة (الله) ومن ذلك: [3]

١- تفخيم اللام في لفظ الجلالة "الله ".

٢- التاء في القسم إذ اختصت هذه التاء بالدخول على لفظ الجلالـــة "الله" فقـــط كقوله تعالى: (تالله لأكيدن أصنامكم) .

٣- "ها" التي قامت مقام واو القسم كقولهم: لا ها الله: أي والله.

٤- جواز قطع همزة الوصل فيه في النداء كقولنا: يا أله.

٤-ندائه بـــ "يا" دون أيها بخلاف كل ما فيه الألف واللام.

٦- إعمال حرف الجر فيه – مع الحذف في القسم نحو: "الله لأفعلن" أي والله.

٧- دخول الميم في آخره عوضا عن ياء النداء كقولهم: "اللهم".

فالميم عوض عن ياء النداء في آخره، وعند الكوفيين أصل اللهم هـــو: "يـــا الله أمنا بخير" إلا أنه كما ذكر في كلامهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة، فالحذف للخفـــة كثير، فالميم عندهم ليست عوضا من"يا" التي للتنبيه في النداء. [4]

---

(١) – إبراهيم، ٤٧ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ١٦٨/٣ .

(٣) – ينظر الأنباري: الأنصاف، ٣١٤/١ .

(٤) – ينظر المصدر السابق، ٣١٤/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الشاذ قوله تعالى: (فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) [1] والقراءة على سكون اللام في (وليأخذوا)، و(وليأخذوا) هو الأصل بالكسر إلا أن الكسر استثقل فيحذف استخفافا.

وحكى الفراء أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قولك، ليجلس فقالوا: "لنجلس" ففتحوا، وهذا خطأ؛ ولا يجوز فتح لام الأمر لئلا تشبه لام التوكيد.

وقد حكى بعض البصريين فتح لام الجر نحو قولك: المال لزيد، تقول المال لزيد وهذه الحكاية في الشذوذ كالأولى، لأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الجر ولام الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدامى الذين هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين رووا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية إلا أن الذي سمع منهم مخطيء.[2]

ومن الشاذ قراءة نافع لقوله تعالى: (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش)[3] فأكثر القراء على ترك الهمز في معايش، وقد رووها عن نافع مهموزة. وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ، وذكروا أن الهمزة إنما يكون في هذه الياء أصلية وصحيفة من الصحف لأن الياء زائدة، وإنما همزت لأنه لا حظ لها في الحركة، وقد قربت من آخر الكلمة ولزمتها الكلمة فأوجبوا فيها الهمز، وإذا جمعت مقاما قلت: "مقاوم"، وأنشد النحويون قول الفرزدق:

وإني لقوام مقاوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها. [4]

---

(١) – النساء، ١٠٢ .

(٢) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/٩٧- ٩٨ .

(٣) – الأعراف، ١٠ .

(٤) – ينظر الزجاج : معاني القرآن، ٢/٣٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أجمع النحويون على أن حكوا مصائب في جمع مصيبة، بالهمز، وأجمعوا أن الاختيار مصاوب، وهذه عندهم من الشاذ، أعني مصايب، "وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا في وسادة: أسادة إلا أن هذا البدل في المكسورة يقع أولا كما يقع في المضمومة. وإنما هو من الوقف والمضمومة تبدل في غير أول نحو ادؤر، يقولون ادؤر فحملوا المكسور على ذلك. ولا أعلم أحدا فسر ذلك غيري، وهو أحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب وكان له وجه من القياس، إلا أنه من جنس البدل الذي إنما يتبع فيه السماع، ولا يجعل قياسا مستمرا.

فأما ما رواه نافع من "معائش" بالهمز فلا أعرف له وجها، إلا أن لفظ هذا والياء التي من نفس الكلمة أسكن في معيشه فصار على لفظ صحيفة، فحمل الجمع على ذلك، ولا أحب القراءة بالهمز إذ كان أكثر الناس إنما يقرأون ترك الهمز"[1]، ولو كان مما يهمز لجاز تحقيقه وترك همزه، فكتب وهو مما لا أصل له في الهمز ؟ وهو كتاب الله عز وجل الذي ينبغي أن يمال فيه إلى ما عليه الأكثر لأن القراءة سنة فالأولى فيها الإتباع، والأولى إتباع الأكثر.

وزعم الأخفش أن مصائب إنما وقعت الهمزة فيها بدلا من الواو المعلولة في مصيبة، لأن الفعل صاب يصوب، وهذا رديء، لا يلزم أن أقول في مقام مقائم وفي معونة معائن. [2]

ومن الشاذ قوله عز وجل: (والمقيمي الصلاة)[3]. القراءة بالخفض وإسقاط التنوين والخفض على الإضافة، "ويجوز: (والمقيمين الصلاة)؛ إلا أنه بخلاف

---

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ٢/٣٢٠- ٣٢١ .

(٢) – ينظر المصدر السابق، ٢/٣٢١ .

(٣) – الحج ، ٣٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصحف. ويجوز أيضا على بعد (والمقيمي الصلاة)، على حذف النون ونصب الصلاة لطول الاسم وأنشد سيبويه قول عمرو بن امرئ القيس الخزرجي:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف

وزعم أنه شاذ". (١)

وقد أجازوا "رأيت الضاربي زيدا" وليس بحسن، وإنما جواز ذلك على أنك أردت التنوين فحذفتها لطول الاسم. (٢)

وبعد، فلا يخفى استخدام هذا الباب المنطقي في تخريج شواهد متعددة من القراءات الشاذة والشعر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) – الزجاج: معاني القرآن، ٤٢٧/٣ .

(٢) – ينظر سيبويه: الكتاب، ٩٥/١ .

ثالثا: تقارض اللفظين

يقصد بتقارض اللفظين: أن تأخذ أداة حكم أداة أخرى، وتعمل عملها الإعرابي وتؤدي وظيفتها[1]. وقد خرج على هذا الأساس شواهد مختلفة منها:

١ – خروج "إن" لتأدية وظيفة "نعم"، ونعم لا تعمل شيئا في القياس فأخذت "إن" حكمها ولم تعمل. ومما جاء من الشواهد التي جاءت فيها "إن" بمعنى "نعم" ولم تعمل قوله عز وجل: (إن هذان لساحران)[2] وهذا الحرف من كتاب الله عز وجل مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره ونحن نذكر جميع ما قاله النحويون ونخبر بما نظن أنه الصواب والله أعلم. وقبل شرح إعرابه نخبر بقراءة القراء فيه.

أما قراءة أهل المدينة فبتشديد (إن)، والرفع في (هذان) وكذلك قرأ أهل العراق حمزة وعاصم والمدنيون. وروي عن عاصم: (إن هذان إلا ساحران) بتخفيف (إن) ورويت عن الخليل أيضا: (إن هذان لساحران) بالتخفيف. وقرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر: (إن هذين لساحران) بتشديد (إن) ونصب (هذين). فهذه الرواية فيه.

أما احتجاج النحويين في (إن هذان) بتشديد (إن) ورفع (هذان) فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤساء الرواة، أنها لغة لكنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة لبني الحارث بن كعب. [3]

---

(١) – السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٦٣/١، وينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٩/٥ .

(٢) – طه، ١٦٣ .

(٣) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٦١/٣– ٣٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال النحويون القدماء: ههنا هاء مضمرة، المعنى إنه هذان لساحران، وقالوا أيضا أن معنى "إن" معنى "نعم" ،المعنى: نعم هذان لساحران، فلم تعمل "إن" شيئا كما أن "نعم" لا تعمل، وينشدون قول عبد الله بن قيس الرقيات:

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت ، فقلت إنه.

أي نعم. وقال الفراء في هذا: إنهم زادوا فيها النون في التثنية وتركوا الألف على حالها في الرفع والنصب والجر كما فعلوا في الذي، فقالوا: الذين في الرفع والنصب والجر، فهذا جميع ما احتج به النحويون وذهب الزجاج بقوله: "والذي عندي –والله أعلم– وكنت عرضته على عالمينا – محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن حماد بن زيد القاضي – فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أن "إن" قد وقعت موقع "نعم"، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى هذان لهما ساحران"[1] لأن الأصل في اللام أن تقع في الابتداء.

ومثل هذا: "أن رجلا سأل ابن الزبير شيئا فلم يعطه، فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: إن وراكبها أي: نعم ولعن الله راكبها". [2]

٢ – إعطاء "أن" المصدرية حكم "ما" المصدرية في الإهمال كقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعر أحدا.

الشاهد في أن "أن" الأولى ليست مخففة من الثقيلة، بدليل "أن" المعطوفة عليها، وأعمال "ما" حملا على "أن" كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام "كما تكونوا يولى عليكم"[3] فأهملت "أن" الناصبة حملا على "ما" وتقارضها حكميها.

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٦٣/٣ .

(٢) – ابن هشام: شرح شذور الذهب، ٤٨.

(٣) – ينظر ابن هشام: مغنى اللبيب، ٩١٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنه قراءة ابن محيصن: (لمن أراد أن يتم الرضاعة)[1] ويزعم الكوفيون أن هذه "أن" المخففة شذ اتصالها بالفعل، أما البصريون فيرون أن الناصبة أهملت بالتقارض.[2]

٣ – إعطاء "إن" حكم "لو" في الإهمال، فوردت "إن" الشرطية غير عاملة كقول النبي عليه الصلاة والسلام: "فإلا تراه فإنه يراك"[3] ووردت "لو" عاملة مجزوم بها الفعل المضارع آخذة حكم "إن" في الجزم كقول امرأة حارثية:

لو يشأ طار به ذو مبعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

فجزم بـ "لو" وقيل إنها لغة قوم من العرب. ومنه قول لقيط بن زرارة:

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

فجزم بـ"لو" لحملها على إن الشرطية، ويخرج البيت كذلك على أن علامة الإعراب حذفت تخفيفا.[4]

٤ – الجزم بـ "إذا" حملا على "متى" وعلى التقارض بين "إذا" "ومتى" كقول عبد القيس بن خفاف وقيل لحارثة بن بدر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وقول عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها–: "وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس"[5] فأهملت متى ورفعت "يقوم".

---

(١) – البقرة، ٢٣٣ .

(٢) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٤٦ .

(٣) – المصدر السابق، ٩١٥، ٣٥٧ .

(٤) – المصدر السابق، ٩١٥، ٣٥٧ . وقيل: إن البيت لعلقمة وليس للحارثية. وتامت: يتمت .

(٥) – المصدر السابق، ٩١٦ ، ١٢٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥ – تقارض "لم" الجازمة مع "لن"، وعليه خرج قوله تعالى: (ألم نشرح لـــك صدرك)[١] بقراءة بعضهم بفتح الحاء، وفيه نظر، إذ لا تحل "لن" هنا، وإنما يصح – أو يحسن – حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا، وقيل أصله: (نشرحن) ثم حذفـــت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـــ"لم" مـــع أنـــه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف. وإعطاء "لن" حكم "لم" في الجزم كما زعم بعضهم كقول كثير عزة:

أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر

فجزم "يحل" بـــ "لن" حملا لها على "لم" ومنه قول أعرابي يمدح الحسين بن علي رضي الله عنهما:

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه

فجزم بـــ "لن" حملا لها على "لم".[٢]

٦– إعطاء "ما" حكم "ليس" في الإعمال وهي لغة أهل الحجاز نحو (مـــا هـــذا بشر)[٣]، فسيبويه والخليل وجميع النحويين يزعمون أن (بشرا) منصوب خـــبر (مـــا)، ويجعلونه بمنزله ليس و(ما) معناها معنى ليس في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهـــي اللغة القدمى الجيدة".[٤] ومنه قوله تعالى:(ما هن أمهاتهم)[٥] بنصب (أمهاتهم).

---

(١) – الشرح، ١ .

(٢) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٩١٦، ٣٧٥ .

(٣) – يوسف، ٣١ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٣/ ١٠٧– ١٠٨ .

(٥) – المجادلة، ٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإعطاء ليس حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بـــإلا، كقولـــهم "ليـــس الطيب إلا المسك" وهي لغة بني تميم.(١)

٧ – إعطاء الفاعل إعراب المفعول والعكس إذا أمن اللبس كقول الأخطل:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

و"نجران" و"هجر" مفعول به، فتقارض الفاعل والمفعول الإعراب، وهذا كقولهم خـــرق الثوب المسمار.(٢)

٨ – من التقارض إعطاء "الحسن الوجه" حكم "الضارب الرجل" في النصب أي إعطاء الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في النصب، وإعطاء اسم الفاعل حكـــم الصفـــة المشبهة في الجر أو إعطاء "الضارب الرجل" حكم "الحسن الوجه" في الجر. (٣)

٩– إعطاء "غير" حكم "إلا" في الاستثناء بها نحو قولـــه تعـــالى: (لا يســـتوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر)(٤) فيمن نصب غير علـــى الاســـتثناء مـــن القاعدين، المعنى لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر على أصل الاستثناء النصب.(٥)

والوصف بـــ "إلا" حملا بها على "غير" كما استثني بغير وعليه خـــرج قولـــه تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)(٦). فوصف آلهة بـــ "إلا"، فـــ "إلا" في معنـــى "غير" المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا. فلذلك ارتفع ما بعدها على لفظ الذي قبلها قال عمرو بن معد يكرب:

---

(١) – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٩١٧، ٣٨٧ .

(٢) – المصدر السابق، ٩١٧ .

(٣) – المصدر السابق، ٩١٨.

(٤) – النساء، ٩٥ .

(٥) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢/٩٢– ٩٣.

(٦) – الأنبياء، ٢٢ .

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

المعنى وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه. (١)

١٠- إعطاء "عسى" حكم "لعل" في العمل، وعليه خرج قول رؤية بن العجاج.

يا أبتا علك أو عساكا

وإعطاء "لعل" حكم "عسى" في اقتران خبرها بـ"أن"، ومنه الحديث: "فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض"(٢)، فقرن أن بخبر لعل حملا لها على "عسى".

ومما ذكرنا يتبين لنا أن هذا الباب المنطقي قد استخدمه النحاة في تخريج بعض الشواهد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) - ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٨٨/٣ .

(٢) - ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٩١٧ .

رابعا: الإعراب حملا على الموضع

هو باب عكس باب الحمل على التوهم، وقد ذكره النحاة في باب العطف والنداء وخرجوا عليه شواهد كثيرة في أبواب النعت والتوكيد، والبدل، والعطف.

ذكر ابن هشام هذا النوع في القسم الثاني من أقسام العطف ومثل عليه بـ: "ليس زيد بقائم ولا قاعدا" بالنصب. ووضع النحاة له قيودا ذكرها ابن هشام: (١)

١- **إمكان ظهوره في الفصيح كقولهم:** "ليس زيد بقائم" و "ما جاءني من امرأة" فيجوز أن تسقط الباء فتنصب، و"من" فترفع، وعلى هذا يجوز فلا يجوز "مررت بزيد وعمرا" خلافا لابن جني، لأنه لا يجوز "مررت زيدا". ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا.

٢- **أن يكون الموضع بحق الأصالة**، فلا يجوز "هذا ضارب زيدا وأخيه" لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون.

٣- **وجود المحرز "المسوغ"**، أي الطالب لذلك المحل وانبنى على هذا امتناع مسائل :

إحداهما: "إن زيدا وعمرو قائمان" لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التجرد قد زال بدخول "إن" ومنع البصريون ذلك لتوارد عاملين "إن والابتداء" على معمول واحد وهو الخبر "قائمان" وأجاز ذلك الكوفيون لأنهم لم يشترطوا المحرز، ولأن "إن" لم تعمل عندهم في الخبر شيئا، بل هو مرفوع بما كان مرفوع به قبل دخولها، ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم، لئلا يتنافر اللفظ،

---

(١) - ينظر ابن هشام: المغني، ٦١٦ - ٦١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهما قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) [1] وقولهم"إنك وزيد ذاهبان" وأجيب عن المثال بأمرين أحدهما: أنه عطف على توهم عدم ذكر "إن". والثاني: أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي إنك أنت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم "إنهم أجمعون ذاهبون "اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فقال بعضهم نصب "إن" ضعف فنسق "بالصابئون" على "الذين" لأن الأصل فيها الرفع. وهو قول الكسائي، وقال الفراء مثل ذلك إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل "الذين" وعلى المضمر، يجوز إني وزيد قائمان، وأنه لا يجيز إن زيدا وعمرو قائمان، وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله وذلك أنه زعموا أن نصب "إن" ضعيف لأنها إنما تغير الاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط لأن "إن" عملت عملين النصب، والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب "إن" صنفها وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله: (إن فيها قوما جبارين) [2] ونصب إن من أقوى المنصوبات" [3]

المسألة الثانية: "إن زيدا قائم وعمرو" إذا قدرت عمرا معطوفا على المحل، لا مبتدأ، وأجاز هذا بعض البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرز.

المسألة الثالثة: "هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب.

المسألة الرابعة: "أعجبني ضرب زيد وعمرو" بالرفع أو "وعمرا" بالنصب، لأن الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ"أل" أو منونا أو مضافا، وأجازهما

---

(١) – المائدة، ٦٩ .

(٢) – المائدة، ٢٢ .

(٣) – الزجاج: معاني القرآن، ٢/ ١٩٢-١٩٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى: (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا)[1] "وقد قرأ يزيد بن قطيب السكوني (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) بالخفض عطفا على اللفظ"[2] ويجوز اتباع مجرور اسم الفاعل على المحل عند من لا يشترط المحرز وهو هنا كون اسم الفاعل منونا أو محلى بـ "أل" حتى يصح عمله في المفعول وهو مفقود في المثال المذكور- وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي وجعل الشمس، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي والماضي المجرد من أل لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى: (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه). [3]

ويرى الزجاج "أن" النصب في الشمس والقمر هي القراءة، والجر جائز على معنى "وجاعل الشمس والقمر حسبانا"، لأن في جاعل معنى جعل، وبه نصبت (سكنا) ولا يجوز جاعل الليل سكنا، لأن أسماء الفاعلين إذا كان الفعل قد رفع أضيفت إلى ما بعدها لا غير تقول هذا ضارب زيد أمس. فإجماع النحويين أنه لا يجوز في زيد النصب، وعلى ذلك أكثر الكوفيين، وبعض الكوفيين يجيز النصب، فإذا قلت هذا معطي زيد درهما فنصب الدرهم محمول على أعطى".[4] وجوز الزمخشري كون "الشمس" معطوفا على محل الليل، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في (مالك يوم الدين) [5] على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته وإذا حمل على الماضي كانت إضافته محضة. [6]

---

(١) – الأنعام، ٩٦ .

(٢) – القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ٤٤/٧ .

(٣) – القصص، ٧٣ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٢٧٤/٢ .

(٥) – الفاتحة، ٤ .

(٦) – ينظر ابن هشام: المغني، ٦١٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومما خرج على الحمل على الموضع قوله تعالى: (ما لكم من إلـــه غـيره) [1] برفع "غيره" على الموضع والجر على اللفظ يقول الزجاج : "وإن شئت غيره، فغـــيره من نعت الإله، و"غيره" على معنى ما لكم إله غيره". [2] لأن "من" زائدة فيأتي الوصف على المعنى.

ومنه أيضا قوله تعالى: (قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيـــوب) [3] ويجـوز "علام الغيوب" بالنصب، فمن نصب فعلام الغيوب صفة لربي المعنى "قل إن ربي علام الغيوب يقذف بالحق"، ومن رفع "علام الغيوب" فعلى وجهين أحدهما أن يكـون صفـه على موضع "إن ربي"، لأن تأويله قل ربي علام الغيوب يقذف بـــالحق، وإن مؤكـدة. ويجوز الرفع على البدل في (يقذف)، المعنى قل إن ربي يقـذف هـو بـالحق عـلام الغيوب.[4]

ومنه قوله تعالى: (ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوبي معـــه والطـير) [5] يجوز (والطير) و (الطير)، فالرفع من جهتين: إحداهما أن يكون نسقا علـى مـا فـي أوبي، المعنى يا جبال رجعي التسبيح أنت والطير، ويجوز أن يكون مرفوعا على البدل المعنى: يا جبال ويا أيها الطير أوبي معه.

والنصب من ثلاث جهات: أن يكون عطفا على قول: "لقـد آتينـا داود فضـلا والطير"، أي وسخرنا له الطير – أي منصوب بفعل مقدر مناسب كما في علفتها تبنـا وماء. ويجوز نصبا على النداء، المعنى: "يا جبال أوبي معه والطير"، كأنه قال: دعونـا

---

(١) – هود، ٥٠ .

(٢) – الزجاج: معاني القرآن، ٥٧/٣ .

(٣) – سبأ، ٤٨ .

(٤) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٥٨/٤ .

(٥) – سبأ، ١٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الجبال والطير، فالطير معطوف على موضع الجبال في الأصل، وكل منـــادى – عنـــد البصريين – في موضع نصب، ويجوز أن يكون (والطير) نصب على معنى "مع" كمـــا تقول: قمت وزيدا، أي قمت مع زيد، فالمعنى أوبي معه ومع الطير. (١)

ومما خرج على الحمل على الموضع قوله تعالى: (إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم دينا)(٢) فانتصب (دينا) على البدل من (إلى صراط) حمـــلا علـــى الموضـــع، ويجيز بها الزجاج على أن (دينا) محمول على المعنى "لأنه لما قال: هداني إلى صراط مستقيم، دل على عرفني دينا قيما، ويجوز أن يكون على البدل من معنى هدانـــي إلـــى صراط مستقيم، المعنى هداني صراطا مستقيما، دينا قيما" كما قال جل وعز: (ويـــهديك صراطا مستقيما)(٣)". (٤)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٢٤٢/٤-٢٤٣ .
(٢) – الأنعام، ١٦١ .
(٣) – الفتح، ٢ .
(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٣١١/٢ ينظر أيضا أبو حيان: البحر المحيط، ٢٦٢/٤ .

خامسا: الإعراب حملا على التوهم

التوهم في اللغة:

يقال توهم الشيء تخيله و تمثله، كان في الوجود أم لم يكن، فيقال توهمت الشيء وتفرسته وتوسمته وتبينته بمعنى واحد... ووهمت في كذا وكذا أي: غلطت، ووهم: غلط، وأوهم من الحساب: أسقط... أوهم ووهم ووهم سواء.(١)

التوهم عند النحاة:

لم أعثر على تعريف محدد وإنما يستفاد من ورود المصدر أن المتكلم قد توهم عاملا غير موجود، بني كلامه عليه وهو غير موجود، وكان يعبر عن هذا الإصطلاح بتسميات أخرى منها الغلط. قال سيبويه: "وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم". (٢)

ويسميه أيضا النية، قال: "لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الأول، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول".(٣) ويتكلم المصنف على قول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

ويسميه بعضهم كذلك الحمل على المعنى بدلا من الحمل على التوهم، ومنهم ابن هشام الذي جعل الحمل على المعنى اصطلاحا خاصا بالتنزيل والحمل على التوهم خاصا بغير القرآن فقال: "ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن

---

(١) – ابن منظور: لسان العرب، مادة [وهم] .

(٢) – سيبويه: الكتاب، ١٥٥/٢ .

(٣) – المصدر السابق، ١٠٠/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العطف على التوهم". [1] فالتوهم والغلط والحمل على المعنى في (القرآن الكريم) والنية، مسميات لشيء واحد. وهو باب لا يقاس عليه. قال ابن الأنباري: "وقد تؤول ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه". [2]

فالعطف على التوهم نحو: "ليس زيد قائما ولا قاعد" بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول العامل المتوهم، وشروط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا.

فجر "سابق" على توهم الباء في "مدرك"

وقول الآخر:

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل إن لم يكن بالهوى بالحق غلابا.

ولم يحسن قول الآخر:

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبري ليس وما.[3]

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في المجزوم، ووقع أيضا في المرفوع اسما، وفي المنصوب اسما وفعلا، وفي المركبات.

---

(١) – ابن هشام: مغني اللبيب، ٥٥٣ .

(٢) – الأنباري، الأنصاف، ١٩٤/١ .

(٣) – ينظر ابن هشام: المغني، ٦١٩-٦٢٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمر (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن) [1] قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصدق وأكن من الصالحين) فقال: "هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا.

وإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم جزموا ما قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[2] ويرى الزجاج أن "جزم (وأكن) على موضع (فأصدق) ،لأنه على معنى "إن أخرتني أصدق وأكن من الصالحين، ومن قرأ (وأكون) فهو على لفظ "فأصدق وأكون"." [3]

ومن المجزوم قراءة ابن كثير: (إنه من يتقي ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) [4] بإثبات الياء في (يتقي) وجزم (يصبر). فالفعل (يصبر) مجزوم وهو معطوف على الفعل المرفوع (يتقي)، وفي هذا تعارض مع ما تواضع عليه النحاة، فعمدوا إلى تخريج الآية وعندهم أن (من) اسم موصول والفعل (ويصبر) معطوف على المعنى لأن (من) تتضمن معنى الشرط، وقاسوا هذا على قوله تعالى (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن) فالفعل (أكن) معطوف على موضع الفاء (فأصدق)، لأن تقدير الآية "إن أخرتني أصدق وأكن".وبهذا التخريج أخذ الزجاج. [5]

---

(١) – المنافقون، ١٠ .

(٢) – سيبويه: الكتاب، ٢٩/٣ .

(٣) –الزجاج:معاني القرآن، ١٧٨/٥ .

(٤) – يوسف، ٩٠ .

(٥) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ١٢٨/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما المرفوع فقال سيبويه: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون "إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان" وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال هم"[1] . ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا من جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط. [2]

وأما المنصوب اسما فقال الزجاج في قوله تعالى: (فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) [3] فأما من قرأ: (ومن وراء إسحق يعقوب)، فيعقوب في موضع نصب محمول على موضع فبشرناها بإسحاق، محمول على المعنى، والمعنى وهبنا لها إسحق ووهبنا لها يعقوب".[4]

وينقل ابن هشام رأي الزمخشري فيقول: "كأنه قيل ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

ويرد قول الزمخشري أنه لا يجوز الفصل بين العاطف على المجرور كـ "مررت بزيد اليوم وعمرو". [5]

وأما المنصوب فعلا كقراءة بعضهم (ودوا لو تدهن فيدهنوا) [6] حملا على معنى ودوا أن تدهن، وقيل في قراءة حفص (العلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع)[7]

---

(١) – سيبويه: الكتاب، ١٥٥/٢ .

(٢) – ابن هشام: المغني، ٢٦٦ .

(٣) – هود، ٧١ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٦٢/٣ .

(٥) – ابن هشام: مغني اللبيب، ٢٦٦ .

(٦) – القلم، ٩ .

(٧) – غافر، ٣٦-٣٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالنصب: إنه عطف على معنى لعلي أبلغ، وهو لعلي أن أبلغ، فإن خبر لعل يقترن بـأن كثيرا، نحو الحديث "فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض".(١)

وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى: (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم) (٢) إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم، وقيل في قوله تعالى: (أو كالذي مر على قرية) (٣) يقول الزجاج: "هذا الكلام معطوف على معنى الكلام الأول، والمعنى -والله أعلم- أرأيت كالذي مر على قرية".(٤)

ومن العطف على المعنى على قول البصريين نحو "لألزمنك أو تقتضي حقي" إذ النصب عندهم بإضمار أن، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي، ومنه (تقاتلونهم أو يسلموا) (٥) في قراءة أبي بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم، أو على القطع بتقدير أوهم يسلمون، ويرى الزجاج أن المعنى تقاتلونهم حتى يسلموا، وإلا أن يسلموا. (٦) ومثله "ما تأتينا فتحدثنا "بالنصب، أي يكون منك إتيان فحديث، ومعنى هذا نفي الإتيان فينبغي الحديث، أي ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثا، أي بل غير محدث، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى: (لا يقضى عليهم فيموتوا) (٧) أي فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضي عليهم ولا يموتون.

---

(١) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٧٥/٤ .

(٢) – الروم، ٤٦ .

(٣) – البقرة، ٢٥٩ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٣٤٢/١ .

(٥) – الفتح، ١٦ .

(٦) – الزجاج: معاني القرآن، ٢٤/٥ .

(٧) – فاطر: ٣٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن العطف على المعنى "لا تأكل سمكاً وتشربَ لبناً" إن جزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، النهي عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول وإباحة للثاني، وإن المعنى: ولك شرب اللبن، وقال ابن مالك: "إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن"[1] وكأنه قدروا الحال، وفيه بعدٌ، لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا الكل من أوجه الإعراب معنى.

ومما خرج على الحمل على المعنى قول المولى عز وجل: (ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون"[2] فيجوز الجزم والرفع في (يذرهم). فمن جزم عطف على موضع الفاء، المعنى من يضلل الله يذره في طغيانه عامهاً)[3] وهي قراءة حمزة والكسائي ويرى هذان القارئان أن الجزم في الآية على توهم الشرط وتسليم هذان القارئان الجزم في نحو "ائتني أكرمْك" بإضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذا في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر.[4]

ومما خرج على الحمل المعنى قوله عز وجل: (إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون)[5] على قراءة ابن عباس – رضي الله عنهما- بجر(السلاسل) حملا على توهم أن (الأغلال) مجرورة في المعنى، وهذا قول الفراء والزمخشري وابن

---

(١) – لبن هشام: مغني اللبيب، ٦٢٧ .

(٢) – الأعراف، ١٨٦ .

(٣) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٩٣/٢ .

(٤) – ابن هشام: المغني، ٦٢٠ .

(٥) – غافر، ٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عطية[1]، ويجوز الزجاج قراءة السلاسل على ثلاثة أوجه: (بالنصب على أنه مفعول معه، وبالرفع عطفا على (الأغلال) ومن جر حملا على توهم أن (الأغلال) مجرورة في المعنى.[2]

وبعد، يرى بعض العلماء أن التوهم في القرآن الكريم غير مناسب فإذا جاز التوهم في كلام الناس شعرا ونثرا، فإنه لا يجوز في كلام رب العالمين، ومن هؤلاء العلماء الأجلاء الزجاج حين قال في تخريج قوله تعالى: (ذلك يوعظ به)[3] "وقال بعض أهل اللغة: أنه توهم أن ذا مع المعارف كلمة واحدة، ولا أدري بهذا التوهم. الله خاطب العرب بما يعقلونه وخاطبهم بأفصح اللغات، وليس في القرآن توهم، تعالى الله عن هذا، وإنما حقيقة ذلك وذلكم مخاطبة الجميع، فالجميع لفظه لفظ واحد".[4]

ومنهم القاضي الشهاب الخفاجي حين قال في حاشيته: "لكن عبارة التوهم غير مناسبة لقبح لفظها هاهنا"[5] ،كذلك فعل الألوسي بقوله: "إن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبيح".[6]

والحق أنني استريح لهذه الآراء القيمة لأن القران الكريم أجل من أن يدخله شيء من التوهم.

وفرق بعض العلماء بين العطف على الموضع والعطف على التوهم تفريقا دقيقا فقال: "الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود".[7]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) – ينظر أبو حيان: البحر المحيط، ٤٧٥/٧ .

(٢) – ينظر الزجاج: معاني القرآن، ٣٧٨/٤ .

(٣) – البقرة، ٢٣٢ .

(٤) – الزجاج: معاني القرآن، ٣١١/١ .

(٥) – الشهاب: حاشية الشهاب، ٨/ ٢٠١ .

(٦) – الألوسي: روح المعاني المجلد ١، جـ ٢٨، ١١٧ .

(٧) – المصدر السابق، المجلد ١، جـ ٢٨، ١١٨ .

الخاتمة

بعد هذا التطواف مع كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، والعيش في ظلاله وصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- الزجاج عالم له مكانته بين العلماء والنحاة، فقد قدم للنحو العربي والمهتمين به وللمكتبة العربية خدمات جليلة .

- تاريخ مولد الزجاج ووفاته مختلف فيهما، وخلاصة الخلافات تتركز في أن تاريخ الميلاد إما أن يكون سنة [٢٣١هـ] أو [٢٤٠هـ] أو [٢٤١هـ]، والأرجح أن يكون ميلاده سنة [٢٣١هـ]. أما سنة وفاته فتختلف الأقوال بين [٣١٠هـ] و [٣١١هـ] و [٣٢٦هـ] والأرجح أن تكون سنة وفاته [٣١١هـ] لأسباب ذكرتها أثناء الحديث عن مولده ووفاته .

- لم يشر أحد من الباحثين إلى موقف الزجاج من الحديث النبوي الشريف، سوى خديجة الحديثي، التي وضعت الزجاج من غير المحتجين به، وبالرجوع إلى كتاب معاني القرآن وإعرابه وجدته يحتج به على ظواهر نحوية وصرفية ولغوية وأخرى.

- الكتاب مليء بقواعد النحو وأصوله وشواهده والقراءات المتواترة والشاذة وتوجيهها، فهو كتاب نحو ولغة يؤسس مذهبا نحويا في ظلال النص القرآني ويحلل هذا النص وفق أساليب العربية وما أثر عن العرب من فصيح الكلام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخطوة بارزة في كتب معاني القرآن، والتقاء التفسير الأثري بالتفسير اللغوي. ووعاء حفظ تراث لغوي ضخم، وأثرى المكتبة العربية بعامة والقرآنية بخاصة اللغة والنحو والصرف واللغات والصوتيات والقراءات القرآنية.

- غلب على الزجاج تتبع المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين والتعمق في التحليل وهو علاوة على ذلك يرجح ويختار ما يراه متفقا مع النص القرآني، فالكتاب تعبير عن المدرستين وترسيخ لمصطلحاتهما وأصولهما وآرائهما النحوية، وحديث عن أئمتهم السابقين .
- مما يؤاخذ على الزجاج نقده للقراءات الصحيحة .
- قام الزجاج بعرض معاني المفردات من خلال أصولها اللغوية ناقلا أقوال أهل اللغة في المفردات، ومهتما ببيان تطور الدلالات للمفردة اللغوية، ومرجحا اشتقاق كلمة ما من خلال الاشتقاق نفسه، فيرى أن كلام العرب إذا اتفق لفظه فأكثره مشتق بعضه من بعض .
- استخدم النحاة مصطلح التخريج ليدل على معنيين مختلفين هما:

- المعنى الأول: التحقيق أي تخريج الشواهد بنسبتها وتحديد موطن الشاهد أو أي معلومة تتعلق بها وتساعد على فهم النص. وهو اصطلاح محدث قرب إلى النحو من علوم أخرى كعلم أصول الحديث.

- المعنى الأخر هو توجيه ما ظاهره يخالف قاعدة نحوية معينة نحو قاعدة نحوية أخرى أو إدخاله ضمن باب آخر من أبواب النحو العربي بحيث يصبح مألوفا في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استعمال العرب له، ولا يخرج إلا ما دخل عصر الاحتجاج لأنـــه لا يجـوز أن يوصف بالخطأ. وهو مجال بحثنا .

- القرآن الكريم حجة للنحو وعليه، فالنحاة احتجوا به وقاموا بتخريج الآيات القرآنية واهتموا بذلك أكثر مما يهتموا بالشواهد الشعرية.
- لجأ النحاة في التخريج إلى اللغة والى المنطق، إلا أن لجوءهم إلى اللغـــة أكـثر. لكنهم كان يلجؤون إلى المنطق مع اللغة أحيانا. ويدعو الباحث للجوء إلى اللغـــة في التخريج من غير اللجوء إلى المنطق ما أستطيع إلى ذلك ســـبيلا، لأن ذلـك يؤدي إلى دراسة النحو والعربية بعيدا عن تعقيدات الفلسفة والمنطق، فعلى ســبيل المثال إذا خرج شاهدا قرآنيا أو شعريا على لهجة قبيلة معينة فلا ينبغي أن يفتـش عن تخريجات أخرى منطقية معقدة لأن ذلك يؤدي إلى كثرة القواعـد وصعوبـة دراسة النحو العربي وجفائه وجفاء اللغة نفسها.
- كان نحاة البصرة في تخريجاتهم أكثر لجوءا إلى المنطق والقواعد التي وضعوهـا. وكان نحاة الكوفة أكثر لجوءا منهم إلى اللغة نفسها في تخريجاتهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع

١- **أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (٣٥١هـ)**: كتاب المثنى، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي -دمشق – سوريا . (د.ط) – ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م.

٢- ـــــــــــ، **عبد الواحد بن علي (٣٥١هـ)**: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة – القاهرة – مصر. (د.ط – د.ت).

٣- **أبو المكارم، علي**: أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية – ليبيا . (د.ط) – ١٩٧٣م.

٤- **أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف الأندلسي (٧٥٤هـ)**: البحر المحيط، دار الفكر – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٨٧م.

٥- **أبو زرعه، عبد الرحمن بن محمد(٤٠٣هـ)** : حجة القراءات، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٧٩م.

٦- **أبو عبيدة، معمر بن المثنى (٢٠٩هـ)**: مجاز القرآن، علق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٩٦٢م.

٧- **أبو عمشة، عادل**: العروض والقافية، مكتبة خالد بن الوليد – نابلس – فلسطين . الطبعة الأولى – ١٩٨٦م.

٨- **الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي (٢١٥هـ)**: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الأمير محمد، عالم الكتب – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٥م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩- **الأزهري، خالد بن عبد الله:** تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٦٧م.

١٠- ـــــــــ، **خالد بن عبد الله:** شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – مصر . (د.ط – د.ت).

١١- **الأستراباذي، الرضي محمد بن الحسن (٦٨٦هـ):** كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٢- **الإسكندري، محمد بن المنير (٩٠٨هـ):** الإنتصاف لما في الكشاف من الاعتزال، دار الفكر – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٨٧م.

١٣- **الأشموني، نور الدين أبو الحسن بن محمد (٩٠٠هـ):** شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – مصر . الطبعة الثالثة – ١٩٧٠م.

١٤- **آل غنيم، صالحة راشد:** اللهجات العربية في الكتاب، دار المدني – جدة – السعودية . ١٩٨٥م.

١٥- **الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (١٢٧٠هـ):** روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٦- **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ):** أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق – سوريا .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الطبعة الأولى - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

١٧- ـــــــــ، **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)**: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر . الطبعة الرابعة - ١٩٦١م.

١٨- ـــــــــ، **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)**: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الكتب -القاهرة - مصر . (د.ط) - ١٩٧٠م.

١٩- ـــــــــ، **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)**: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - مصر . (د.ط) - ١٩٨٠م.

٢٠- ـــــــــ،**أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)**: منشور الفوائد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان . الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢١- ـــــــــ،**أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)**: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار -الزرقاء - الأردن . الطبعة الثالثة - ١٩٨٥م.

٢٢- **الأنصاري، أحمد مكي**: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة - مصر . (د.ط) - ١٩٨١م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٣- **ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الشيباني:** الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٦٨م.

٢٤- **ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ):** المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث – مصر . (د.ط) – ١٩٨١م.

٢٥- **ابن الجزري، أبو الخير بن محمد الدمشقي (٨٣٣هـ):** النشر في القراءات العشر، قدم له: علي محمد الضباع . خرج آياته: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى –١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٢٦- ـــــــــ، **أبو الخير بن محمد الدمشقي (٨٣٣هـ):** غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٤٠٠هـ.

٢٧- **ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد.** المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٩٢م.

٢٨- **ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (٦٤٦هـ):** الكافية في النحو، شرح راضي الدين محمد بن االحسن الأستراباذي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الثالثة – ١٩٨٢م.

٢٩- **ابن السراج، محمد بن سهل (٣١٦هـ):** الأصول في علم النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٨٧م.

٣٠- **ابن السكيت، يعقوب (٢٤٤هـ):** إصلاح المنطق، تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف – القاهرة – مصر . (د.ط – د.ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣١- **ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد (٥٤٢هـ)**: الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان . (د.ط – د.ت).

٣٢- **ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد**: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الآفاق الجديدة – بيروت – لبنا ن . (د.ط – د.ت).

٣٣- **ابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن**: ديوان الإسلام، تحقيق: سيد حسن، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٣٤- **ابن النديم، محمد بن إسحاق**: الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان . (د.ط – د.ت).

٣٥- **ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)**: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – مصر . الطبعة الثالثة – ١٩٨٦م.

٣٦- ـــــــــ،**أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)**: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي – مصر. (د.ط) – ١٣٩٩هـ – ١٩٦٩م.

٣٧- ـــــــــ،**أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)**: المنصف: شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى . مكتبة البابي الحلبي – القاهرة – مصر . (د.ط) –١٩٦٠م.

٣٨- ـــــــــ،**أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)**: سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القـــاهرة – مصـــر . (د.ط) – ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م.

٣٩- **ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن هلال:** مسند الإمام أحمـــد بـــن حنبـــل، تحقيق محمد الشافي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٩٣م.

٤٠- **ابن خالويه، الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ):** الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبـــد العال سالم مكرم، دار الشـــروق – القـــاهرة – مصـــر . الطبعـــة الثانيـــة – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٤١- ـــــــــ**،الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ):** مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع – جمعية المشترين الألمانية – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٩٣٤م.

٤٢- **ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد:** وفيات الأعيان وأنباء أبنـــاء الزمان، تحقيق: أحسان عباس، دار الثقافة – بيروت – لبنان. (د.ط – د.ت).

٤٣- **ابن دريد،** محمد بن الحسن (٣٢١هـ): جمهرة اللغة، حققه وقدم له: رمزي منـــير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٧م.

٤٤- **ابن سيده، علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ):** المخصص في اللغة، تحقيق: الشـــنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود، بولاق . ١٣١٦هـ – ١٣٢١هـ.

٤٥- **ابن شقير، أحمد بن الحسن (٣١٧هـ):** المحلى وجوه النصـــب، تحقيـــق: فـــائز فارس، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٧م.

٤٦- **ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ):** ضرائر الشعر، تحقيق: السـيد إبراهيـــم محمد، دار الأندلس – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٧- **ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين الهمذاني المصري (٧٦١هـ)**: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة – مصر . الطبعة العشرون – ١٩٨٠م.

٤٨- **ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)**: الاتباع والمزاوجة، تحقيق كمال مصطفى، (د.ط – د.ت).

٤٩- ـــــــــ،**أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)**: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: حققه وقدم له: مصطفى الشويمي، منشورات مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر – بيروت . الطبعة الأولى – ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

٥٠- **ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي**: بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان . (د.ط) –١٩٠٠ . .

٥١- **ابن كثير، إسماعيل بن عمر**: البداية والنهاية، تحقيق: أحمد ملحم وغيره، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة – ١٩٨٧م.

٥٢- ـــــــــ، **إسماعيل بن عمر**: تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة – بيروت – (د.ط) – ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م.

٥٣- **ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (٩٤٠هـ)**: ثلاث رسائل في اللغة، تحقيق: ناصر بن سعد، النادي الأدبي – الرياض – السعودية . (د.ط) – ١٤٠١هـ – ١٩٨٠م.

٥٤- **ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)**: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تحقيق محمد كمال بركات، دار الكاتب العربي – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٣٨٨هـ

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

– ١٩٦٨م.

٥٥- ـــــــــ،**محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)**: مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾, تحقيق: عبد الفتاح أحمد الحموز، مجلة الأكليل – صنعاء . العدد الأول – السنة السابعة – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٥٦- **ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن محمد (٥٩٢هـ)**: الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر . الطبعة الثالثة – ١٩٨٢م.

٥٧- **ابن منظور،جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (٧١١هـ)**: لسان العرب، قدم له: عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار الجيل ودار لسان العرب – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٨٨م.

٥٨- **ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف(٧٦١هـ)**: مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ شرح وتحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمان للنشر والتوزيع – عمان – الأردن . الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٩- ـــــــــ،**جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف(٧٦١هـ)**: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث – بيروت . (د.ط - د.ت).

٦٠- ـــــــــ،**جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف(٧٦١هـ)**: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محيي عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى – مصر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(د.ط) – ١٩٥٣م.

٦١- ـــــــــــ، **جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف(٧٦١هـ)**: شرح قطر الندى وبل الصدى، مطبعة السعادة – القاهرة – مصر . الطبعة الحادية عشرة – ١٩٦٣م.

٦٢- ـــــــــــ، **جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف(٧٦١هـ)**: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت – لبنان . الطبعة الخامسة – ١٩٧٩م.

٦٣- **ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ)**: شرح المفصل، عالم الكتب – بيروت – لبنان . ومكتبة المتنبي – القاهرة – مصر . (د.ط – د.ت).

٦٤- **بروكلمان, كارل: تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف – مصر . الطبعة الخامسة – ١٩٥٩م.

٦٥- **بشر، كمال محمد**: دراسات في علم اللغة، دار المعارف – القاهرة – مصر . الطبعة الثانية – ١٩٧١م.

٦٦- **البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٢٩هـ)**: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر . الطبعة الثالثة – ١٩٨٩م.

٦٧- **البيضاوي، إسماعيل بن محمد القنوي**: حاشية القنوي، المطبعة العامرة، – ١٩٨٦م.

٦٨- **ثعلب، أحمد بن يحيى بن يسار (٢٩١هـ)**: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السلام هارون، دار المعارف والنشر – مصر . الطبعة الثانية –١٩٩١م.

٦٩- **الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسن (٧٤٦هـ):** مجموعة الشافية من علمي النحو والصرف، مكتبة لبنان – بيروت . (د.ط – د.ت).

٧٠- **الجبالي، حمدي محمود:** الخلاف النحوي الكوفي، رسالة دكتورة، الجامعة الأردنية – عمان – الأردن – ١٩٩٥م.

٧١- **الجبالي، زياد محمود حمد:** معاني القرآن بين الفراء والزجاج، دراسة نحوية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح – نابلس – فلسطين – ٢٠٠١م.

٧٢- **الجرجاني، الشريف علي بن محمد (٨١٦هـ):** التعريفات، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٧٣- **حاجي خليفة:** كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان. (د.ط) – ١٩٩٤م.

٧٤- **الحديثي، خديجة:** موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد – بغداد – العراق . (د.ط) – ١٩٨١م.

٧٥- **حسن، حسن إبراهيم:** تاريخ الإسلام السياسي، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – مصر . الطبعة السابعة – ١٩٦٤م.

٧٦- **الحلواني، محمد خير الحلواني:** أصول النحو العربي، جامعة تشرين –اللاذقية – سوريا . (د.ط) – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٧٧- **الحملاوي، أحمد:** شذى العرف في فن الصرف، دار القلم – دمشق – سوريا. الطبعة الثانية – (د.ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٨- **الحموز، عبد الفتاح أحمد:** التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد – الرياض – السعودية . الطبعة الأولى – ١٩٨٤.

٧٩- ـــــــــ،**عبد الفتاح أحمد:** التعادل في العربية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني – ١٩٩١م.

٨٠- ـــــــــ،**عبد الفتاح أحمد:** الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد – الرياض – السعودية . الطبعة الأولى – ١٩٨٥م.

٨١- ـــــــــ،**عبد الفتاح أحمد:** النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثامن والثلاثون.

٨٢- ـــــــــ،**عبد الفتاح أحمد:** ظاهرة التغليب في العربية، جامعة مؤتة – الكرك – الأردن – ١٩٩٣م.

٨٣- **الحموي، ياقوت:** معجم الأدباء "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، تحقيق: إحسان عباس، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٩١م.

٨٤- **الحيدرة اليمني،** علي بن سليمان (٥٩٩هـ): كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر، دار الإرشاد – بغداد – العراق . الطبعة الأولى – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٨٥- **الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ):** تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٨٠م.

٨٦- **الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني،** إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تحقيق: علي محمود الضباع – دار الندوة – بيروت –

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لبنان .(د.ط) – ١٩٨٠م.

٨٧- **الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)**: تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٨٠م.

٨٨- **الرازي**: فتح الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد(٦٠٦هـ): مفاتيح الغيب، دار الفكر – بيروت . الطبعة الثانية – ١٩٨٣م.

٨٩- **الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد(٥٠٢هـ)**: المفردات في غريب القرآن، محمد سيد كيلاني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٩٦١م.

٩٠- **الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن**: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٩٧٣م.

٩١- **الزبيدي، سعيد جاسم**: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق – عمان – الأردن . (د.ط) – ١٩٩٦م.

٩٢- **الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (١٢٠٥هـ)**: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الكريم الغرباني، سلسة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء – مطبعة حكومة الكويت – الكويت . (د.ط) – ١٣٨٩هـ – ١٩٦٧م.

٩٣- **الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١هـ)**: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٩٦٥م.

٩٤- ـــــــ،**أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١هـ)**: ما ينصرف ولا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة - مصر . ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٩٥- ـــــــــ،**أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١هـ)**: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه:على جمال الدين، دار الحديث - القاهرة . الطبعة الثانية - ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٩٦- **الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ)**: أمالي الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة - مصر. الطبعة الأولى -١٣٨٢ هـ.

٩٧- ـــــــــ،**عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ)**: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة - مطبعة المدني - القاهرة - مصر . (د.ط) - ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٩٨- ـــــــــ،**عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ)**: مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر . ودار الرفاعي - الرياض - السعودية . الطبعة الثانية - ١٩٨٣م.

٩٩- **الزركشي : بدر الدين محمد أبو عبد الله (٧٩٤هـ)**: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة -بيروت - لبنان . الطبعة الثانية - ١٩٧٢م.

١٠٠- **الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن فارس**: الأعلام قاموس تراجم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان . الطبعة السادسة – ١٩٨٤م.

١٠١- **الزمخشري، محمود بن عمر (٥٢٨هـ)**: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث – القاهرة – مصر . الطبعة الثالثة – ١٩٧٨م.

١٠٢- **الزمخشري، محمود بن عمر (٥٢٨هـ)**:أساس البلاغة، دار صادر – بيروت – لبنان . ١٩٦٥م.

١٠٣- **زيدان، جرجي**: تاريخ آداب اللغة العربية، دار الفكر للطباعة – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٠٤- **السكاكي، يوسف بن محمد (٦٢٦هـ)**: مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٣م.

١٠٥- **السمعاني، عبد الكريم بن محمد المروزي**: الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٨م.

١٠٦- **السهيلي، أبو قاسم عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١هـ)**: نتائج الفكر في النحو، تحقيق : محمد البنا، دار الاعتصام – القاهرة – مصر . (د ط) – ١٩٨٤م.

١٠٧- **سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)**: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر . الطبعة الثانية – ١٩٨٨م.

١٠٨- **سيد قطب، في ظلال القرآن**، دار الشروق – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٣٧٣هـ- ١٩٧٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٩- **السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)**: أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: محمود إبراهيم البنا، دار الاعتصام – القاهرة – مصر . الطبعة الأولى – ١٩٨٥م.

١١٠- **السيوطي جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)**: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة العامة للكتاب – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٩٧٤م – ١٩٧٥م.

١١١- **السيوطي جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)**: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٨٤م.

١١٢- ـــــــــ، **جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)**: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة – القاهرة – مصر – الطبعة الأولى – ١٩٧٦م.

١١٣- ـــــــــ، **جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)**: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – مصر . (د.ط – د.ت).

١١٤- ـــــــــ،**جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)**: المطالع السعيدة ، شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية – الإسكندرية – مصر . (د.ط) – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١٥- ـــــــــــ،**جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)**: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – دمشق – سوريا . الطبعة الثانية – ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٩م.

١١٦- ـــــــــــ،**جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)**: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٩٢م.

١١٧- **الشاعر، حسن موسى**: النحاة والحديث النبوي الشريف، مطابع دار الشعب – عمان – الأردن . الطبعة الثالثة – ١٩٨٠م.

١١٨- **الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي**: شرح المقدمة الجزولية الكبير، دراسة وتحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع – الرياض – السعودية . الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١١٩- **الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ)**: حاشية الشهاب المسماة " عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، محمد أزدمير، المكتبة الإسلامية – ديار بكر – تركيا . (د.ط – د.ت).

١٢٠- **الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (١٢٠٦هـ)**: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة – مصر. (د.ط – د.ت).

١٢١- **ضيف، شوقي**: المدارس النحوية، دار المعارف – مصر – الطبعة السابعة – ١٩٦٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢٢- **طاش كبر زادة**، كتاب مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلـــوم. دار دائرة المعارف - حيدر آياد . الطبعة الثانية - ١٩٧٧م.

١٢٣- **الطبرسي:** مجمع البيان في تفسير القرآن، طبع ونشر دار الحياة - بـــيروت - لبنان - (د.ط) - ١٩٦١م.

١٢٤- **الطبري، محمد جرير:** جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تفسير القرآن، تحقيق: محمود ومحمد شاكر، دار الفكر - بيروت - لبنان . (د.ط) - ١٩٦١م.

١٢٥- **الطحان، محمود**، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف - الريـــاض - المملكة العربية السعودية . (د.ط) - ١٩٨٧م.

١٢٦- **الطنطاوي، محمد** ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تعليق عبد العظيم شـــناوي ومحمد الكردي، (د.ن) - القاهرة - مصر . الطبعة الثانية - ١٩٦٩م.

١٢٧- **الطوسي، أبو جعفر:** البيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب، مكتبة الأمين -النجف الأشرف - العراق . (د.ط - د.ت).

١٢٨- **عباس، حسن:** النحو الوافي، دار المعارف - مصر . الطبعة الثانية - ١٩٦٣م.

١٢٩- **عبد التواب، رمضان:** فصول في اللغة العربية، دار المسلم للطباعة والنشـــر - الجيزة - مصر . (د.ط) - ١٩٧٩م.

١٣٠- **عبد الحميد، محمد محيي الدين:** منحة الجليل بتحقيق شرح ابـــن عقيـــل، دار التراث - القاهرة - مصر . الطبعة العشرون - ١٩٨٠م.

١٣١- **العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر:** فتح الباري، شرح صحيح البخـــاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان . (د.ط - د.ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣٢- **عظيمة، محمد عبد الخالق:** دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان – القاهرة – مصر . (د.ط – د.ت).

١٣٣- **العكبري، عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ):** إملاء ما من به الرحمن، تحقيق: علي محمد بيجاوي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى – ١٩٧٩م.

١٣٤- ـــــــــ،**عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ):** التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد بيجاوي، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٩٧٩م.

١٣٥- ـــــــــ،**عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ):** مسائل خلافية في النحو, تحقيق محمد خير الحلواني, دار المأمون للتراث – دمشق – سوريا . الطبعة الثانية – (د.ت).

١٣٦- **عواد، محمد حسن:** تناوب حروف الجر في القرآن، دار الفرقان للنشر والتوزيع – عمان – الأردن . الطبعة الثانية –١٩٨٢م.

١٣٧- **عيد، محمد:** أصول النحو العربي، عالم الكتب – القاهرة – مصر. (د.ط) – ١٩٦٢م.

١٣٨- **الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ):** الحجة على القراءات السبع, تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب . الطبعة الثانية – ١٩٨٣م.

١٣٩- **الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ):** المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التواب، مكتبة دار التراث – القاهرة – مصر. (د. ط) – ١٩٧٥م.

١٤٠- ـــــــــ، **يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)**: معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف, عالم الكتب – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٩٨٠م.

١٤١- **القرطبي، محمد بن أحمد**: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية – ١٣٨٧هـ – ١٩٦٣م.

١٤٢- **القفطي، علي بن يوسف (٦٤٦هـ)**: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة – مصر . الطبعة الأولى – ١٩٨٦م.

١٤٣- **القيسي، مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)**: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – سوريا . (د.ط) – ١٣٩هـ – ١٩٧٤م.

١٤٤- ـــــــــ، **مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)**: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – سوريا . (د.ط) – ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

١٤٥- **كحالة، عمر رضا**: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان . (د.ط) – ١٩٥٧م.

١٤٦- **اللبدي، محمد سمير نجيب**: أثر القرآن في النحو العربي، دار الكتب الثقافية – حولي – الكويت . الطبعة الأولى – ١٩٧٩م.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

١٤٧- **المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد:** دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وآخرون . المجمع العلمي العراقي – بغداد – العراق . (د.ط) – ١٩٨٧م.

١٤٨- **المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٦هـ):** المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٣٨٦هـ – ١٣٨٨هـ .

١٤٩- **مجمع اللغة العربية في القاهرة:** المعجم الوسيط، دار عمران – القاهرة – مصر . الطبعة الثالثة – (د.ت).

١٥٠- **المحبي، محمد بن فضل الله (٧٤٩هـ):** جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، دار الآفاق الجديدة – بيروت –لبنان . الطبعة الأولى – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

١٥١- **المخزومي، مهدي:** مدرسة الكوفة، البابي الحلبي – القاهرة – مصر . الطبعة الثانية – ١٩٥٨م.

١٥٢- **المرادي، الحسن بن القاسم:** توضيح المقاصد والمسائل بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية – مصر . الطبعة الأولى – ١٣٩٧هـ –١٩٧٦م.

١٥٣- **المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي:** مروج الذهب ومعادن الجهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت – لبنان . ١٩٨٣م.

١٥٤- **مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ):** صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التراث العربي – بيروت . (د.ط – د.ت).

١٥٥- **مصطفى، إبراهيم:** إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة – مصر . (د.ط) – ١٩٣٧م.

١٥٦- **المطلبي، غالب فاضل:** لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية للطباعة – بغداد . (د.ط) – ١٩٧٧٨م.

١٥٧- **مكرم، عبد العال سالم:** القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف – مصر – القاهرة . (د.ط) – ١٩٦٨م.

١٥٨- **النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد:** تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت . الطبعة الثالثة – ١٩٨٨م.

١٥٩- **هارون، عبد السلام:** تحقيق النصوص ونشرها, مكتبة السنة – القاهرة – مصر . الطبعة الخامسة – ١٩٩٤م.

١٦٠- **الهروي، علي بن محمد:** الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – سوريا . (د.ط) – ١٩٨٢م.

١٦١- **اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي:** مرآة الجنان وعبرة اليقظان، دار الكتب الإسلامية – القاهرة – مصر . الطبعة الثانية – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١٦٢- **اليماني، عبد الباقي عبد المجيد:** إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية – السعودية . الطبعة الأولى – ١٩٨٦م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

انسجاماً مع حاجتنا لتمثل القيم المعرفية المتصلة بالتراث، يحاول هـذا البحـث أن يقف على مصدر رئيس من مصادر النحو اختص بالتفسير اللغوي للقرآن الكريم . وتزويد القارئ بإسهامات القدامى، من حيث تدوين ما يمكن أن يعد من مسائل هـذه القضيـة، أو يخضع لسلطانها، وبالتالي رصد كل ما يدور في فلكها. وثمة أهمية أخرى تتمثـل بوقـف القارئ على مواطن الخلاف والتشابه بين المدارس النحوية في مسائل النحو العربي.

ولتحقيق أهداف الرسالة قام الباحث بطرح السؤال التالي: هل اعتمد الزجـاج فـي تخريجاته لآي القرآن الكريم على اللغة أم على المنطق أم أنه جمع بينهما؟

وبناء على ما تقدم ذكره اختار الباحث هذه الدراسة وعنونـها بـ: "التخريجـات اللغوية والنحوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجـاج أبـي إسـحق إبراهيـم بـن السري[٣١١هـ]".

وتم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة:

التمهيد: الزجاج وكتابه معاني القرآن وإعرابه:

تناول فيه الباحث الزجاج حياته وثقافته. كما تناول فيه منهج الزجاج فـي كتابـه، ووقف على مقومات منهجه، وبين أثر القرآن الكريم والخلافات النحوية في نحو الزجاج .

الفصل الأول: التخريج:

تناول فيه الباحث التخريج لغة واصطلاحاً حيث عـرض فيـه أسـباب التخريـج والمصطلحات التي استخدمها النحاة بمعنى التخريج.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثاني: وسائل التخريج اللغوي والمنطقي واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تناول فيه الباحث وسائل التخريج اللغوي وهي:

التغليب والتعادل واللهجات والتوسع والجوار والتضمين والتأويل.

المبحث الثاني: تناول فيه الباحث وسائل التخريج المنطقي، وهي:

التقدير والحذف والشذوذ النحوي والإعراب حملاً على التوهم والإعراب حملاً على الموضع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استعرض الباحث هذه المصطلحات والمفاهيم لغة واصطلاحا، وشـــروطها، وآراء النحاة فيها، وضمنها نماذج من آي القرآن الكريم التي تتمثل فيها تلك الوسائل. وناقش آراء العلماء فيها، وحاول أن يقدم رأيا متواضعا تارة، ويعتمد رأيا من آراء العلماء اللغويين أو المفسرين، يكون أقرب إلى المعنى المقصود في تلك الآيات، تارة أخرى.

وخلص البحث إلى النتائج التالية:

- ترجيح أن يكون ميلاد الزجاج سنة [٢٣١هـ] ووفاته سنة [٣١١هـ].
- الزجاج ممن احتج بالحديث النبوي على ظواهر نحوية وصرفية ولغوية.
- مما يؤخذ على الزجاج نقده للقراءات الصحيحة.
- التخريج يكون حيث يوجد ما يخالف ظاهره ما عليه قواعد النحو وكلام العرب وسننهم في تعبيرهم.
- القرآن الكريم حجة للنحو وعليه. وقد قام النحاة بتخريج آياته واهتموا بها أكثر من اهتمامهم بالشواهد الشعرية.
- لجأ النحاة في التخريج إلى اللغة والمنطق، إلا أن لجوءهم إلى اللغة أكثر، ويدعو الباحث إلى اللجوء إلى اللغة ما أستطيع إلى ذلك سبيلاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract:

To be able to Deal with the issue of knowledge values representing and its relationship with heritage the researcher treacle to deal with one of the sucrose of explaining (Demonstrating) the language side of the holy quern

And tobe able to provide the reader with the achievements of his ancestors by copying and writing of ancient issues so we can explore its importance and to know the

- Similarities
- Differences of the Arab grammar schools here

So to achieve these goals the researcher decided to study the language sides of the book of Al- zajjaj so he called his research:

The linguistic and grammar issues in Almaain book of Al zajjaj who is Abi ishaq ibrabim ben al sam (that died in 311H)

And the research constituted of the following:

- the first chapter: the zajjaj and his book and contained tow semesters
- his life and aulture
- an in production about his book Maani la quraan
- the second chapter talked about the dealing with

the linguistic issues know as " tachrij" so it contained two semesters

- the first talked about the concept of extraction lingo stoically and screntifical that was used by linguistic scientists
- the second semester talked about the language and logical extraction sow have two issues

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- the means of language extraction like mjority method, equal method tongs method, expansion method containing and explanation method levee

2- the researcher dealt with the logical extraction method like

- estimation irregularity
- grammatical based on estimating
- grammatical based on the position

so the researcher explained these concepts linguistically and conceptually and the views of language scientists here by using verses of holy guars. And the researcher discussed these views trying to get a moderate view about the issues that can reveal the meaning of the veers here

at the end the researcher briefed the following results here:

1- the judgment of alzajjaj birth date to be 231 (H) and his deeth to be in (311H)

2- revealing that al zajjaj used the prophet sayings in ar as eviddeuceon his language, grammar and explaining views

3- the criticize of al zajjaj for his aritiszing for verses of good narrated way

4- that extraction can be in away that has heavier been in the Arab languaage

5- that gum is an evidence for language and not controlled by it the use of language by the grammar scientists is move than the grammar side so the researchers views that we must depend on language when we really need it

© Arabic Digital Library-Yarmouk University